جامعـة الجزائر03

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

# سياسات تفعيل التجارة البينية

## دراسة حالة دول المغرب العربي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع: تحليل اقتصادي

إعداد الطالب:

بن موسى بشير

إشراف الدكتور:

لعبني عمر

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| د.بن لوكيل رمضان | أستاذ محاضر | رئيسا |
| د.لعبني عمر | أستاذ محاضر | مقررا |
| د.بيبي يوسف | أستاذ محاضر | عضوا |
| د.دريس رشيد | أستاذ محاضر | عضوا |
| أ.أحمين شفير | أستاذ محاضر | عضوا |

السنة الجامعية 2011 – 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

**سورة آل عمران- الآية:103**

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن أتبع هديه إلى يوم الدين ...أما بعد:

يسعدني في هذه اللحظات المباركة، أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور **لعبني عمر** الذي تكرّم مشكوراً بتولي مهمة الإشراف على هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة ، فله فائق الشكر والعرفان على ما بذله من جهد وسعة صدر ورحابة نفس في ذلك، فجزاه الله عني كل الخير.

كما أتقدم بالشكر إلى اللجنة الموقرة بتشرفهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة، والاستفادة من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم حفضهم الله وجعلهم زخراً للعلم.

كما أتقدم بالشكر إلى الأخوة العاملين بمكتبة دالي إبراهيم ، ومكتبة الجامعة المركزية على التسهيلات المقدمة من طرفهم.

وأخيراً.. أشكر كل من ساعدني ومد لي يد العون، وأسدى لي النصيحة، فلهم مني جزيل الشكر وفائق الإحترام والتقدير، وأخص بالذكر الأستاذ هشام الميسه.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعطيهم من فيض نعمه... وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه.

# الإهــداء

إلى معلمي في الحياة .. إلى رمز العطاء الخالد .. إلى الكرم والعطاء
إلى الخير والسخاء .. إلى من كان عرقه مداداً لقلمي الذي أكتب به الحروف والكلمات إلى من كان وراء كل نجاح حققته في هذه الحياة .. إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي .. إلى الوالد العزيز والشيخ القدير والمعلم الصبور أبي العزيز

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من أودع الله في قلبها الرحمة .. وتحت قدميها الجنة .. والدتي العزيزة حفظها الله وأمدّها بالصحة والعافية على صبرها

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومُرّها .. إلى من كانت خطاهم معي من أول المشوار إخوتي سر نجاحي .. وأخواتي عبير حياتي

وأخصُّ منهم بالذكر أختي الكبرى **رحمها الله** "

إلى مناهل العلم .. أساتذتي الكرام .. اعترافاً لهم بالولاء

إلى من كانوا سندي في هذه الحياة .. إلى من دعموني بكل ما آتاهم الله من جهد وإلى أصدقائي وزملائي الأعزاء

إلى كل الذين يسعدهم أن أصل إلى ما وصلت إليه

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

# فهرس المحتويات

# الفهـــرس

**شكر وتقدير**

**الإهداء**

**فهرس المحتويات**..... I

**فهرس الجداول**..... VI

**فهرس الأشكال**..... VIII

**المقدمة العامة**..... أ–د

**الفصل الأول: الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي**..... 1

**مقدمة الفصل الأول**..... 2

**المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي**..... 3

**المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم**..... 3

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي ..... 3

الفرع الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم ..... 8

الفرع الثالث: الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي..... 10

**المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي وشروط نجاحه**..... 13

الفرع الأول: أهمية التكامل الاقتصادي..... 13

الفرع الثاني: شروط نجاحه..... 15

**المطلب الثالث: أسباب ظهوره**..... 19

الفرع الأول: أسباب أساسية..... 19

الفرع الثاني: العامل السياسي ..... 19

الفرع الثالث: العامل الاقتصادي ..... 19

**المبحث الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي، مزاياه وتكاليفه، آثاره**..... 21

**المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي** ..... 21

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية ..... 21

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة..... 22

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي..... 22

الفرع الرابع: السوق المشتركة..... 24
الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية..... 24
الفرع السادس: الاتحاد النقدي..... 24
الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام..... 25
**المطلب الثاني: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي**..... 27
الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي..... 27
الفرع الثاني: تكاليف التكامل الاقتصادي..... 29
**المطلب الثالث: آثار التكامل الاقتصادي**..... 30
الفرع الأول: الآثار الاستاتيكية..... 31
الفرع الثاني: الآثار الديناميكية..... 35
**المبحث الثالث: تجربة تكامل المغرب العربي**..... 38
**المطلب الأول: المرجعية القانونية للاتحاد المغاربي على ضوء قواعد القانون الدولي ومسيرة عمله المشترك**..... 38
الفرع الأول: المرجعية القانونية للاتحاد المغاربي..... 38
الفرع الثاني: مسيرة العمل المغارب المشترك..... 39
**المطلب الثاني: مقومات بناء الاتحاد المغاربي**..... 42
الفرع الأول: المقومات السياسية..... 43
الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية..... 43
الفرع الثالث: المقومات الثقافية..... 45
**المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي وواقعه الاقتصادي**..... 45
الفرع الأول: انجازات الاتحاد..... 45
الفرع الثاني: أرقام ودلالات الخاصة بالمغرب العربي واقتصادياته..... 47
**المطلب الرابع: تعثر العمل المغاربي المشترك**..... 52
الفرع الأول: المعوقات السياسية..... 52
الفرع الثاني: المعوقات القانونية..... 55
الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية..... 56
**خلاصة الفصل الأول**..... 58

**الفصل الثاني: التجارة البينية لدول المغرب العربي، وانعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على تجارتها البينية**..... 59

**مقدمة الفصل الثاني**..... 60

**المبحث الأول: أهمية التجرة البينية في دول المغرب العربي**..... 61

**المطلب الأول: مفهوم التجارة وأهميتها البينية**..... 61

الفرع الأول: مفهوم التجارة وأسباب قيامها..... 64

الفرع الثاني: أهمية التجارة البينية بين دول المغرب العربي..... 68

**المطلب الثاني: دوافع النمو للتجارة البينية المغاربية**..... 68

الفرع الأول: الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية المغاربية..... 68

الفرع الثاني: العوامل المساعدة لنمو التجارة المغاربية البينية..... 70

**المبحث الثاني: واقع التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي**..... 72

**المطلب الأول: تطور الحجم التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1997-2007)**..... 72

الفرع الأول: تطور حجم التجارة السلعية البينية ومعدلات التغير النسبي لها..... 72

الفرع الثاني: تطور التجارة السلعية البينية لاتحاد المغرب العربي حسب الدول فرادى..... 74

الفرع الثالث: التجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الاجمالية للفترة (2000-2007)... 76

**المطلب الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي للسنوات (1997-2005-2007)**..... 79

الفرع الأول: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 1997..... 79

الفرع الثاني: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005..... 81

الفرع الثالث: اتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2007..... 83

**المطلب الثالث: قطاع الخدمات وهيكل التجارة البينية لدول المغرب العربي**..... 86

الفرع الأول: قطاع الخدمات لدول المغرب العربي للفترة (1997-2007)..... 86

الفرع الثاني: هيكل التجارة البينية لدول المغرب العربي..... 89

**المبحث الثالث: الشراكة الأورومتوسطية وانعكاساتها على التجارة البينية**..... 92

**المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية ، أسبابها وأهدافها**..... 92

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية والأطر العامة لها..... 92

الفرع الثاني: أسبابها وأهدافها ..... 93
**المطلب الثاني: ماهية اتفاقيات الشراكة والتبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي.** 96
الفرع الأول: ماهية اتفاقية الشراكة ..... 96
الفرع الثاني: التبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوربي ..... 97
**المطلب الثالث: انعكاسات الشراكة على التجارة البينية لدول المغرب العربي**..... 104
الفرع الأول: الايجابيات..... 107
الفرع الثاني: السلبيات..... 108
**خلاصة الفصل الثاني**..... 113
**الفصل الثالث: معوقات التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي وسبل معالجته**..... 114
**مقدمة الفصل**..... 115
**المبحث الأول: معوقات التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي**..... 116
**المطلب الأول: المعوقات السياسية**..... 116
الفرع الأول: مفهوم طبيعة النظم السياسية..... 116
الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي الداخلي..... 117
الفرع الثالث: العقبات المؤسسية داخل الاتحاد..... 117
الفرع الرابع: آليات اتخاذ القرار..... 117
الفرع الخامس: سقف أداء الاتحاد..... 118
الفرع السادس: الطابع الفوقي للاتحاد وتغييب دور المجتمع المدني..... 118
**المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية**..... 118
الفرع الأول: هيكل الصادرات والواردات لدول المنطقة..... 118
الفرع الثاني: اتجاه دول المنطقة إلى تجمعات مختلفة..... 119
الفرع الثالث: استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي..... 120
الفرع الرابع: واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة..... 120
الفرع الخامس: التماثل للمنتجات السلعية بين دول المنطقة..... 121
الفرع السادس: ضعف الأداء الاقتصادي..... 121
الفرع السابع: عدم تجانس التشريعات الاقتصادية..... 122
الفرع الثامن: تباعد السياسات الاقتصادية..... 122

الفرع التاسع: ضعف الاستثمار المغاربي..... 122
**المطلب الثالث: التحديات والمعوقات الأخرى**..... 123
الفرع الأول: التحديات التي يواجهها دول المغرب العربي..... 123
الفرع الثاني: المعوقات الأخرى..... 129
**المبحث الثاني: سبل مواجهة المعوقات لتنمية التبادل التجاري البيني**..... 134
**المطلب الأول: في المجال السياسي**..... 134
الفرع الأول: تحييد القضايا التكاملية عن الخلافات السياسية البينية..... 134
الفرع الثاني: وضع آليات تضمن تفعيل القرارات..... 134
الفرع الثالث: اقرار الاصلاح الؤسساتي..... 135
**المطلب الثاني: في المجال الاقتصادي**..... 136
الفرع الأول: وضع استراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة..... 136
الفرع الثاني: تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير..... 136
الفرع الثالث: تفعيل الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص..... 136
**المطلب الثالث: سبل ومواجهة التحديات والعوائق الأخرى لدول المغرب العربي**..... 139
الفرع الأول: سبل معالجة التحديات..... 139
الفرع الثاني: سبل معالجة المعوقات الأخرى..... 151
**خلاصة الفصل الثالث**..... 153
**الخـاتمة**..... 154
**قائمة المراجع**..... 160

# فهرس

# الجداول والأشكال

# فـهرس الـجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي | 13 |
| 2.1 | الإنجازات داخل الاتحاد المغرب العربي | 46 |
| 3.1 | الاتفاقيات التي عقدت مع منظمات أخرى | 46 |
| 4.1 | المؤشرات الديمغرافية لدول المغرب العربي | 47 |
| 5.1 | المؤشرات الاجتماعية لدول المغرب العربي | 48 |
| 6.1 | توزيع القوة العاملة حسب القطاعات | 48 |
| 7.1 | المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي | 52 |
| 8.1 | الصادرات الأساسية ونصيبها من إجمالي الصادرات سنة 2006 | 52 |
| 1.2 | تطور حجم التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2007-1997) | 72 |
| 2.2 | تطور معدلات التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي | 73 |
| 3.2 | تطور التجارة السلعية البينية لإتحاد المغرب العربي حسب الدول فرادى للفترة (2007-1997) | 74 |
| 4.2 | الصادرات البينية لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 - 2007) | 75 |

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 5.2 | الواردات البينية في دول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 – 2007) | 76 |
| 6.2 | نسبة التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد إلى إجمالي التجارة الإجمالية | 77 |
| 7.2 | اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة1997 | 80 |
| 8.2 | اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005 | 82 |
| 9.2 | اتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2007 | 84 |
| 10.2 | الصادرات الإجمالية لقطاع الخدمات لدول المغرب العربي للفترة(1997–2007) | 88 |
| 11.2 | الواردات الإجمالية لقطاع الخدمات لدول المغرب العربي للفترة(1997–2007) | 89 |
| 12.2 | وكوريا تركيا مع بالمقارنة المغاربية التنافسية مؤشرات | 99 |

# فـهرس الأشكـال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | مراحل تكامل الاقتصادي الإقليمي | 26 |
| 2.1 | توضيح آلية خلق وتحويل التجارة | 35 |
| 1.2 | التجارة السلعية البينية ومقارنة بالتجارة الإجمالية للفترة(2000-2007) | 78 |
| 2.2 | الصادراتوالوارداتالتونسيةإلىومنالاتحادالأوروبيبملايينالدولارات | 100 |
| 3.2 | تطورالوارداتالتونسيةمنأبرزالشركاءالتجاريينبملايينالدولارات | 101 |
| 4.2 | تطورالصادراتالتونسيةإلىأبرزالشركاءالتجاريينبملايينالدولارات | 101 |
| 5.2 | الصادراتوالوارداتالمغربيةإلىومنالاتحادالأوروبيبملايينالدولارات | 102 |
| 6.2 | معدلتطورالصادراتالمغاربيةمنالسلعالمصنعة | 104 |
| 7.2 | نسبةوارداتوصادراتتونسوالمغربوالجزائرمنالاتحادالأوروبيوشمال أفريقياإلىإجماليالتجارةالخارجيةخلالالسنوات (1995-2007) | 105 |

# المقدمة العامة

**تمهيد:**

تؤدي التجارة الخارجية دوراً متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصر خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، حيث شهد القرن العشرون وخصوصا النصف الثاني منه ظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تكونت لمعالجة ما قد يعترض العلاقات الاقتصادية الدولية من مشاكل، والعمل على توسيع وتسيير التبادل التجاري بين الدول، ومنها على سبيل المثال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة( وتعرف باسم GAAT كاختصار)، توقيع اتفاقية شاملة للتجارة الدولية وإقامة منظمة التجارة العالمية، وقد مكن هذا الطريق من تحقيق الكثير في حقل التجارة الدولية.

وقد ظهرت حركة تستهدف أيضا تحرير التجارة الدولية، ولكنها تقوم على أسس إقليمية، فقد ساد اتجاه قوي في السنوات الأخيرة نحو التكامل الاقتصادى الإقليمي، كتدبير تلجأ إليه الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة التعاون الاقتصادى فيما بينها، وقد شمل هذا الاتجاه البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

ففي محيط الدول العربية جرى توقيع أولى الاتفاقيات التي تستهدف تنمية التجارة العربية البينية سنة 1953، وهي اتفاقية تسهيل التبادل وتنظيم TRANSIT واشتملت نصوصا حول تخفيض التعريفة الجمركية على بعض المنتجات الزراعية والصناعية، وفي عام 1964 تم توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة والتي لم تتفاعل معها بصورة جدية إلا أربع دول وهي الأردن، سوريا، مصر، العراق ولاحقا ليبيا، ثم أخذت الدول العربية تأخذ منحى التكتل الاقتصادي الإقليمي، وأخذت في تطوير تجارتها البينية داخل الإقليم، ومن بين التكتلات العربية نجد اتحاد المغرب العربي المنعقد في فيفري1989، ويضم خمسة دول(الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)،

غير أن المتتبع لتطور التجارة البينية لدول المغرب العربي في إطار مسيرته لم تشهد أي تطور فيما بينها، بل وتلمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط ورسم من أهداف وما تحقق على أرض الواقع، رغم ما تتميز به دول المغرب العربي من مقومات طبيعية ومناخ متنوع إلا أن هناك عوائق وتحديات تحول دون تطور التجارة البينية لدول المغرب العربي.

ومما لاشك فيه أن دول المغرب العربي لا تعيش بمعزل عن التطورات العالمية باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا العالم، وفي سياق اقتصادي يتسم بالتكتلات الاقتصادية، في ظل الانفتاح المتزايد على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، وجدت هذه الدول نفسها غير قادرة على المواجهة والتصدي للمنافسة الشديدة التي تميز الأسواق العالمية بحجم تجارتها البينية المتواضع.

**الإشكالية:**

من هذا المنطلق أضحى من الضروري أن تعمل دول المغرب العربي على إيجاد موقع لها في ظل التكتلات العالمية والتي لا مكان فيها للضعيف، وأصبح لزاما عليها الأخذ بعين الاعتبار كل

المستجدات العالمية والتفاعل معها بكل حيثياتها الإيجابية منها والسلبية، الأمر الذي أصبح بمثابة الرهان الصعب والتحدي الكبير لزيادة مبادلاتها التجارية، ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

**فماذا يجدر بالدول المغرب العربي القيام به من سياسات اتجاه تنمية تجارتها البينية؟**

وعلى ضوء التساؤل الجوهري يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التبادل البيني والآثار الناتجة عنه؟

2- ما هو واقع التجارة البينية لدول المغرب العربي وانعكاسات الشراكة الأورومتوسطية عليها ؟

3- ما هي الأسباب الكامنة وراء ضعف التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي وكيفية النهوض بمبادلاتها التجارية البينية على المستوى العالمي في ظل الزخم الهائل من المعطيات التي تميزه ؟

**فرضيات الدراسة:**

على ضوء ما تطرقنا إليه سابقا يمكن طرح الفرضيات التالية:

1- التكامل الاقتصادي له دور أساسي في تطور المبادلات التجاربية البينية.

2- تساهم الشراكة الأورومتوسطية في تطوير التجارة البينية لدول المغرب العربي.

3- تحسين كافة السياسات السياسية والاقتصادية، والعمل على مواجهة التحديات الداخلية منها والخارجية تؤدي إلى تفعيل التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في مايلي:

1- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق إليها الموضوع، إذ يعمل التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي على تحقيق إقامة سوق قوي ومتسع ينقل الدول المغاربية تدريجيا إلى تحقيق قدر كبير من التنويع؛

2- يعالج القضايا الرئيسية التي تتعلق بالقدرة التنافسية والسياسات الكفيلة بالتعامل معها، في ظل

3-عالم يتسم بعدم الاستقرار، ومن ثم فإن موضوع الدراسة يفتح فرصا كثيرة أمام الدول المغاربية لتحسين آدائها، وفي الوقت نفسه يبرز تحديات كبيرة لابد من مواجهتها والتعامل معها؛

4- إن موضوع التجارة البينية يمكن دول المغرب العربي من اتخاذ الإجراءات المناسبة للانفتاح وتحسين وزنها النسبي والخروج من بوتقة الانغلاق والتهميش، الذي جعلها مهمشة وبعيدة كل البعد عن مجريات العالم الخارجي؛

5- كما ترجع أهمية الدراسة إلى أن تنشيط التجارة البينية تعمل على إقامة قاعدة صناعية وخدمية متينة، تنقل الدول المغرب العربي من اقتصاد ذو المورد الواحد إلى اقتصاد متنوع الموارد ويمارس التصنيع، ولا يقتصر على سوق الدولة الواحدة، بل يتخطاه إلى أسواق عديدة في جميع أنحاء العالم.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة البينية في دول المغرب العربي وسبل تطويرها، وتتفرع عن ذلك مجموعة الأهداف التالية:

1- التعرف على واقع وتطور التجارة البينية في دول المغرب العربي وخصائصها واتجاهاتها الداخلية والخارجية، ومكانة هاته الأخيرة في النظام التجاري العالمي من خلال حصة تجارة هذه الدول ومدى تطورها خلال الفترة 1997-2007؛

2- تقييم التجارة البينية المغاربية، ومعرفة أهم المشاكل والتحديات التي تواجه التجارة البينية وتعيق التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؛

3- استعراض السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تشجع التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي.

**حدود الدراسة:**

يقتصر هذا البحث على دراسة واقع التجارة البينية لدول المغرب العربي هما(تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، خلال الفترة الممتدة من 1997م-2007م

**منهجية الدراسة:**

للإجابة عن إشكالية البحث، ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة، كان علينا اختيار المنهجين الوصفي والتحليلي، استعمل المنهج الوصفي في جمع البيانات الخاصة بالتجارة البينية لدول المغرب العربي وتبويبها، والمنهج التحليلي استعمل في قراءة البيانات وتعليق عليها، واستنباط مكامن ضعف التجارة البينية لدول المغرب العربي.

**محتويات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول فتناولنا في الفصل الأول: الأسس النظرية للتكامل الاقتصادى وقد قسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تناولنا فيه ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: فتناولنا فيه أشكال التكامل الاقتصادى، مزاياه وتكاليفه، وآثاره

المبحث الثالث: تناولنا فيه تجربة تكامل المغرب العربي

أما الفصل الثاني: فتناولنا فيه أهمية التجارة البينية وواقعها في دول المغرب العربي وانعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على تجارتها البينية في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تناولنا فيه أهمية التجارة البينية في دول المغرب العربي

المبحث الثاني: فتناولنا فيه واقع التجارة السلعية البينية في دول اتحاد المغرب العربي

المبحث الثالث: تناولنا الشراكة الأورو متوسطية وانعكاساتها على التجارة البينية

وفي الفصل الثالث: تناولنا فيه معوقات التبادل التجاري وسبل معالجته في مبحثين:

المبحث الأول: تناولنا فيه معوقات التبادل التجاري بين دول المغرب العربي

المبحث الثاني: فتناولنا فيه سبل مواجهة المعوقات لتنمية التبادل التجاري البيني

# الفصل الأول:
# الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي

## مقدمة الفصل:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، ولقد حظي هذا الأخير باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فاحتل مكانا بارزًا في الأدبيات الاقتصادية نظرًا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته لمجابهة تحديات العصر المعقدة.

ولتحديد ماهية التكامل الاقتصادي كخلفية وإطار نظري لهذه الدراسة، ومقارنته بالمنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي (الإقليمية الجديدة)، مع التطرق لتجربة اتحاد المغرب العربي، لذلك فقد خصصنا ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي، وما يحتويه من مفهوم للتكامل وعلاقته ببعض المفاهيم، مع إبراز الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي، مروراً إلى الأهمية منه والشروط التي أدت إلى نجاحه، وفي المبحث الثاني تكلمنا عن أشكال التكامل الاقتصادي والمزايا التي تنتج عن التكامل وتكاليفه، ثم آثاره، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى تجربة اتحاد المغرب العربي.

## المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي

يشهد العالم منذ مدة نشاطا متسع النطاق في مجال تكوين التكتلات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية وذلك للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول، فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة للباحثين الاقتصاديين لوضع تعريف موحد للتكامل الاقتصادي.

### المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم

هناك إختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل، وهذا ما سنوضحه في الفرعين التاليين:

**الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي**

تعني كلمة التكامل من الناحية اللغوية على أنها تكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل فتدل على عملية ربط ودمج أجزاء منفصلة في واحدة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل[1].

يرجع أصلها إلى اللغة اللاتينية، وهو مصطلح intégritas، أما فعل اللاتيني للكلمة هو intég[2]، وبداية استعمال كلمة التكامل كان عام 1620م في قاموس أكسفورد الأنجليزي. كما يعرف التكامل على أنه تجميع عدة عناصر منتشرة لتكوين كل واحد جديد، وكبير لتقوية كل موجود وغير مترابط وهذا ما ورد عن كلمة التكامل في جميع القواميس العربية تقريبا بنفس المعنى إذ يعرفه القاموس العصري على أنه التكميل والتتميم، وفى المصباح المنير أشير إليه بالمعنى كمّل الشيء، أي تمت أجزاؤه واكتملت محاسنه، ودل إليه بالتوحيد في قاموس المورد.

كما تطرقت إليه القواميس الانجليزية والتي ورد مفهومه فيها بالمعاني التالية :

- تجميع أو توحيد الأجزاء في كل واحد أو وحدة اكبر؛
- عملية ربط الأجزاء المنفصلة، وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعضها الآخر ليكون الكل متكامل[3]؛
- يجمع أو يكمل لتكوين الكل أو وحدة أكبر.

أما من الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه. إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على "تكامل اقتصادي" يربط هذه

---

[1] – رابح فضيل، التكامل الاقتصادي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص2.

[2] – محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجربها وتوقعتها, ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص838.

[3] – بوزيد قدور، التكامل الإقتصادي والسوق العربية المشتركة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 1989، ص15.

الاقتصاديات[1]، في حين أن التكامل الاقتصادي أوسع وأشمل من ذلك، وحتى من ناحية الشمولية يوجد هناك اختلافات بين الباحثين في تحديد مضمونه، فإذا كان البعض يُدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي، ويذهب به آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي[2]، وهناك من يضيق في مفهومه بقوله أن التكامل الاقتصادي يقصد به إزالة التمييز بين وحدات اقتصادية تابعة لدول مختلفة[3].

مما سبق ذكره نلاحظ أن كلمة التكامل تشير إلى أشكال معينة من العلاقات الاقتصادية، وتتعدد تعريفاته باختلاف المدارس الفكرية والنظرية، فهناك من يرى أن التكامل هو أي عملية تقود إلى التعاون بينما يرى آخرون أنه يعني ضرورة إدخال عناصر التنسيق بين الوحدات الإنتاجية مع احتفاظها بشكلها وسماتها الخاصة، ويذهب البعض إلى أن تتم عملية دمج كاملة للهياكل الإقتصادية لخلق هيكل جديد.

ويُعرف أيضا بأنه العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[4].

كما يعرف بأنه استكمال النقص القائم لدى دولة من الدول بالاستعانة بغيرها، والتقوي في المجالات الاقتصادية، وإزالة الفوارق بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة[5].

وهناك من الباحثين من عرفه على أنه عبارة عن كافة الإجراءات الخاصة بإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج المتفق عليها بين دولتين أو أكثر، للتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية، بغية تحقيق معدل نمو مرتفع. كما عرفه البعض الآخر من الباحثين بأنه عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية. والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والسياسة المتجانسة[6].

ويعرف التكامل أيضا بأنه عملية تغيير في المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وإقامة تعاون دولي يفرض إمكانية تحقيق أهداف الدول الموحدة اقتصاديا، والمتعلقة بزيادة إنتاجها ورفع مستوى معيشتها وإمكانية زيادة تجارتها الدولية[7].

أما الدكتور "عبد الغني عماد" فيعتبر أن التكامل هو تجمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادى، بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات

---

[1] – حسين عمر، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص7 .

[2] – محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1971–1972، ص30 .

[3] – خليفة موراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص41 .

[4] – محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1999، ص 167 .

[5] – محمود محمد بانللي، السوق الاسلامية المشتركة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1975، ص ص 68–69 .

[6] – محمد الأطرش، المشروعان الأوسطى والمتوسطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد120، 1996 ص180.

[7] – حسني علي خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، مؤسسة شباب الجامعة لطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1984، ص07 .

التفضيلية، كما يضيف بأن أطراف التكامل في سبيل تجسيد مسارها تستخدم مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها[1].

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من بعض الآخر، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهى أنها تستخدم التعريفة لتميز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الاتفاق[2].

انطلاقا من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست ببسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل[3]، فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما[4]:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، ولكن هذا التعريف انتقد لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا، يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

إذن فتعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشمل العنصرين التاليين[5]:

أ- ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة « التكامل الاقتصادي التام » كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.

ب- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في

---

[1] – عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب حول العرب والعولمة، ليبيا، 23-1999/07/28، ص04.

[2] - A.M FreemanIII, "International Trade An Introduction to Method and Theory" , New York, Harper & Row 1971, p168.

[3] – محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ج 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص46.

[4] – اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 45 .

[5] – سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص36.

الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

أما "Arnst. Haas"، أحد رواد نظرية التكامل فيرى بأنه: " مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز أو وحدة أشمل وأوسع تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد والأنواع، هذا المركز والذي بمقتضى ذلك تمتلك مؤسساته أو تهدف إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكون له[1]".

ومن هذا التعريف يتضح لنا بأن التكامل هو طريق تتخذه الدول لأجل إنشاء مؤسسات فوق وطنية سواء كانت إقليمية أو تحت إقليمية، تتولى سلطة الإشراف على تحديد الأهداف والنشاطات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيقها وصولا بذلك إلى مصلحة الدول قيد التكامل.

ونجد هنالك تعاريف عديدة أخرى للتكامل تختلف كل منها باختلاف المنهج المتبع للباحث وبحسب الضروف المحيطة به سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية.

وبهذا الصدد يرى الاقتصادي المعروف"Bella. Ballassa" تعريف التكامل هو عبارة عن عملية (Process) وحالة (State of Affaire). فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة ، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة، فإنه بالإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية[2].

نلاحظ من تعريف Bella. Ballassa أنه يميز بين التكامل والتعاون، وأن الفرق بينهما كمي ونوعي فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز، في حين أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تؤدي إلى إلغاء بعض أشكال التميز، وعلى سبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي، في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا بالتكامل الاقتصادي، وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هو إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة[3].

كما يرى Bella. Ballassa مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديداً، إذ يرى أنه من السهولة بما كان تحقيق التكامل الإقليمي في ظل التكامل الدولي، ومن ثم فإنه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي التكامل الاجتماعي والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج[4].

أما Tenbergen، فيميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي، التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري، وكل القيود والعراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج، وحرية التدفقات

---

[1] – حسين بوقارة، سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص03 .

[2] – بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص ص09–10.

[3] – فرنسيس جيرو نيلام، ترجمة: محمد عزيز ومحمود سعيد الفاخري، الاقتصاد الدولي، ط1، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا،1991 ص226.

[4] – أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2006، ص32.

الاقتصادية. أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم التكامل الايجابي، الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق.

وبهذا الصدد فإن الاقتصادي John Pinder يرى أن التكامل الايجابي يعنى الاتفاق على السياسات التي تؤدى إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى للدول الأعضاء أما النوعين السابقين اللذان أشار إليهما تتبرجن يندرجان ضمن التكامل السلبي[1].

ومن التعاريف السابقة، يلاحظ أن التكامل الاقتصادي محصور في إطار السوق وإزالة الحواجز والعقابات التي تميز بين الوحدات، وتركيزها على تحرير التبادل التجاري[2].

أما الاقتصادي Vajda فإنه يميز بين أسلوبين للتكامل: "التكامل في الأسواق والتكامل الانتاجى الانملائى ويأخذ هذا التمييز في الاعتبار عدم كفاية مبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق التنمية من خلال تطوير العلاقات البينية للدول الأعضاء وتنسيق عملية الإنتاج وهو ما يترتب عليه في الوقت نفسه تعزيز قاعدة التكامل ذاته"[3].

في حين يرى fritz machlup أن التعريف الملائم الذي يعبر حقيقة عن المعنى الصحيح لظاهرة التكامل الاقتصادي الاقليمى يكمن في الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل[4]. ففي نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[5].

أما هوفمان "فأكد على ضرورة تساوي أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية"[6].

إن أسس التكامل الإقتصادي ترتكز في أنها عملية مستمرة تحدد بواسطتها علاقات الإنتاج ودور عناصر وقوى الإنتاج في الإقتصاديات المتشابكة. وبطبيعة الحال سينجم عن ذلك تقسيم العمل والتخصص بين الوحدات الإنتاجية على مستوى التجمع.

ظهرت أنواع وأساليب متعددة من التكامل يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- التكامل الرأسي: وتتم فيه التجزئة العمليات الإنتاجية إلى مراحل، تستوطن كل مرحلة قطرا معينا، أي تكون خلال مرحلة الاستعمار حيث كان إنتاج المواد الأولية يتم في مستعمرات وتتم عملية التصنيع في الدول المستعمرة "المتقدمة"، وتتصف هذه النوعية بعدم عدالة توزيع المنافع

---

[1] – بلقاسم زايري، تحليل إمكانيات التكامل العربي الاقليمى في ضوء نظريات التكامل الاقتصادى، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، الامارات العربية المتحدة، المجلد 2 العدد1، 2009، ص58.

[2] – فؤاد مرسى، فصول في التكامل الاقتصادي العربي، دار نافع للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص23 .

[3] – محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادى الاقليمى بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص43.

[4] – بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص58

[5] – جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981، ص 41.

[6] - Yadwiga Forowicz," Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, Kanada, 1995, P.265.

المتأتية من عملية التكامل حيث تستحوذ الدول المتقدمة على المكاسب الكبيرة من جراء القيمة المضافة.

**ب**- التكامل الأفقي: وتتم فيه أيضا تجزئة العمليات الإنتاجية ولكنها تتصف بأنها تحدد عن طريق تقسيم العمليات بناءاً على التخصص والمزايا النسبية، وتكون بين أقطار أو نظم متشابهة ومتجانسة وتوزع المنافع بصورة متكافئة على أسس اقتصادية يتم الاتفاق حولها بين الأطراف المتشاركة.

ومن تعدد مفاهيم التكامل، يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي بشكل عام هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

وفي النظام الاشتراكي عُرف على أنه العملية الموضوعية التي يقوم بها مجلس البلدان الأعضاء حيث يكون توجهها مدروس ومنتظم لتقسيم العمل الدولي، وكذا التقريب والمساواة لمستويات تطورها الاقتصادي، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفعالية للاقتصاديات الوطنية، وإقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع علوم الاقتصاد والتكنولوجيا، وتوسيع أسواق هذه البلدان، وتحقيق روابط بينها.

كما أنه يستبعد في تعاريف أخرى فكرة هيئات عليا تعلو سلطتها سلطة الدولة، ويركزون بصفة أساسية على ضرورة احترام سيادة الدولة، أي يتم فيها التكامل وفقا لخطط مركزية تحدد أدوار كل قطر في العمليات الإنتاجية، وبذلك يعتبر التكامل الاقتصادي جزءاً من عملية تكامل أوسع وأشمل لميادين أخرى.

أما بالنسبة للدول النامية فقد تطرق العديد من الباحثين لمفهومه، حيث عرفه د.صلاح العبد بأنه كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر بإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع[1].

أما الدكتور"عبد الهادي يموت" فيرى وجوب على أن تكون المؤسسات على تناسق خطط التنمية وعليه عملية تقارب تدريجية تعمل على تسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة[2].

الفرع الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

من خلال عرض مختلف تعاريف التكامل الاقتصادي، يتبين لنا وجود بعض المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع، كالتعاون الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية.

أولا- التعاون الاقتصادي: لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها

[1] – عبد الهادي يموت، التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الإنماءالعربي، بيروت، 1983، ص110.

[2] – عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، بيروت، 1982، ص 26 .

لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية[1].

فعلاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين يهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل[2]، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج ومن إجراءات وقوانين تطبقها على ذلك، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق.

ويشتمل التعاون الإقليمي عادة على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية[3]. من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي[4]، كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار. وليكن التعاون الاقتصادي لا يرتبط من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية الدولية[5].

ثانيا–الاتفاقيات الثنائية: انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا، لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

وتعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة

---

[1] – حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص 414.

[2] – عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادى العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد،1977، ص03.

[3] – حسن أبو طالب، التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، القاهرة، جانفي 1996، ص 70 .

[4] – حسين عمر، مرجع سابق، ص 08 .

[5] – اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص46 .

السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا، ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

أ- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال طويلة؛

**ب**- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها؛

**ج**- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.

**د**- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير للدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل، وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات[1].

الفرع الثالث: الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي والسمات الأساسية للاقليمية الجديدة

أولا- الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي: لتعميق التكامل حسب المفهوم الجديد، يرى بعض الكتاب أن الترتيبات الإقليمية الجديدة يجب أن تنطوي على تكامل أعمق، يتجاوز مجرد إقامة منطقة تجارة حرة، ليس بأخذ بأدوات تكامل إيجابي توجد فيه قواعد لتنسيق السياسات الإقتصادية بين دول متشابهة في نظمها الاقتصادية، بل بدفع الدول الأقل تقدما إلى الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية يفتح أسواقها أمام التدفقات التجارية والرأسمالية من الدول المتقدمة، ويكفل لمنشآتها الاقتصادية أن تعمل بدون قيود بما يتفق ومتطلبات التدويل المتزايد لعمليات الانتاج، وتعديل النظم الاقتصادية للدول النامية من خلال برامج إصلاح إقتصادي لتوفير المناخ الملائم لرأس المال الأجنبي والشركات، لاسيما عابرة القوميات، التي تمارس نشاطا في الدول الأقل تقدما، تبدي الدول المتقدمة المعنية إستعدادها للعمل "كمرتكز لإصلاح السياسات الاقتصادية"، بمعنى أن تقدم العون لها لإجتياز الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها خلال تعديل هياكلها وسياساتها على النحو المطلوب (وهوما حدث خلال أزمة المكسيك الاخيرة). ويساند هذا الأسلوب الإدعاء بأنه يزيد من قدرة الدول النامية على التنافس العالمي، وعلى رفع جداراتها الاقتصادية، ومن ثم جذب استثمارات أجنبية من مناطق أخرى. وهكذا طرحت الدول المتقدمة صيغة للتكامل مع دول

[1] – عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزئر، 2007، ص7.

أقل تقدما تكفل تحقيق الأهداف التالية والتي من بينها[1]:

- التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينيات، والادعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ إلى أسلوب التعامل الإقتصادي المتبادل وهو ما أطلق عليه بمبدأ المشاركة، الذي يفترض أن جميع الأطراف تقف على قدم المساواة، وهو افتراض يجافي الواقع، ولكنه شرط يتعين على الدول النامية قبوله حتى تحصل على ما تعتقده مزايا تقابله؛
- الإدعاء بأن التوجه التصديري يساعد على التعجيل بالتنمية وما تعنيه من رفع معدلات التوظيف، وتخفيف الدوافع إلى الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال ( وبخاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة، ودول المتوسط بالنسبة إلى أوروبا).

ورغم أن الاتحاد الاوروبي يعتبر النموذج الأساسي للتكامل بمعناه التقليدي، فإن هناك في الأدبيات ميل إلى اعتباره ضمن حالات الإقليمية الجديدة. وقد يكون هذا صحيحا من حيث أن هذا الاتحاد وضع خطوات أساسية للتكامل الموجه للإندماج في الاقتصاد العالمي. ولكنه فعل ذلك من منطلق أنه يمثل إحدى القوى الكبرى المحركة للنظام الإقتصادي العالمي.

و يرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي:

أن تكون مفتوحة العضوية: تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنضم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.

عدم المنع: وهي تعني أن إتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.

التحرير الإنتقائي والمكاسب المفتوحة: وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية، وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات هي:

- أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل؛
- أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم؛
- أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

ثانيا– السمات الأساسية للإقليمية الجديدة: تختلف التوجهات الحديثة للإقليمية الجديدة على الرغم من إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية القديمة إختلافا كبيراً من حيث السمات، فقد إتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك

[1] – محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص50.

التكتلات إتسمت بالتفاوت والتباين الشديد، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد إتسمت بالسمات التالية[1]:

– أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي؛

– تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الإستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية؛

– ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات إلتزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة؛

– تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC ويرجع بسبب تعدد العضوية إلى الآتي:

- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها.
- تنويع التجارة وروابط الإستثمار لتخفيض الإعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
- هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية والتعددية

**المقارنة بين المنهجين:** يتضح مما تقدم أن الإقليمية الجديدة تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي، يختلف عنه في معظم خصائصه، و الجدول رقم(1–1) يلخص أهم نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والبديلة

[1] – علاوي محمد لحسن، الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة، 2009–2010، ص4.

**جدول رقم(1-1): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي**

| الخصائص | المنهج التقليدي للتكامل | الإقليمية للتكامل |
|---|---|---|
| النطاق الجغرافي | إقليم يضم دولا متجاورة | إقليم أوأكثر متجاورين |
| الخصائص الإقليمية | التجانس وتقارب المستويات الإقتصادية | التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة |
| الإجتماعية والثقافية | تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي | السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم |
| الدوافع السياسية | تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب | دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية |
| تحرير التجارة | إتفاقات تفضيلية تبدأبمنطقة تجارة حرة ثم/أو إتحاد جمركي | مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها |
| عدم إشتراط المعاملة بالمثل | مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما | غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما |
| نطاق التجارة | أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي | السلع والخدمات |
| العناصر: رأس المال | تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي | يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقلتقدما |
| العمل | يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الإتحاد | غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما |
| تنسيق السياسات | تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي | إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما |
| المرحلة النهائية | وحدة إقتصادية على أمل أن تقضي إلى وحدة سياسية | أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال |
| القائم بالدعوة والتوجيه | السلطات الرسمية للدول الأعضاء | قطاع الأعمال وعابرات القومية |

**المصدر**: محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص51.

## المطلب الثاني:أهمية التكامل الاقتصادي وشروط نجاحه

نتناول في هذا المطلب الأهمية من التكامل الاقتصادي والمكاسب التي تعود على الدول الأعضاء المتكاملة بالإضافة إلى الشروط التي تؤدي إلى نجاحه

**الفرع الأول: أهمية التكامل الاقتصادي**

إن للتكتلات الاقتصادية أهمية بالغة ودور كبير في عالمنا المعاصر وحياة الدول الأعضاء في العملية التكاملية، إذ يمكن الدول الاعضاء من تحقيق الكثير من المكاسب والامتيازات، وهذا لأنه ليس هدفا في حد ذاته بل هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة، وتتجلى هذه الأهمية من خلال النقاط

التالية[1]:

أولا– زيادة رفاهية الدول الأعضاء المستخلصة كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات العالية الكفاءة على حساب المشروعات ذات كفاءة أقل وهذا، نابع من الأثر الإنتاجي للتكامل، والذي أشار إليه "Viner" بأنه أثر خلق التجارة.

ثانيا– تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمى اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات و التقلبات والسياسات الأجنبية[2].

ثالثا– زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع الرخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها (الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي).

رابعا– خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية والتعليمية والصحية وغيرها، وهذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية[(3)].

خامسا– تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات، نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

سادسا– يمكن للدول المندرجة ضمن إطار العملية التكاملية الاستفادة من الحجم الكبير للسوق وتخطي ضغوطات ضيق السوق المحلية، حيث يشجع السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما ويعمل على إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال[4].

سابعا– يساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية بزيادة عدد الأعضاء وبالتالي هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري الدولي للدول الأعضاء.

وتبدو أهمية تأثير الدول المتكاملة اقتصاديا في هذا الإطار في زيادة قدرة تلك الدول على التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة، وبالتالي تتحكم الدول الأعضاء من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات ،حتى تحقق مصالحها الخاصة وجعل شروط التبادل أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها لأنها تعتبر سوقا واسعا، مما يتيح لتلك الدول القدرة على بيع منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار.

---

[1] – فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص49.

[2] – عدنان محيريق، واقع وآفاق التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص9.

[3] – عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، مرجع سابق، ص 131.

[4] – محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1978، ص183.

ثامنا- تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية، نتيجة اتساع نطاق السوق، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة وهذا ما يمكن إنتاجية المشروعات من استغلال أكبر طاقة ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية[1].

تاسعا- بخصوص ضيق السوق يقول محمود الحمصي في هذا السياق: "تلجا الأقطار عادة إلى إنشاء سوق مشتركة قصد التغلب على الإحباط الذي يسببه ضيق السوق المحلية في وجه حركة النمو الاقتصادي المتواصل، لتؤدي إلى إقامة المزيد من الوحدات الإنتاجية في البلد، فيعمل ذلك على زيادة تدفق المنتجات مما يستدعي وجود مجال كاف لتصريفها وإلا عجز الاقتصاد عن مواصلة النمو فيؤدي إلى ركوده[2]".

كما يلعب التكامل دوراً هاما في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول النامية، والتي تحتاج إلى استخدام مواردها الاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة، بالإضافة إلى أنه يعتبر طريقا هاما للنمو الاقتصادي واتساع السوق أمام المنتجين المحليين، مما يساعد على تقسيم العمل وتعميق قاعدة التخصص الإنتاجي، والاستفادة من مزايا ووفورات الإنتاج الكبير، والتي تتيح الفرصة لخفض التكاليف وزيادة المدخرات المحلية وخلق رأس مال محلي يمكن توجيهه لزيادة القدرة الإنتاجية ورفع معدل نمو الإنتاج، مما يعود على الدول المتكاملة بالرفاهية.

بالإضافة إلى أن اتساع السوق يؤدي إلى إقامة صناعات جديدة أو زيادة حجم الصناعات القائمة ولما تحتاجه هذه الصناعة من سوق لتصريف منتجاتها المختلفة، بالإضافة إلى أن فوائد التكامل الاقتصادي لا تتوقف عند الفوائد الاقتصادية، بل تكمن فوائده في تحقيق شكلا من أشكال الوحدة السياسية مما يعطي الدول الأعضاء في التكامل أهمية على المستوى الدولي.

**الفرع الثاني: شروط نجاحه**

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها وكي تعمل على تحقيق أهدافها، ويمكن حصرها في تقليدية وحديثة:

أولا- الشروط التقليدية[3]:

أ- التقارب الجغرافي: يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل، لدوره في تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا.

**ب**- الإرادة السياسية: تعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي عند غيابها، لذا يجب على

---

[1] – فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص49.

[2] – محمد محمود الحمصي، خطط التنمية العربي واتجاهات التكاملية والتنافرية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986، ص36.

[3] – فلاح خلف الربيعي، التكامل الاقتصادي بين شروط التقليدية والحديثة, مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 2666، 2009، الموقع الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879، نظر في 2010/01/26.

الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

**ج**- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصادات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن، حيث لا وجود للخلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصادات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.

**د**- توفر وسائل النقل والاتصال: إن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

**هـ**- تناسب القيم الاجتماعية والثقافية: الاقتصادات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

**و**- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: إن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولابد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

ثانيا- الشروط الحديثة[1]:

انطلاقا من شروط التكامل ودرجاته السالفة الذكر، يتضح أنها قد تم تنفيذها في أوروبا (الاتحاد الأوربي)، فبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقا، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي... وغيرها. فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعداً إقليميا. غير أنه ظهرت صيغة حديثة وبديلة للتكامل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة

[1] - فلاح خلف الربيعي، مرجع السابق.

تقدمها الاقتصادي متقدمة ونامية، وارتبط هذا التحول بالتغييرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية. لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.لذا شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا التوجه لا يدخل ضمن النمط التقليدي للتكامل، وإنما تجمع بين هذه المجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات أو الفضاءات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة، ومن أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل[1]:

**أ**- النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

**ب**- الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي، لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما، فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

**ج**- الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

**د**- الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

**هـ**- تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

**و**- عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء

[1] - المرجع السابق.

الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

**ز**- نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

**ح**- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي الصيغة التقليدية نجد بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

**ط**- تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

**ك**- المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

**ل**- النظام الاقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.

**م**- الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

وتفرق الصيغة التقليدية بين التكامل السالب والتكامل الموجب، فالأول يشير إلى الدرجات الأربع الأولى من التكامل الاقتصادي، أي من منطقة التفضيل الجزئي إلى السوق المشتركة، ويتم من خلاله إزالة القيود فقط بين الدول المتكاملة، أما الثاني فيشير إلى المراحل الباقية من درجات التكامل الاقتصادي، وفيها تشير وتتفق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على إنشاء آليات جديدة للتكامل مثل تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وتوحيد النظم الضريبية وإنشاء عملة موحدة. أما الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي لا تأخذ بكل أشكال التكامل السابقة، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

## المطلب الثالث: أسباب ظهوره

هناك عدة أسباب ومبررات تدفع الدول لتفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نذكر منها ثلاثة:

**الفرع الأول: أسباب أساسية**[1]

وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي: فالتقارب الجغرافي يعد واحدا من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي، ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد تجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة، نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي، إنما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول.

**الفرع الثاني: العامل السياسي:**

إن البعد السياسي له وزن هام كدافع لقيام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها، حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – سابقا – أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها وتطورها إذا بقيت منفردة ،ولا تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، وبالتالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.

**الفرع الثالث: العامل الاقتصادي:**

هناك من العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية ما يمكن أن يؤثر على اتجاه الدول المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نظرا للرغبة القوية لهذه الدول في التصنيع[2]، ففي حقيقة الأمر هناك مزايا عديدة للتكامل الإقليمي بالنسبة لعملية التصنيع، فكل بلد يستفيد من توسيع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق على حركة دخولها إلى الدول الأخرى في التكتل، فنجد أن ضعف نطاق الأسواق المحلية في الدول النامية يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية كصناعات المنتجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات وصناعة السيارات والحاسب الآلي، والتي تتطلب نفقات هائلة في مجال البحث والتطوير، ورؤوس أموال كبيرة وكفاءات علمية وفنية وتكنولوجية لإنشائها

[1] – أسيا الوافي، مرجع سابق، ص33.

[2] – حسين عمر، مرجع سابق، ص13.

وإدارتها، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية، بالإضافة إلى ضعف مركزها التنافسي لأنها تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية، وتستورد معظم مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات من الدول الصناعية، مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاصة مثل سياسة إحلال الواردات أو التصدير من أجل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصريف المنتجات.

لذا فإن الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يساهم إلى حد كبير في التغلب على معظم هذه العقبات، وبما أننا نتحدث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء – بل وبينهما أحيانا – فيمكن القول أن أسباب أو مبررات التكامل الاقتصادي تختلف من هذه إلى أخرى، فتسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائد الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، حيث تتسم ( efficiency gains) الكفاءة الهياكل الصناعية لهذه الدول بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل ميزة أساسية لهيكل الاقتصاد.

وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه، يكون له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي، فإن ذلك يجعل من التكامل أمراً إيجابيا واختياراً مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة ليست في حجم الدول الصناعية ذلك لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد وحتى بالنسبة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا (static gains) لمخططات التنمية كما أن المكاسب الساكنة صغيرة نسبيا[1].

وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانات، وهي الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من خلال التكتلات الاقتصادية.

[1] – أسامة المجذوب، العولمة والاقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص54.

## المبحث الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي، مزاياه، تكاليفه وآثاره

تختلف أشكال التكامل الإقتصادي حسب درجة تطوره ومراحل تكوينه فنجد أن العديد من الباحثين قد فرق بين هذه الدرجات، وسنتطرق في بحثنا هذا إلى أهم درجات التكامل، إضافة إلى مزاياه، تكاليفه وآثاره

### المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي له أشكال مختلفة، وكل شكل له درجة من درجات التكامل الاقتصادي، وهذا الاختلاف يكون تبعا لاختلاف الأعضاء، حيث قد تلغى جميع القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إمكانية اتباع سياسات مالية ونقدية واجتماعية موحدة وتداول عملة موحدة، ووضع موازنة موحدة، وفي هذه الحالة يكون التكامل السياسي مواكبا للتكامل الاقتصادي، وفي الغالب يكون الدافع السياسي للتكامل أقوى من الدافع الاقتصادي ويطلق على هذا النوع من التكامل "تكامل كامل"[1] أي يشمل كافة الجوانب دون استثناء.

كما قد يكون التكامل الاقتصادي "تكاملا جزئيا"، أي يشمل جوانب محددة ومثال ذالك الاتفاقيات التفضيلية منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل، وكل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلى جانب حجم المعوقات التي يتم إزالتها في كل شكل[2].

**الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية**

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية[3]:

أ- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.

**ب**- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة

---

[1]- B. Balassa : The Theory Of Economic Intgration, George Allen, Unwin ltd London, 1961, P 4.

[2] - F. Kahnert and Others, Economic Integration Among Developing Countries, Development Centre studies Paris .1968 , p11.

[3] – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286.

الدول الأعضاء في منطقة التفضيل، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

**ج-** يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية، دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

**الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة**

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة[1]، وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، بل تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة[2].

وبالرغم من ذلك فإن منطقة التجارة الحرة قد تواجه بعض الصعوبات، أهمها تحديد دولة المنشأ لبعض السلع وما يرتبط بها من عمليات إعادة التصدير، حيث يتم إدخال بعض السلع من خارج منطقة التجارة الحرة إلى إحدى الدول الأعضاء التي تفرض ضريبة جمركية منخفضة أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة الحرة، ثم يتم بعد ذلك إعادة تصديرها إلى الدول الأعضاء الأخرى لتفادي رسومها الجمركية المرتفعة، وتكون هذه العملية أكثر تعقيدا إذا كانت الدولة التي تدخل هذه السلعة عن طريقها تجري عليها بعض العمليات الإنتاجية مما يصعب إجراء تحديد منشأ هذه السلعة، ويترتب عليه انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة[3].

**الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي**

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول

---

[1] – بكري كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص195.

[2] – فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص11.

[3] – فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، مصر، 1990، ص106.

الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[1].

وطبقا لاتفاقية "GATT" الأصلية التي وضعت عام 1947، يعني قيام اتحاد جمركي بين بلدين أو أكثر إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، الإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع إلتزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات أساسية هي[2]:

أ- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

ب- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

ج- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

د- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء، ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[3].

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيداً، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، على أن الدول الأعضاء تنوي اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ بلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948[4]، ويسمى باتحاد "**البنيلوكس**" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

كما احتلت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزا في المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولي تتحدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى المخاوف التي أثيرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية[5]، لذا نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي، فمن بين 162 اتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في« GATT » ومنظمة التجارة العالمية حتى أوت 1998 توجد 143 اتفاقية منطقة تجارة حرة التي لا تفرض رسوما

---

[1]- Jean- François Mittaine, Pequerul, Les unions Economiques Régionales(Paris, Armand Colin 1999), P.1

[2] – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص292

[3] – اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص64.

[4] - François Gauthier, Relation Economique Internationales, 2ème Edition, Université Laval Saintefoy, Canada, 1992, P 190

[5] – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 293.

جمركية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي له رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة[1].

**الفرع الرابع: السوق المشتركة**

في هذه الدرجة الأكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج، وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، والذي من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم[2]، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول على وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية[3]، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964.

**الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية**

في هذه الدرجة التكاملية والتي تلي درجة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية السلع والخدمات (في مرحلة منطقة التجارة الحرة)، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي (في مرحلة الاتحاد الجمركي)، وحرية انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء (في مرحلة السوق المشتركة)، فهذه الدرجة تشمل الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية[4].

**الفرع السادس: الاتحاد النقدي**

يتوقف قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ

---

[1] – موريس شيف ول، آلن وينترز، ترجمة كوميت للتصميم الفني، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2002 ص79.

[2] – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص238.

[3] – اكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص65.

[4] – حسين عمر, مرجع سابق، ص48.

والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول[1]، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[2]، ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي والذي قام بين(11) دولة أوربية.

**الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام**

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة[3]، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه[4]، كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

من خلال ما سبق ذكره يمكن للدول أن تحقق تكامل اقتصادي عن طريق تتبع درجات التكامل ولكن بدرجات متفاوتة، لتبسيط درجات التكامل وتوضيحها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1] – دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري1985، ص05.

[2] – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص241

[3] – يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص113.

[4] – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص243

**الشكل رقم(1-1): مراحل تكامل الاقتصادي الإقليمي**

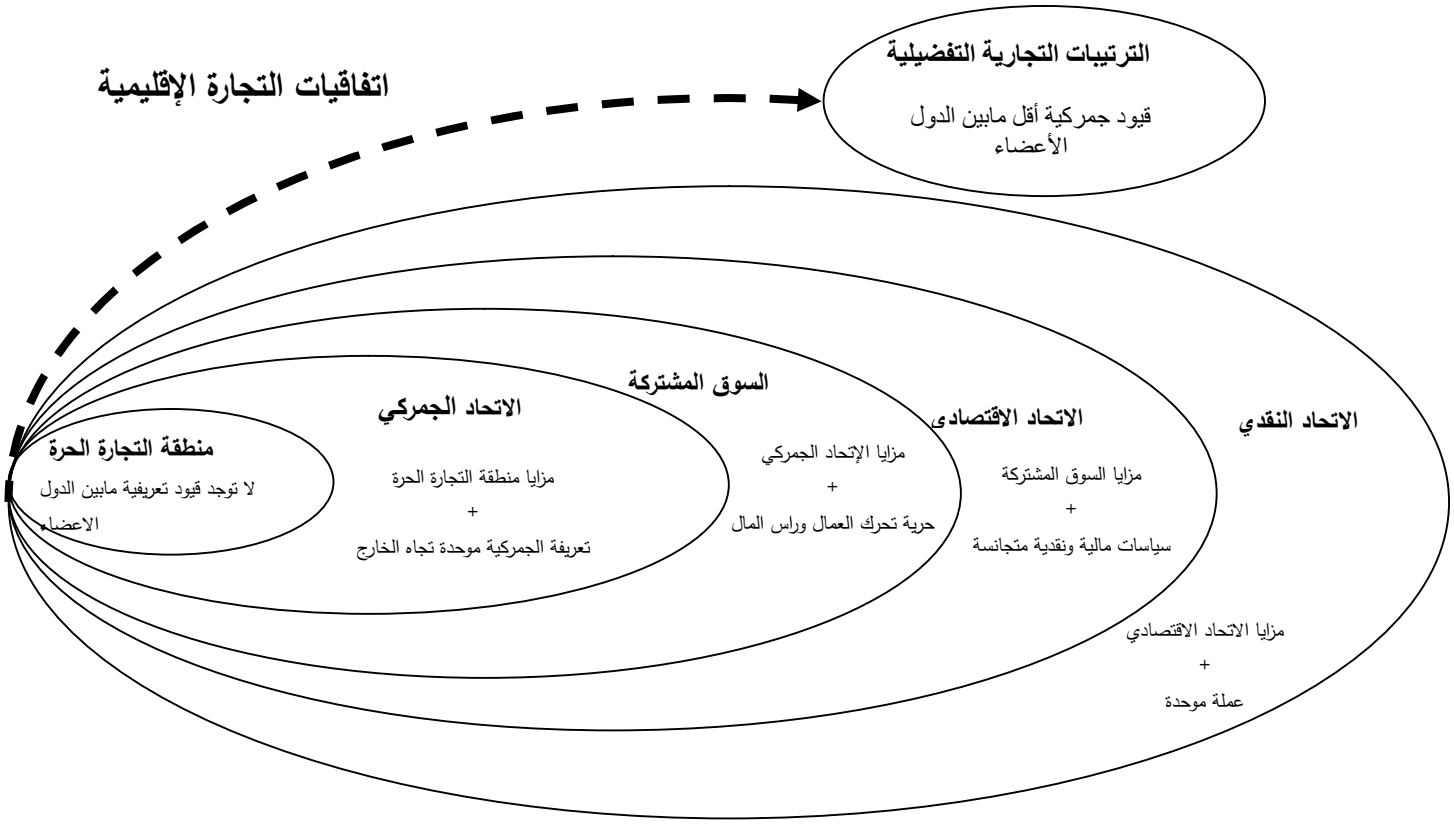


**المصدر**: أحمد الكواز، مناطق التجارة الحرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 92، أفريل2010، ص 03.

كما يتضح لنا بأن درجات التكامل الاقتصادي لا تنشأ بالصدفة ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها[1]:

**أ**- وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد.

ثانيا- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.

**ب**- وجود درجة المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين اقتصاديات هذه الدول. فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساسا لتكوين الاتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول هذه يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة وارتفاع معدلاتها.

**ج**- العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى

[1] - محمد رئيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005 ، ص ص185-186.

التكامل إلى خلقها.

د- كثرة عدد الدول المكونة للاتحاد يشجع على تكوينها للاستفادة من حجم السوق وتعدد مصادره.

## المطلب الثاني: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد ينتج عنه مجموعة من المزايا، هذا من جهة، وأن تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه من جهة أخرى.

### الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي واستمراريته على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء، والتي تنعكس في مكاسب الرفاه، وتتمثل في خمسة عناصر أساسية وهي[1]:

أولا- اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها، نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، ولاشك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات الإنتاج الكبيرة (الخارجية والداخلية)[2]، هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

ثانيا- الاستفادة من مهارات اليد العاملة: يؤدي قيام التكامل الاقتصادي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا[3].

ثالثا- زيادة معدل النمو الاقتصادي : يؤدى التكامل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار،إلى اتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام

---

[1] - اكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص59.

[2] - عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 252.

[3] - محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية المصرية، الاسكندرية، مصر، 1977، ص ص67-68.

رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية[1].

والمهم هو الالتفات إلى أهمية زيادة الحافز على الاستثمارات في تنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فتحرير حركة التنقل والتوطن لرؤوس الأموال داخل دول التكتل، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة المتكاملة، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات و غيرها، و بذلك يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تحقيق العديد من المزايا للدول المتكاملة كحل مشكلة ضيق السوق وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في الحصول عوامل الإنتاج، تطبيق مبادئ تقسيم العمل، الأمر الذي يرمي إلي إظهار المهارات والقدرات وتنميتها، بالإضافة إلى تسهيل عمليات تكوين رأس المال، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

رابعا– تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة: فامتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه و تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج[2].

خامسا– تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي: فكلما قويت الدولة اقتصاديا –بفضل التكامل– كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الاحتكارية، والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالاندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل، وهذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة، كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها، ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق، والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى، وبذلك يتعزز مركزها التفاوضي.

سادسا– وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي الى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تتعرض تنفيذ المشروعات، بالإضافة إلى ذلك فانه يعمل على تخفيض العبء على ميزان المدفوعات حيث تقوم الدول المتكاملة إقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من

[1] - J.F.Mittaine,F.Pequerul, Les Unions economiques régionales, Paris: Armant Colin,1999,p.72
[2] - Claude Sobry , Jean-Claude Verez ,Element de macroenomie, Ellipses . coll, p301.

استيراداتها من العالم الخارجي، هذا ما يؤدي على تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها[1].

**الفرع الثاني: تكاليف التكامل الاقتصادي**

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشاكل، فتكتنفه الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء. فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل، كما ينشا البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل، ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

أولا- مشكل التعريفة الموحدة: من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية، مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها، وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر يرفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية. ومن أمثلة ذلك ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها[2].

ثانيا- مشكل الحماية الجمركية: يؤدي اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى، وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.

ومن أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية)، وهذا كما رأيناه سابقا، فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل، كما لا يمكن توحيد كافة أنواع

---

[1] – عوض بن عوض يسلم عصب، جدوى التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر: الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي: التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع والمأمول، جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا، المملكة العربية السعودية، 26-28 ماي 2009، ص16.

[2] – بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص130.

الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها، وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.

كما أن عدم اتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عنه ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

ثالثا– مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل.

وهنا تكمن المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم[1]؟ حيث نميز هنا رأيان:

أ– يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965.

ب– يرى فريق آخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

كذلك حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي.

## المطلب الثالث: آثار التكامل الإقتصادي

بما أن الاتحاد الجمركي درجة من درجات التكامل الاقتصادي، والمتمثل في تحرير جزئي كمرحلة ثانية، بعد منطقة التجارة الحرة، ضمن مجموعة من الدول، فمن المتوقع أن يؤثر التكامل على الإنتاج والاستهلاك نتيجة لإعادة تخصيص الموارد بعد إزالة العوائق أمام التجارة بينها.ومع أن بعض الجوانب قد تناولتها كتابات البعض مثل " اوغستن كورنو" و" كنوت وكيسل" قبل ذلك، فإنه لم يظهر تحليل نظري مترابط عن القضايا التي يشمل عليها الاتحاد الجمركي حتى عام 1950 حين ظهرت في وقت واحد كتابات "موريس باي" "وهربرت كيرش" و"جاكوب فاينر" وأوضح فاينر أن قيام الاتحاد الجمركي بين عدد من الدول قد يكون له آثار متباينة، بعضها سلبي والآخر إيجابي[2].

[1] – بكري كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، مرجع سابق، ص 314.

[2] – محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص71.

**الفرع الأول: الآثار الاستاتيكية**

وتتمثل في الأثرين التاليين :

أولا– أثر خلق التجارة: ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء الاتحاد يصبح في إمكان إحداهما استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص ممايتم إنتاجه به محليا، ونتيجة لذلك يحدث أثران:

أ– خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاسترداد، واسترداد ما يعوض النقص هذا النقص.

ب– وهو مالم يأخذه فاينر في الاعتبار هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في استراد لما يكفي لتعويض النقص في الانتاج المحلي، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي أزيلت. هذا الأثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو أثر حميد على المستويين الاقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد[1]، ويمكن أن نشرح هذا الأثر بمساعدة المثال الافتراضي التالي[2]:

إن تكلفة إنتاج السلعة س في البلد "أ" هي 25 دولار لكل وحدة، وثمنها في البلد "ب" هو 20 دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين اتحاد جمركي، وقبل تكوين هذا الاتحاد كان البلد "أ" يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفة قيمتها 6 دولارات لكل وحدة، من السلعة "س" يتم استيرادها من البلد "ب"، وبعد إلغاء الرسوم بين البلدين بموجب الاتحاد الجمركي، توقف البلد "أ" عن إنتاج السلعة "س" وصار يستوردها من البلد "ب" لأنه يتحصل عليها ب 20 دولارا مقابل 25 دولاراً لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني أن الاتحاد الجمركي يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم إحلال الواردات رخيصة الثمن من إحدى الأعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف، لأنه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الأعضاء، مما يعني أن المنتجات التي تنتج بتكاليف أقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف غالية الثمن، وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع بها الدول بميزات نسبية أو تنافسية أي يتعمق تخصص كل دولة داخلة في الاتحاد الجمركي في السلع التي تنتجها بتكلفة أقل وبسعر أرخص، وتتدفق السلع بين الدول الأعضاء دون موانع، مما يعمق التخصص والتبادل الدولي[3].

---

[1] – المرجع السابق، ص71–72.

[2] – فرنسيس جيرام ونيلام، مرجع سابق، ص230.

[3] – سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005 ص244.

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى خلق مزيد من التبادل والتجارة الدولية، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ولا يقف عند هذا الحد، بل يؤدي تعميق التخصص على أساس الميزات النسبية في دول الاتحاد الجمركي إلى تحسن مستوى الرفاهية بالدول غير الأعضاء، وذلك لأن زيادة الدخل بدول الاتحاد الناجم عن خلق التجارة يؤدي جزئيا إلى زيادة الواردات من الدول خارج الاتحاد.

ثانيا: أثر تحويل التجارة: ويحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد، وهذا ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء، وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد، وبذلك فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية[1]، ويمكن توضيح مغزى هذا الأثر بالمثال التالي:

لدينا الدول (أ، ب، ج) وكانت الدولة (ب) تنتج السلعة (س) في ظل الحماية الجمركية، في حين كانت الدولة (أ) تستورد هذه السلعةمن الدولة (ج) نظرا لكونها المنتج ذو الكفاءة الانتاجية الاعلى، او بمعنى اخر المنتج الاقل تكلفة، وهذا قبل قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين (أوب)، بعد إلغاء التعريفة الجمركية بين (أ، ب) إثر قيام الاتحاد الجمركي بينهما، تصبح تكلفة السلعة (س) في الدولة (ج) تكلفة إنتاجها مضافا اليها الرسوم الجمركية لكونها دولة خارج نطاق الاتحاد، وبالتالي تتحول واردات الدولة (أ) من السلعة (س)، من الدولة (ج) إلى الدولة (ب)، وهذا لكون تكاليف الانتاج في الدولة (ب) اقل من مجموع الرسوم الجمركية وتكلفة الانتاج في الدولة (ج)، ومن هنا تحدث عملية تحويل تجارة من الدولة (ج) الخارج نطاق التحاد الجمركي إلى الدولة (ب) داخل نطاق الاتحاد، وهكذا يتمثل أثر تحويل التجارة في إنتقال الانتاج من دولة غير عضوه تتميز بالكفاءة و التكلفة المنخفضة إلى دولة عضوة تتميز بعدم الكفاءة والتكلفة المرتفعة، وهذا ما ينجر عليه من عدم التوزيع الامثل للموارد، وبالتالي يتسبب في إنخفاض الرفاهية.

يلاحظ أن الاتحاد الجمركي أو التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي، وهذا نتيجة لتحسين تخصيص عناصر الإنتاج، تحددها شروط عامة أهمها[2]:

أ- إذا كانت اقتصاديات الدول المندمجة تنافسية، بحيث أنها تنتج أنواعاً عديدة من السلع المتماثلة فإن فرص إحلال سلع إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد محل السلع التي ينتجها عضو آخر، وتحقيق الأثر الإنشائي للاتحاد تكون كبيرة، وذلك بدلا من معدل الأثر التحويلي للاتحاد، أما إذا كان مصدر السلع منخفضة التكاليف من دول أخرى خارج الاتحاد فيمكن حصول الأثر التحويلي للاتحاد كحالة

[1] – بكري كامل، مرجع سابق، ص206.

[2] – العواد محمد، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث دبلوماسية ، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص ص119-121.

خاصة. أما إذا كانت اقتصاديات الدول المندمجة تكاملية بحيث تنتج دول الاتحاد سلعًا غير متماثلة، فإن فرص إحلال سلع الدول المشاركة محل بعضها البعض تكون أقل، وبالتالي فإن فرصة إعادة تخصيص الإنتاج بين مصادر العرض الأقل تكلفة والأعلى تكلفة، أقل مقارنة بالوضع المتمثل في كون اقتصاديات الدول تنافسية.

**ب**- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، وبذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء.

**ج**- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا.

**د**- إن الفوائد الممكن تحقيقها من اندماج الاقتصاديات المتنافسة، ترجع لوجود فروق كبيرة، في تكلفة السلعة في الدول الأعضاء، فمن جانب الإنتاج يتم إحلال إنتاج الدول الأعضاء الأقل تكلفة محل إنتاج الدول الأعضاء الأعلى تكلفة، أي إعادة تخصيص الموارد من المنتجين المحليين الأقل كفاءة للمنتجين الآخرين في الاتحاد الأكثر كفاءة، ومن ناحية الاستهلاك فمن الواضح أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وزيادة الرفاه الاقتصادي.

**هـ**- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها، كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الاتحاد.

**و**- تعمل تكاليف النقل كعائق طبيعي يقلل من حجم التجارة، وتشترك في ذلك مع الرسوم الجمركية وبالتالي فإن قيام اتحاد اقتصادي بين دول متباعدة في المسافة يؤدي إلى تحقيق فوائد أقل، من حيث إعادة تخصيص عناصر الإنتاج، حيث أن المنتجين الوطنيين الذين لا يتمتعون بكفاءة إنتاجية يتمتعون بحماية طبيعية، وبالتالي فإن التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة.

**ز**- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية[1].

هذا وإن تحليل الأثر الإنشائي المذكور أعلاه (خلق التجارة والأثر التحويلي)، واللذين تناولهم B.Balassa في كتاباته يغطيانه جانبا واحدا فقط من الأثر على الإنتاج، ولا بد من التفرقة بين الآثار الإنتاجية الموجبة والسالبة ويورد Balassa: "إن الأثر الإنتاجي الموجب هو الاقتصاد في التكلفة الناجم عن تحويل الشراء من مجهر عالي التكلفة إلى مجهر منخفض التكلفة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن الآثار الإنتاجية السالبة يراد بها التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في القطر الشريك بدلا من إنتاجها في القطر الخارجي، لأن تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد من المنتج (الأجنبي ) المنخفض التكلفة إلى

[1] - المرجع السابق، ص 121.

المنتج (الشريك) ذو التكلفة العالية، وتتوقف مكاسب العالم أو خسارته على مدى التفاوت بين الآثار الإنتاجية الموجبة والآثار الإنتاجية السالبة، وفيما إذا كانت الآثار الأولى أكبر من الثانية أو أصغر منها[1]. أما بالنسبة لحساب الأثر الإيجابي والسلبي للتجارة على كفاءة توزيع الموارد، فيقترح الأثر الإيجابي أن نضرب حجم التجارة البينية في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة، أما لحساب الأثر السلبي فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الإنتاج في المركزين ويتوقف الأثر الصافي للاتحاد على ما إذا كانت قيمة الأثر الإيجابي تفوق الأثر السلبي أو العكس، وفي حقيقة الأمر من الصعب تحديد الأثر الصافي للاتحاد وما على الإنتاج مسبقا[2].

وإذا كنا قد استعرضنا آثار الإنتاج من إقامة الاتحاد الجمركي، فهناك أيضا ما يطلق عليه آثار الاستهلاك التي لم يستعرضها "Viner" وفي الواقع فإن التغيرات في الرفاه من الممكن أن تظهر ليس كنتيجة للتغيرات في مصادر العرض (إحلال الناتج)، ولكن أيضا من التغيرات في الاستهلاك، أو ما يعبر عنه بإحلال الاستهلاك، وهو الفائض الذي يمكن أن يعود على المستهلك كأثر ناجم عن خلق التجارة، ويأتي من مصدرين رئيسيين أحدهما داخلي ويتمثل في الانخفاض الذي يحدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى[3].

وبالإضافة إلى الآثار الإنتاجية والاستهلاكية للاتحاد الجمركي، هناك مكاسب استاتيكية أخرى يمكن ذكرها وهي: تقليل المصاريف أو التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش .

أ- تقليل المصاريف أو التكاليف الإدارية الناتجة عن التخلص من الرسوم الجمركية وما تتطلبه من أجهزة إدارية ورجال جمارك ونقاط تفتيش .

**ب**-يؤدي الاتحاد الجمركي إلى خلق موقف تفاوضي قوي لأعضاء الاتحاد وتحقيق معدل تبادل دولي أفضل، وذلك بسبب ما يحدث من تحول في التجارة يؤدي إلى انخفاض وارداتها من العالم الخارجي، وتتحقق هذه المزايا سواء عند خلق التجارة أو تحويل التجارة، والشكل التالي يوضح لنا آلية خلق التجارة وتحويل التجارة:

[1] - Bela Balassa, op.cit, p.27

[2] - Viner Jacob, The Customs Union Assue, New York .Harper and Row, 1950 ,p. 35 .

[3] – فؤاد ابو ستيت، مرجع سابق، ص 55 .

**الشكل رقم(1-2): توضيح آلية خلق وتحويل التجارة**

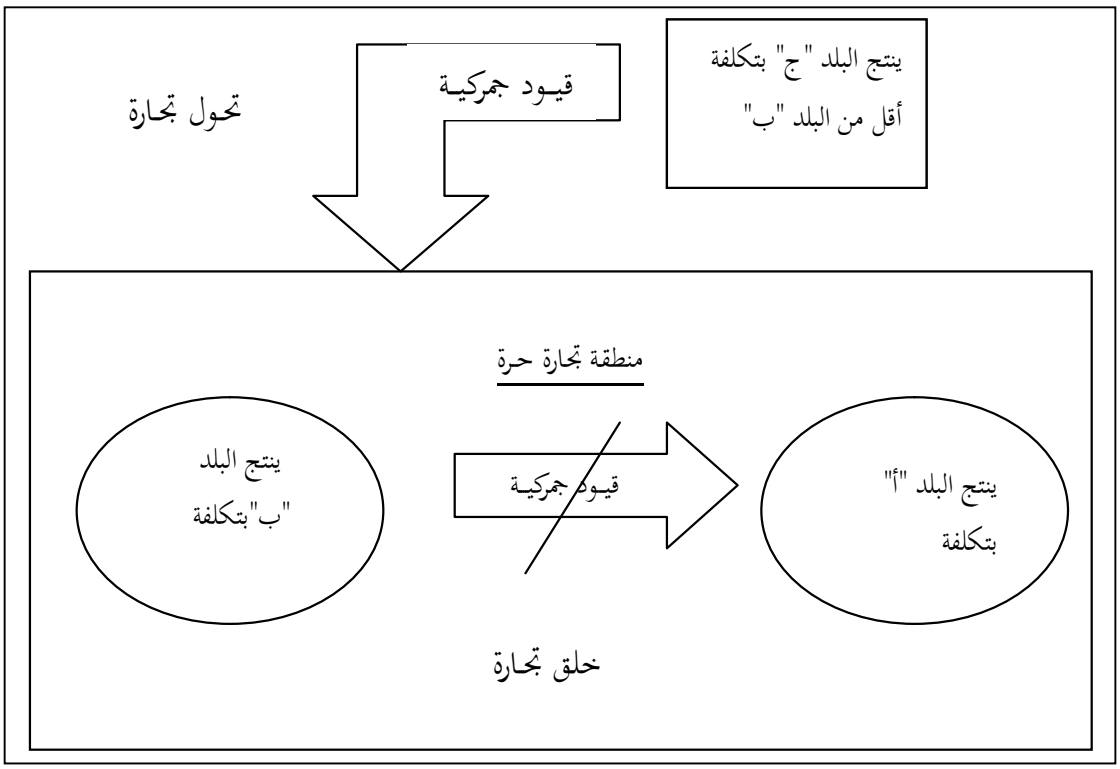


**المصدر**: أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، 2009 العدد81، ص08.

**الفرع الثاني: الآثار الديناميكية**

أظهرت الدراسات العلمية لتقدير أثر التكامل الاقتصادي على الرفاه الاقتصادي في المدى القصير، أن الفوائد الممكن تحقيقها قليلة نسبياً، حيث قدرت نسبة الزيادة في الناتج القومي الإجمالي للدول المشاركة في السوق الأوروبية المشتركة بين(1%) من الناتج القومي الإجمالي لدول السوق وهي نسبة صغيرة جداً، ولو أن القيمة المطلقة ليست صغيرة بالضرورة[1]، وأدى ذلك لبعض الاقتصاديين بأن يركزو على آثار التكامل الاقتصادي، في المدى الطويل، أو الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي، والتي يمكن تصنيفها كما يلي[2]:

أولا- تحقيق وفورات الإنتاج: يعمل الاتحاد الجمركي على فتح الباب واسعا أمام تحقيق وفورات النطاق، وهناك حقائق تشير إلى وجود ارتباط طردي بين إتساع السوق وارتفاع الانتاجية[3]، إذ أن زيادة حجم المشروع مع توسع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة

[1] – سلطان فؤاد، السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، د.س، ص22.

[2] – بكري كامل، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص297-299.

[3] – محمد محمود الامام، مرجع سابق، ص89.

الاستثمارات لتوسيع الطاقة الانتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة.

ثانيا– التخصص: إن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كنتيجة للتكامل الاقتصادي، قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأنية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصص بين الصناعات أو ضمن الصناعات .

ثالثا– زيادة درجة المنافسة: إن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكوين اتحاد جمركي هي زيادة حدة المنافسة، فكنتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء، فإن المنافسة بين الشركات في داخل الاتحاد ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستنظر إلى أسواق في دول أخرى في الاتحاد أبعد من أسواقها المحلية، وهذه المنافسة بين الشركات داخل الاتحاد قد تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة، أي أنه عندما يتكون اتحاد جمركي وتزول الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، فإن المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد، لأن زيادة مستوى المنافسة يحتمل أيضا أن تشجع تطوير واستخدام تكنولوجيات جديدة، وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء للاتحاد الجمركي، إذن فزيادة الأسواق تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة لتصبح أكثر تواجدا وأكثر واقعية داخل نطاق الاتحاد، مما يفضي بدوره إلى تغيير الهياكل الإنتاجية .

رابعا– تشجيع الاستثمارات: لا شك أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي الخارجيين على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية، وهذا ما يسمى بمصانع التعريفة الجمركية، ويرجع بعض الاقتصاديين الاستثمارات الأمريكية الضخمة في أوروبا بعد 1955 إلى تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

خامسا– التغير التكنولوجي: إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة ، يحفز على إجراء البحوث وعلى التطور، ويبين "Balassa" العلاقة بين حجم السوق والنشاط البحثي، وذلك ناشئ عن الافتراض المسّلم به وهو إمكانية تحقيق الوفورات الواسعة عن طريق البحث وزيادة الإنفاق على البحث على نحو يجاوز الزيادة في حجم السوق عند توسيعها، ويؤكد "Balassa" قائلا[1]: "إن التكامل يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل، وذلك لأن الوفورات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن تجني ثمرتها على كلا المستويين، المستوى القطري ومستوى الشركة، لأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق

[1] - Bela Balassa .Op. Cit. P. 58

على البحوث والتطوير بعد إزالة الحواجز التجارية، وبذلك فإن أحد المميزات الناتجة عن التكامل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج، وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.

سادسا– تحسين معدلات التبادل: تستطيع الدول الأعضاء في اتحاد كمجموعة أن تحسن من شروط تبادلها مع الدول خارج الاتحاد ، فيمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية لها وزنها وتحصل على شروط أفضل، وعلى عكس ذلك، إذا تعاملت تلك الدول بصورة منفردة مع الدول الأخرى والتي ينطبق عليها مفهوم الدولة الصغيرة في الاقتصاد الدولي

## المبحث الثالث: تجربة تكامل المغرب العربي

تعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الاقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا. وبالرغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) لقيام هذا التكتل الجهوي، فإن مجموعة من المعوقات تحول دون قيامه وتفعيله حتى يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغاربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة.

وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مسيرة التكامل المغاربي من حيث مرجعيته القانونية، ومسيرة عمله المشترك ، ومقومات بنائه ثم عرض لخصائصه الاجتماعية الاقتصادية عن طريق أرقام ودلالات والعوائق التي تحول دون نجاحه.

### المطلب الاول: المرجعية القانونية للاتحاد المغاربي في ضوء قواعد القانون الدولي ومسيرة عمله المشترك:

وينقسم هذا المطلب إلى:

**الفرع الأول: المرجعية القانونية للاتحاد المغاربي:**

إن الطبيعة القانونية للإتحاد المغرب العربي بمثابة منظمة دولية شبه إقليمية محدودة العضوية، تربط بين الدول الأعضاء، له علاقات خاصة به وسمات مشتركة ومتشابهة، كما يمكن إعتبارها بمثابة منظمة حكومية أساسها نصوص اتفاقية بين قادة الدول المعنية في كل تجمع، ونشاطها غير موجه إلى مجال محدد، ولا ينحصر في موضوع واحد، بل أنه متعدد المجالات والمواضيع، فهو يمتد إلى مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكثر من ذلك، فهو يمتد إلى تنسيق التشريعات القانونية، التي لها علاقة بالمجالات المشار إليها بين دول كل مجموعة.

حيث نجد نظام العضوية في الاتحاد المغرب العربي مفتوح لكل دولة عربية أو إفريقية ترغب في الانضمام بشرط موافقة الدول الأعضاء(وهو ما تنص عليه المادة السابعة عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي). وإذا نظرنا للاتحاد من وجهة نظر الصفة الدولية تعتبر تنظيمات دولية حكومية كونه يضم عدد محدود من الدول وهم خمسة ذات سيادة دول مستقلة (الجزائر، تونس، ليبيان امغرب، موريتانيا).

أما فيما يخص دوراتها العملية، فإن الاتحاد يجتمع مجلس رئاسته في دورات عادية كل ستة أشهر ودورات استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك، ويكون اجتماع رؤساء الحكومات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، والمجلس الشورى يجتمع في دورة عادية كل سنة ودورات استثنائية كلما طلب منه مجلس الرئاسة ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي قائم على إرادة الدول الأعضاء، ورغبة منه لتحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها في جميع المجالات، ونتج عن هذه الإرادة اتفاقية مكتوبة في شكل معاهدة، والتي هي معاهدة اتحاد المغرب العربي، وذلك لإدراكها لضرورة قيام هذا التجمع وما يتطلبه الوقت الراهن من تحديات تجمعات إقليمية تعجز عن تحدياتها الدول فرادى، وبالتالي فهو ليس قائم على إكراه وإلا لاتخذ صورة الأحلاف العسكرية "كحلف وارسو سابقا" و"الحلف الاطلسي"[1] .

ومما سبق نلاحظ أن المغرب العربي من الناحية العملية يفتقد لبعض العناصر القانونية التي تؤهله لإمكان الحديث عنه كمنظمة إقليمية، لأن المغرب العربي مجمد تقريبا، لكن يجب الأخذ في عين الاعتبار بأن المغرب العربي حديث النشأة مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى، ويمكن تفعيله باستخلاص الدروس المستفادة من التجمعات الإقليمية الناجحة كالاتحاد الاوروبي عن طريق تفعيل تجارته البينية التي تعمل على ترابط الجهود وتداخل المؤسسات في إطار العمل المشترك، وبالتالي يتحرر من التبعية الاجنبية سواء كانت دول او تجمعات إقليمية التي تعمل دون إحالة قيام هذا الاتحاد بصورة معترف بها دوليا ونجاحه رغم المقومات التي يكتسبها جغرافياً، طبيعياً، بشرياً.

**الفرع الثاني: مسيرة العمل المغاربي المشترك:**

لقد حققت الدول المغاربية استقلالها تباعا، لتجد نفسها أمام استحقاقات من نوع جديد، وتحتاج إلى وسائل وإمكانيات مختلفة للتغلب عليها، ومن ثم يمكن تتبع إدراك البدايات الأولى لهذا الإدراك بتوقيع اتفاقية الرباط عام 1963، والتي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة (المغرب، تونس الجزائر)، تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق مخططات التنمية، ومنذ ذلك الوقت اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها، ممثلا في إزالة كل ما يعرقل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الاموال، وذلك بتبني حزمة من الاتفاقيات وسلسلة من الاجراءات التي تلزم كل منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الإقتصادية[2].

بدأت خطوات العمل المشترك بين اقطار المغرب العربي عام 1964 بتأسيس" اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي"[3]، وكان ذلك أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي الذي انعقد في تونس في الفترة بين 29 سبتمبر وأول أكتوبر الخطوة الأساسية الأولى على درب التعاون والتكتل الاقتصادي، فقد تم بحث المسائل المتعلقة بإقامة تعاون اقتصادي بين هذه البلدان، وزيادة التبادل التجاري وخلق منطقة حرة للتجارة بين بلدان المغرب الأربعة، وقد تم إعداد خريطة صناعية لمنطقة المغرب العربي

[1] – عبد المهدي شريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص38.

[2] – محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة 7-8 تشرين2007، ص02.

[3] – محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، من منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا 2004 ص02.

من طرف الأستاذ بوص"Boss" المكلف بهذه المهمة من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ONU التي فوضت له مهمة مسح منطقة المغرب العربي، وكانت كمايلي[1]:

أولا– إعداد مخطط لإقامة التصنيع في منطقة شمال إفريقيا، ووضع توقعات تمتد حتى سنة 1980

ثانيا– تحديد أبعاد التنمية المتوقعة بالنسبة لمختلف صناعات المواد المنتهية وإنتاج الطاقة والاستثمارات والصادرات والتشغيل والواردات.

ثالثا– بيان الصناعات التي يتوقف وجودها وجدواها على التعاون بين بعض بلدان المنطقة، أو بين مجموع هذه البلدان والتعاون على مستوى القارة او على الصعيد العالمي.

رابعا– توضيح الفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها بعد اشتراك كل بلد في هذا التعاون.

خامسا– تحديد الإجراءات السياسية الهامة التي يجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المقررة في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة[2].

وتوالت مجموعة من اللقاءات في العواصم المغاربية لاحقا، واتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق بالتجارة البينية، وأفضلية التزويد المغاربي، والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير وتوحيد السياسات في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات، وتم الاتفاق أيضا على التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية.

وعلى مدى ستة عشر عاما شهد العمل المغاربي فترات مد وجزر، حيث تميزت فترة السبعينيات بمرحلة سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي، وكثيرا ما تتفكك هذه المحاور لصالح محاور جديدة قد تختلف بصورة جذرية مع المحاور الأولى ومثاله:

- تونس وليبيا أعلنتا الوحدة الاندماجية فيما بينهما في شهر يناير سنة 1974 وسرعان ما تنصلت منها تونس بسبب الفيتو الجزائري في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، مما خلق نوعا من الجليد بين البلدين.
- جاء فيها ملف الصحراء الغربية ليضع حدا لجهود التقارب المغاربي منذ عام 1975م، حيث واصلت أقطار المغرب العربي سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي، وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في وقت استمرت فيه تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز متواصل في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج في السلع الاستراتيجية والحبوب بصفة خاصة، فضلا عن تصاعد المديونية الخارجية والتي بلغت أكثر من 65 مليار دولار على ضوء تنامي عدد السكان وحجم الفجوة الاقتصادية، طوال حقبة السبعينات والثمانينات[3].

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2009 ص74 .

[2] – المرجع السابق، ص75 .

[3] – محمد علي داهش، مرجع سابق، ص02.

لعبت المشكلات السياسية دورا سلبيا في مسيرة العمل المغاربي وتكوينه حيث أثرت المشكلات البينية الحدود– ملف الصحراء تأثيرا سلبيا على العلاقات المغاربية، ونتج عنها تباعد أقطارها وأخذت في التنافر و التنافس، ثم تقاربت بثنائيات متقابلة ظرفية في الثمانينات بين:

- قامت تونس والجزائر بتوقيع اتفاقية الأخوة والتعاون في شهر مارس 1983 بتونس والتحقت بهما موريتانيا، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي: النظر بعين الريبة من الرباط وطرابلس لهذا التحالف حيث عدتاه موجها ضدهما، فأسستا الاتحاد العربي الافريقي في شهر أوت عام 1984 في مدينة وجدة المغربية، سرعان ما تفكك عام 1986[1].

ولا ننكر أن في فترة الثمانينيات رغم الصعوبات التي لاحقت دول الاتحاد، إلا أن هناك قيام بعض الأعمال ولكنها لم تلق طريق التنفيذ والمتمثلة في إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد و اللجنة الاستشارية القارة، ولجان قطاعية مختصة(عشرون لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات و البرامج، واقتراح الإجراءات التنفيذية المطلوب اتخاذها من طرف الأجهزة الإدارية للدول، ولقد أنجزت العديد من الدراسات، من توطين الصناعة إلى تربية الماشية، ومن دراسات بناء السفن وإصلاحها، إلى مشاكل إقامة صناعات تحويلية للمحاصيل وأنجزت دراسات القطار المغاربي والتكامل الكهربائي والمواصفات الصناعية والأدوية والمنتوجات الصيدلانية، والمصرف الصناعي المغاربي، ويمكن وصف هذه الفترة بمرحلة الأماني والطموح.

بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية في هذه الحقبة والمتزامنة مع انضمام أسبانيا والبرتغال عام 1986، حينها استشعرت دول الاتحاد إلى الاخطار التي تواجههم، وآمنوا بضرورة التشاور والتنسيق والتكامل ضد هذه التحديات، فكانت نهاية الثمانينيات بداية للعودة نحو البدايات بعيدا على المزاج السياسي والرؤى نحو مستقبل هذه الدول وحل مشاكله المتمثلة في التكامل، فقد عقدت قمة مغاربية للدول الخمسة في 1986/6/10، وتقرر تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغاربية، وعلى إثرها انعقدت القمة التأسيسية في مراكش 1989/2/17 والتي وضعت هياكل الاتحاد، متضمنة أهدافا وطموحات كبيرة يتحتم إنجازها خلال أربع سنوات مثل: حرية التبادل التجاري، إلغاء الحدود الداخلية، إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار وتحديد الوحدة الجمركية.

مما سبق نلاحظ أن اتحاد المغرب العربي يمكن اعتباره منظة إقليمية بالمفهوم التقليدي، وهذا من الناحية القانونية على الأقل، وما ينقصها هو الاعتراف الدولي، مما يجعل هذا الأخير ذا تأثير في الساحة الدولية، ومن الناحية العملية نلاحظ أن العوائق السياسية (الحدودية)، بالإضافة إلى الأيادي الخارجية هي التي تحكمت في مسيرة العمل المغاربي وعملت على تجميده وحالت دون قيامه، ولكي تحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هناك أولويات يجب اعتبارها، وبرامج عمل يستلزم تبنيها

[1] – رياض الصداوي، مشروع اتحاد المغرب العربي، الحوار المتمدن، العدد 1981، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103246، نظر في 2011/01/25.

واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني يكون كافيا لإنضاجها، على أن تنفذها مؤسسات كفأة يديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقضية التكامل والوحدة بين شعوب المغرب العربي ومنها[1]:

أ- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية، كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية.

ب- الاسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية.

ج- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم في الآونة الأخيرة إنشاء آلية لفض النزاعات والاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وتخفيف القيود غير الجمركية، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار اقامة مشروع إتحاد جمركي عربي بحلول عام 2010.

د- تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والاصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير الحساب الرأسمالي.

هـ- توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة والاستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية.

و- الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية، وتدعيم الشحن الجوي، والإسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة.

ز- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات، تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها والانضمام لاتفاقيات التحكيم الدولية، واختيار قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

ح- دراسة متأنية لنماذج الشركات المشتركة الناجحة، ومعرفة مواطن القوة وتعظيمها، والاستفادة منها في توطين مشاريع مشتركة جديدة.

تدعيم وتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي، وإعطائها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها وإلغاء أية عقبات تعترض تفعيل القرارات كقاعدة الإجماع.

ك- تبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الاقليمية الأخرى، بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية.

## المطلب الثاني: مقومات بناء الاتحاد المغاربي:

أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) في فيفري1989، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها،على غرار موجة الاتحادات العربية آنذاك، حيث تم إنشاء مجلس التعاون العربي (مصر، العراق، اليمن، الأردن)، بالإضافة إلى ضرورة الاستجابة لإكراهات العولمة، ومايتطلبه ذلك من تكتل، وضمن هذا السياق انطلق بناء

[1] - محمد الشكري، مرجع سابق، ص ص12-13.

التجربة الاتحادية المغاربية، استنادا إلى عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية.

**الفرع الأول: المقومات السياسية:**

يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية . فالاتحاد في وضعه الراهن يصل عدد سكانه إلى 48 مليون نسمة، وتصل مساحته إلى نحو( 6 ملايين كلم$^2$)[1]، هذا الفضاء الجيوسياسي سيتعزز سياسيا، بانتماء الدول الخمس إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمها لنفس التاريخ المشترك، مما ولّد ورسَّخ فكرة الاتحاد، سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكونها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة، ليس بغرض تحقيق الزعامة، وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية، ودون فرض وصاية على دول المنطقة.

وتكتسي هذه البلدان الخمس مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة، إذ لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط طوله أكثر من 3000 كلم، وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على 4000 كلم من الصحاري، انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا، وإجمالا فإنه نظرا لتركيبته الطبيعية والمناخية( تساقط الأمطار والحرارة) والنباتية ومصادره البحرية وبخاصة ثرواته المعدنية، من المحروقات السائلة والغازية إلى المعادن الحديدية وغير الحديدية، فإن المغرب العربي يشكل تماثلا واضحا، فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقا، ومن البحر المتوسط حتى التشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوبا، يمثّل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم، كما أن المناخ الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة، يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية، لمواكبة المتغيرات العالمية.

وقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، وهو ما يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة تجسِّد التضامن الفعَّال بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة، كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها، والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدالة والإنصاف، وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وإقامة تعاون دبلوماسي.

**الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية:**

تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها يمكن أن تلعب دوراً أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، ولاسيما في مجال التكامل الأفقي في المنطقة. وإلى جانب الثروة

[1] – عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، المغرب، ص 378.

المائية، والثروة السمكية المهمة توجد موارد طبيعية مهمة ومعادن كما أسلفنا الذكر كالحديد، فموريتانيا وحدها تعد من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات، إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة والضخمة في مجال الغاز والنفط، حسب آخر الاكتشافات المعنية بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية، وتنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد. كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط الجزائر، ليبيا إذ تشير الدراسات الجيولوجية الأجنبية إلى احتواء منطقة الصحراء على كميات كبيرة من النفط، الأمر الذي يفسِّر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية. من جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن، وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة[1].

أ- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 80 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 100 مليون نسمة في عام 2010م، مما يشكل سوقا إستهلاكيا واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.

**ب**- كما يضم المغرب العربي شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والانتاج، وبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل، فإن هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها، وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغاربية العاملة في اوروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات، ومدى إمكانية الاستفادة منها في حال توفر الضروف المناسبة[2].

**ج**- لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الاخيرة إستقرارا ملحوضا في اوضاع إقتصادياتها الكلية، اوضاع تضخم منخفضة، إستقرار في أسعار صرف العملات، إحتياطات خارجية كافية، فوائض في موازين المدفوعات، وتوفر الاوضاع المستقرة نسبيا.كل هذه الضروف الملائمة تعد الوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

**د**- إن المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا، يجب أن يستفاد منه في تنمية المنطقة، ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواق أخرى، وتدبيرها على أنماط استهلاكية ترفية، لقد أضاع العرب بشكل عام إمكانيات الاستفادة الممكنة من الوفرة النفطية الأولى في السبعينيات، ويؤمل أن يكونوا قد استخلصوا الدروس، للإستفادة من الوفرة النفطية الثانية، واستخدامها لخلق التنمية المشروعة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن مركز التحليل الاستراتيجي الفرنسي، قد أورد أخيرا في توقعاته المستقبلية لأسعار النفط، بأن البرميل سيكون ما بين 50-80 دولار حتى 2015 وما بين 100-150 دولار، مابين 2015 وحتى 2030.

[1] - المرجع السابق، ص379.

[2] - محمد الشكري، مرجع سابق ، ص11.

**الفرع الثالث: المقومات الثقافية**

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي، إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال. يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون وبهذا يعد المغرب الأقصى نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس، على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد، وقد ركّزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد، من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها، وهو ما يسهّل من إقامة أسس التبادل الفكري والثقافي، ووضع برامج للتعاون الثقافي[1].

## المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي وواقعه الاقتصادي:

أصبح الاتحاد المغاربي حتمية لا مفر منه في ظل التحديات الإقليمية المعاصرة التي تشهدها الساحة الدولية، ففي هذا المطلب سنقوم بعرض الإنجازات التي قام بها الاتحاد عقب قيامه، ثم عرض جداول تبين لنا أرقام ودلالات تخص الدول الاعضاء، والتي تعتبر بمثابة مقومات ودوافع لقيام هذا الاتحاد، فضلا عن الموقع الاستراتيجي التي حماها الله بها والموارد الطبيعية التي تستحوذ عليها، حيث تقع دول الاتحاد المغاربي في شمال إفريقيا، ضمن حيز استراتيجي هام، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال، والمحيط الاطلسي من جهة الغرب، وغني عن البيان ثرواتها الطبيعية وبعض المؤشرات الاقتصادية.

**الفرع الأول: انجازات الاتحاد:**

وتمثلت إنجازات الاتحاد المغاربي في عدد ضئيل، والتي جدت طريقها للتنفيذ مقارنة بعدد الاتفاقيات التي تم عقدها، أما البقية فقد بقيت دون توقيع الجميع، ولعل مبدأ تمسك قادة المغرب العربي بقاعدة الاجماع في إتخاذ القرارت يتحمل الكثير من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادلة، في وقت تأخذ أغلب المؤسسات الدولية بمبدأ الأغلبية، وهذا ما يترجم لنا الاختلالات البنيوية في الاتحاد والتي تعمل على إعاقة تقدمه، وسنعرض بعض هذه الاتفاقيات المنجزة في الجدول أدناه (داخل الاتحاد، ومع منظمات أخرى) وهي كالتالي:

[1] – عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق، ص 379.

## الجدول رقم(1-2): الإنجازات داخل الاتحاد

| إتفاقيات | تاريخ التوقيع | تاريخ التنفيذ |
|---|---|---|
| اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي | 1991/03/11 | 2002/04/23 |
| اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي | 1990/07/23 | 1993/07/14 |
| اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي | 1990/07/23 | 1993/07/14 |
| اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول اتحاد المغرب العربي | 1990/07/23 | 1993/07/14 |
| اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي | 1990/07/23 | 1993/07/14 |
| اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي | 1990/07/23 | 1993/07/14 |
| قرار تعديل المادة الثانية عشر من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بخصوص عدد أعضاء مجلس الشورى | 1989/02/17 | 1996/09/18 |

**المصدر**: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، على الموقع الالكتروني.http://www.maghrebarabe.org/ar/conventions.cfm?type

## الجدول رقم(1-3): الاتفاقيات التي عقدت مع منظمات أخرى

| إتفاقيات | تاريخ التوقيع |
|---|---|
| اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي و المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الألكسو" | 2007/06/25 |
| رسالة اتفاق مع البنك الإفريقي للتنمية تمويل الدراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية | 2007/05/24 |
| مذكرة تفاهم مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة | 2003/12/08 |
| اتفاقية مساعدة فنية مع البنك الإسلامي للتنمية | 2002/02/12 |
| مذكرة تفاهم مع الآلية العالمية حول دعم وتنفيذ البرنامج الإقليمي لمقاومة التصحر بدول الاتحاد | 2001/09/17 |
| مفكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي و المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) | 2001/06/26 |
| مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول تنظيم الاستشارة المغاربية لإعداد قمة الأرض لسنة 2002 | 2001/05/31 |
| اتفاق تعاون مع البنك الإفريقي للتنمية(BAD) | 2000/12/05 |
| اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي والمنظمة العالمية للتجارة | 2000/10/25 |
| اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(ONUDI) | 1977/10/10 |
| اتفاق تعاون بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى(UDEAC) | 1995/10/25 |

**المصدر**: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، مرجع سابق. على الموقع الالكتروني http://www.maghrebarabe.org/ar/accords.cfm

**الفرع الثاني: أرقام ودلالات خاصة بالمغرب العربي واقتصادياته**

أولا–أرقام ودلالات خاصة بالمغرب العربي: تمتد دول المغرب العربي، على شاطئ البحر الابيض المتوسط وحتى المحيط الاطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي 5.782.140 كلم$^2$ وتشكل ما نسبته 42 % من مساحة الوطن العربي. وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبيته 41% من مساحة الإتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للإتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله[1].

أما عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 80 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000م أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي، يعيش 78% من سكان الإتحاد في المغرب والجزائر، إذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي.

ويبلغ معدل النمو السكاني لدول الاتحاد حوالي 10.7%، ويسجل أعلى معدل نمو في موريتانيا 2.93% وأقلها في تونس بنسبة 1.15% وهي أقل نسبة نمو سكاني في الوطن العربي.

أما في مجال معرفة القراءة والكتابة فيبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان دول إتحاد المغرب العربي 55.81%، وتسجل ليبيا أعلى معدل بين دول الإتحاد بنسبة 76.2% و المغرب أقل معدل 43.7%.

**الجدول رقم(1–4): المؤشرات ديمغرافية لدول المغرب العربي**

| البيان | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | تونس |
|---|---|---|---|---|---|
| **عدد السكان2007(1000)** | 33858 | 6160 | 31224 | 3124 | 10327 |
| **الكثافة(س/كلم2)** | 14.2 | 3.5 | | | |
| **النمو السنوي(2005–2010)** | 1.5 | 2 | 3.00 | 63.1 | 1.1 |
| **أمل الحياة عند الولادة** | 72.3 | 74 | 71.2 | 64.2 | 73.9 |
| **نسبة التحضر** | 64.6 | 77.3 | 55.7 | 40.7 | 66.1 |

**Source:** World Urbanization Prospects: The 200 Revision8 . United Natios(New York), p p 69-70.

[1] - قسم البحوث والدراسات، دول المغرب العربي معلومات أساسية، الجزيرة نت خدمة خاصة، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FC66BFFD-BDFF-412E-8509-3F924874C1DD.htm، نظر بتاريخ 2010/10/22

**الجدول رقم(1-5): مؤشرات إجتماعية لدول المغرب العربي**

| | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | تونس |
|---|---|---|---|---|---|
| **مؤشر التنمية البشرية** | 0.733 | 0.818 | 0.646 | 0.550 | 0.766 |
| **عدد الأطباء بالنسبة للالف ساكن** | 1.13 | 1.25 | 0.51 | 0.11 | 1.34 |
| **نسبة أمية الذكور** | 15.7 | 5.5 | 31.3 | 36.7 | 13.6 |
| **نسبة امية الاناث** | 33.6 | 21.6 | 56.8 | 51.7 | 31 |

**Source:** Rapport du Développement Humain 2007-2008 PNUD septembre 2008 World Développement Indicatif, Banque Mondiale 2008 Panorama des Statistiques de l'OCDE 200

وتقدر عدد الأيدي العاملة في دول الإتحاد المغربي بحوالي 25 مليونا وتشكل ما نسبته 31% تقريبا من إجمالي عدد سكان دول الاتحاد، ويقطن 44% من هذه القوة في المغرب. وتتوزع قوة العمل حسب القطاعات المختلفة كالآتي[1]

**الجدول رقم(1-6): توزيع القوة العاملة حسب القطاعات**

| القطاع | النسبة |
|---|---|
| الزراعة | 35.36 |
| الصناعة | 15.20 |
| بقية القطاعات | 49.44 |

**المصدر**: عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، مرجع سابق، ص74

زراعيا، تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته (3.7%) من مساحة دول الاتحاد، يقع (43%) من هذه الأراضي في المملكة.

ثانيا-اقتصاديات دول المغرب العربي:

أ- البنية الاقتصادية[2]: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي فقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 177 بليون دولار لسنة 2005 حسب الأسعار الجارية وتختلف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من قطر لآخر، فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي بحوالي 66 بليون دولار، أما المغرب فتشير التقديرات إلى حوالي 46 بليون دولار، أما بالنسبة إلى ليبيا وتونس فهي بحدود 42 بليون دولار

[1] - المرجع السابق.

[2] - مصطفى الصالحين الهوني، مداخلة: التكامل الإقتصادي لأقطار المغرب العربي: التحديات والإستراتيجيات، الندوة السادسة تونس،2007/05/31 ص62.

و23 بليون دولار على التوالي

وتختلف التقديرات بالنسبة لموريتانيا، إلا أنها مابين 1 إلى 1.5 بليون حسب الأسعار الجارية.

بالنسبة إلى ليبيا فإن النشاط في مجال النفط والغاز يمثل نشاطا رئيسيا يساهم المساهمة الكبيرة في حجم الناتج المحلي حوالي 65%، بينما يمثل في الجزائر مع قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية حوالي 60%، وبناءاً عليه فإن أسعار هذه المواد العالمية تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الدولتين.

أما بالنسبة للمغرب فإن قطاع الخدمات يساهم 40%، والصناعة بحوالي 35%، أما الزراعة فتساهم بحوالي 22% من الناتج المحلي، أما تونس فهي تقترب من حال المغرب، حيث يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى 55%، وتليه الصناعة بحوالي 32%، ثم الزراعة في حدود 14%، وفي حالة موريتانيا فإن الزراعة، الصناعة، الخدمات تساهم بنسبة 25%، 29%، 42% على التوالي.

ترتبط اقتصاديات أقطار المغرب العربي بالعلاقات الخارجية، حيث تمثل الصادرات ما يزيد عن 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي على مستوى متوسط أقطار المنطقة، وهذا يؤكد ما تمت الإشارة إليه في النقطة السابقة من ارتباط اقتصاديات هذه الأقطار بالتجارة الخارجية، إن كافة أقطار المغرب العربي تستعمل الدين الخارجي، لكنها تختلف من قطر لآخر، ففي حالة تونس فإن الدين الخارجي يقدر بحوالي 11.6 بليون أي حوالي 58% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الحال بالنسبة للمغرب والتي يقدر الدين الخارجي فيها بحوالي 20 بليون دولارأو حوالي 48% من حجم الناتج المحلي، أما بالنسبة للجزائر فإن الدين الخارجي يصل إلى حوالي 20 بليون دولار، إلا أنه يمثل حوالي 37% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي حالة ليبيا فإن حجم الدين الخارجي لا يتجاوز 4.7 بليون دولار وهو يمثل حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتوفر إحصائيات دقيقة عن الوضع في موريتانيا بالنسبة للدين الخارجي.

مما سبق يمكن أن تتصف البنية الاقتصادية باعتماد اقتصاديات أقطار المغرب العربي على تصدير مادة أو أكثر من المواد الخام، وهي اقتصاديات تابعة لدرجة كبيرة باقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوروبا، وتعاني كافة القطاعات باقتصاديات هذه الاقطار بضعف الانتاجية خاصة في قطاع الصناعة والزراعة، وبالرغم من ضخامة حجم الدين الخارجي بالنسبة لحجم الناتج المحلي، إلا أن أقطار هذه المنطقة لا يمكن اعتبارها استثناءاً بالنسبة لأوضاع الأقطار النامية في منطقة أخرى[1].

ب- السياسات الاقتصادية[2]: تتبنى أقطار المغرب العربي بدرجات متفاوتة منهاج اقتصاد السوق، فبينما كانت تونس والمغرب منذ استقلالهما انتهجتا سياسة الانفتاح الاقتصادي وإلى حد ما موريتانيا، إلا

[1]- المرجع السابق، ص 65.

[2]- المرجع السابق، ص 65.

أن الجزائر وليبيا انتهجتا بعد ذلك – منذ حوالي عقدين –، للتحرر من سيطرة القطاع العام على اقتصادياتهما الوطنية.

تتخذ هذه الدول من أسلوب التخطيط الاقتصادي لتحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي، وهذه المخططات المختلفة تنحصر أهدافها العامة في رفع مستوى المعيشة لدى المواطن في كل قطر عن طريق وضع البرامج للإستغلال الأمثل لموارد كل قطر على حده، وبما أن هذه الأقطار تتصف بإعتمادها على مورد أو موردين في غالبية الأقطار، النفط والغاز بالنسبة للجزائر وليبيا، والفوسفات والمعادن بالنسبة للمغرب وموريتانيا فإن مجالات التنمية المتوازنة تظل محدودة في كل قطر، ولعل تونس تمثل استثناء من القاعدة السابقة.

لم تظهر سياسات واضحة لدعم عملية التبادل التجاري بين أقطار المغرب العربي، بالرغم من أن النظرة الأحادية للمنافع كان يجب أن تدفع لهذا الاتجاه، حيث كبر حجم السوق في المنطقة سيكون دافعا لزيادة التبادل، كذلك تكلفة النقل.

تحاول كافة الأقطار في المغرب العربي تنشيط دور القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية، بل إن الدول إرتأت الآن خصخصة بعض المشروعات العامة في القطاعات الانتاجية، إلا أن الدول مازالت تشرف على القطاعات الاستراتيجية كالنفط والغاز والفوسفات، كذلك على معظم قطاعات البنية الأساسية كالمواصلات والاتصالات.

من الملاحظ ضعف دور المؤسسات المالية في غالبية هذه الأقطار، مما يحد من إقامة شركات كبرى محلية، وبالرغم من تواجد أسواق مالية لتبادل الأسهم والسندات في بعض هذه الأقطار، إلا أنها مازالت في مراحل التطوير.

قامت كافة هذه الأقطار بإصدار تشريعات للاستثمار الأجنبي، وذلك بهدف تقوية التكوين الرأسمالي لاقتصاديات أقطار المنطقة من جهة، وبهدف نقل التقنية وتطبيقها في قطاعات معينة من جهة أخرى. وبصورة عامة فإن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي كانت موجهة للاستثمارات من خارج أقطار المنطقة إلا في حالات محدودة، وكان توافر الاحتياطيات النفطية هو العامل الرئيسي للاستثمار في قطاع النفط والغاز خاصة في الجزائر وليبيا، ومستقبلا في موريتانيا، وكانت الامكانيات الطبيعية والموارد البشرية من العوامل التي تؤدي إلى تواجد الاستثمار الاجنبي في قطاعات أخرى في كافة بلدان التجمع.

كما تبنت دول المنطقة سياسات متنوعة لتحقيق التوزيع العادل للمداخيل، وكذلك سياسات اجتماعية لمحاربة الفقر، ودعم ذوي المداخيل المحدودة، وذلك بهدف تقليص الفجوة بين فئات وطبقات التجمع.

تضع كافة أقطار المنطقة السياسات المالية والنقدية والتجارية بناء على ظروف وأوضاع ومراحل نمو كل قطر، وقامت الأقطار بعقد اتفاقيات ثنائية مع بعض الأطراف أو خارجها وبصورة مستقلة عن التجمع.

ج- الأداء الإقتصادي: بالرغم من الجهود المبذولة خلال العقود الثلاثة السابقة من قبل أقطار المغرب العربي لتحقيق معدلات كبيرة للتنمية، فإنها لم تستطع أن تحقق مستهدفاتها القطرية المنفردة، إذ مازالت اقتصادياتها تعتمد على تصدير المواد الخام باستثناء تونس، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى اعتبار اقتصادياتها تابعة وعرضة لمتغيرات دولية ليست في نطاق سيطرتها.

إن مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات زيادته السنوية، يعطي دلالات ومؤشرات على ضعف الكفاءة والانتاجية، سواء بالنسبة لليد العاملة، أو رأس المال، أو لعملية المزج والتنظيم اللازمة لدفع حركة التنمية المستدامة، كما تتصف مكونات النواتج المحلية لأقطار المغرب العربي بعدم فعالية القطاع الصناعي، وهو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، بل إن طبيعة هذا القطاع تتوقف عند العمليات الاستخراجية، فمثلا لم تتطور الصناعات اللاحقة للنفط والغاز في الجزائر وليبيا، وكذلك الحال بالنسبة للحديد في موريتانيا، والفوسفات بالنسبة لتونس والمغرب، كذلك تعاني كافة الأقطار من ضعف المكونات التقنية في الإنتاج والذي يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية[1].

من الملاحظ أن هناك الامكانات المتاحة لتطوير القطاع الزراعى فى المغرب والجزائر، والصيد البحرى فى كافة أقطار المغرب العربى، إلا أن الفجوة الغذائية تظهر بوضوح فى الكميات المستوردة من الحبوب واللحوم وبقية المواد الغذائية لهذه الأقطار ويستدعى ذلك دراسات معمقة وجادة فى هذا المجال الهام.

يقتصر القطاع الخاص فى أقطار المغرب العربى على بعض الأنشطة الصغيرة والهامشية، بل أنه يعمد إلى تعميق التبعية الاقتصادية للخارج، عن طريق أساليب التوكيلات للشركات الأجنبية، مما يعيق خلق كيانات مغاربية كبيرة سواء على المستوى القطرى أو مستوى المنطقة، كذلك ضعف الميل للادخار لدى الأفراد، وذلك بسبب عدم التشجيع اللازم، وعدم وجود قنوات فاعلة لتحويل المدخرات إلى استثمارات تصب فى الاقتصاد الوطنى.

تعانى اقتصاديات الأقطار فى هذه المنطقة من مشكلات هيكلية كالبطالة الظاهرة والمقنعة، كذلك معدلات التضخم المرتفعة، مما يتسبب فى ضعف دخول الأفراد، بالاضافة إلى عدم معالجة مشكلات توزيع الدخول بتبنى السياسات الملائمة لذلك.

إن الأقطار فى هذه المنطقة حاولت إقامة البنية الأساسية المادية، وقد تكون قد حققت بعض النجاحات فى هذا المجال كالطرق والمطارات، إلا أن ذلك يحتاج إلى تطوير مستقبلى مرتبط بالتطور والنمو فى القطاعات الانتاجية والخدمية فى اقتصاديات هذه الأقطار.

من المفيد أن نؤكد ضرورة إقامة المعاهد والأكاديميات المتخصصة فى إجراء الدراسات التطبيقية الاجتماعية والعلمية والتى تتلاءم مع البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات فى المغرب العربى.

[1]- المرجع السابق، ص 66.

**الجدول رقم(1-7): المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي**

| البيان | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | تونس |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الخام2007 (مليون$) | 224748 | 74752 | 125250 | 5947 | 76999 |
| الناتج الداخلي الخام للفرد2007 (مليون$) | 6533 | 12277 | 4076 | 2008 | 7874 |
| نسبة النمو السنوي% | 4.6 | 6.8 | 2.2 | 0.9 | 6.3 |
| الدين الخارجي (مليون$) | 5583 | 4837 | 18493 | 1630 | 18480 |
| الواردات (مليون$) | 27439 | 8660 | 31468 | 1510 | 18980 |
| الصادرات (مليون$) | 59518 | 45000 | 14646 | 1360 | 15029 |

**source** : world développement indicatif , banque mondiale 2008, principaux indicateurs juin 2008 OCDE Paris 2008

**الجدول رقم(1-8): الصادرات الأساسية ونصيبها من إجمالي الصادرات سنة 2006**

| البلدان | المادة الأولى | | المادة الثانية | | المادة الثالثة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المادة | النسبة من إجمالي الصادرات% | المادة | النسبة من إجمالي الصادرات% | المادة | النسبة من إجمالي الصادرات% |
| **ليبيا** | النفط الخام | 95 | | | | |
| **تونس** | النفط الخام | 9 | النسيج | 8.7 | الاسلاك المعدنية | 6.7 |
| **الجزائر** | النفط الخام | 67.2 | الغاز الطبيعي السائل | 13.2 | الغاز الطبيعي الغازي | 5.6 |
| **المغرب** | صناعة الكلور | 7.2 | الاسلاك المعدنية | 6.8 | الفوسفاط | 5.6 |
| **موريتانيا** | الحديد | 51.3 | الرخويات | 24 | الاسماك المجمدة | 13.5 |

**المصدر**: الأمانة العامة اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق

## المطلب الرابع: تعثر العمل المغاربي المشترك:

إلى جانب مقومات التكامل في المغرب العربي، فإن هنالك العديد من العوامل المسئولة عن إخفاق التكامل في المنطقة بعضها راجع إلى طغيان الخلافات السياسية والمعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الاندماج الجهوي:

**الفرع الأول: المعوقات السياسية:**

يمكن إجمال المعوقات السياسية التي تقف عثرة في مسار اتحاد المغرب العربي في المعوقات التالية[1]:

[1] – لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، دون ذكر السنة، ص21.

أولا– إختلاف الرؤى الوحدوية: يلاحظ أن إختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته، حيث تجاذبه تيران:

أ– التيار الأول: يدعو إلى الوحدة الإندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار، فهي لاتتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي ابتداءا من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، وذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت، ولذلك وجب التوجه منذ البداية نحو الوحدة الحقيقية أي الوحدة الاندماجية، ولا مانع لديها من إتمام هذه الوحدة بين دولتين أو أكثر من اثنتين وعشرين دولة عربية مجزاة ومتفتته.

**ب**– التيار الثاني: يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته فمنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع الاتحادي، ففي مايخص البعض فإن المغرب العربي بالنسبة إليهم سيكون سوقا لفضائهم التجاري، والبعض الآخر سيعطي دفعا للنضال ضد عنف الحركات الدينية وأما بالنسبة للبعض فإن البناء المغاربي خطوة على طريق الوحدة العربية.

يضاف إلى ماسبق أن كل بلد قد عمل على تدعيم اختياراته القطرية، وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي بدون أدنى تنسيق للمواقف، وفي هذا الاطار وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان المغاربية، هذا بالاضافة إلى الخوف من الاندماج في الكيان الجديد "الاتحاد المغاربي" من فقدان هوية كل بلد، وهذا ما سببته الذاكرة التاريخية، حيث كانت هناك إمبراطورية مغربية كبيرة بسطت نفوذها على جل المنطقة وبالتالي محت الكيانات القطرية، هذا بالإضافة إلى التأثير الأجنبي الذي يغذي هذه المخاوف، ويدفع بالدول إلى الإستماتة في الدفاع عن قطريتها ولو كلفها ذلك أن تضحي بفكرة المشروع المغاربي وفوائده.

ثانيا– الخلافات الثنائية[1]: تميزت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الإستقلال بالتوتر والتصعيد، فمشكلة الصحراء- في جوهرها-، والناتجة عن الموقف الجزائري المؤيد لقرارات الأمم المتحدة في تقرير مصير الصحراء الغربية، كما كانت لقضية لوكيربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي، وتراجع مسيرة تكامل الاتحاد.

إن الخلافات الناتجة عن التناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي من بينها الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية، خلال ثلاثين السنة الأخيرة كان أحد عوامل تعثر العمل المغاربي المشترك.

[1] – عادل مساوى و عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق، ص380.

أ- قضية الصحراء وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية: إن ميلاد اتحاد المغرب العربي في 17/2/ 1989 في مراكش، جاء بعد إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الرباط والجزائر، هذه العودة التي شكّلت تغييراً مهما في تاريخ المغرب العربي، ذلك أنه ومنذ 1975 تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر بسبب قضية الصحراء، هذا التوتر الذي كاد يؤدي في بعض الأحيان إلى حرب مباشرة بين البلدين، لاسيما وأن الجزائر تستضيف على أراضيها مخيمات« البوليساريو» بمنطقة تيندوف، لكن القيادتين الجزائرية والمغربية توصلتا إلى التحكم في توجهاتهما السياسية والعسكرية، لتجنب أية مواجهة بين البلدين، خاصة وأن كلا منهما لازال يذكر حرب الرمال في 1963، والتي يواجه الجيشان المغربي والجزائري فيها بعضهما، والنتائج الوخيمة التي خلفتها هذه المواجهة، إن مشكل الصحراء كان دائما ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج، ويعيق المسيرة الوحدوية للاتحاد.

**ب**- قضية لوكيربي وتداعياتها المغاربية: كان لنهاية الحرب الباردة تداعيات واضحة على أمن الجماهيرية الليبية، أحد البلدان المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها منذ أن صادق مجلس الأمن في يناير 1992 على القرار 731، ثم القرار748[1]، طالبت ليبيا من الدول المغاربية إلى الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة إتحاد المغرب العربي، التي تنص على أن " كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواقشط وتونس[2]، ولقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا التكتل هو الموقف السلبي والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف في الحقيقة إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى مغرب عربي موحد في المستقبل، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والغربية في منطقة المغرب العربي، فكان رد دفعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي، هو أولا التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم ثانيا إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية، وتكريس توجه جديد في سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية. كما يمكن أن نضيف إلى مسلسل تأزم العلاقات الثنائية، قطع ليبيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا، احتجاجا على تطبيع هذه الأخيرة لعلاقاتها السياسية مع« إسرائيل». وإجمالا إذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيا، فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار رواسب الغموض، والتشكك والحذر، بسب طغيان الخلافات السياسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق نوع من التكتل السياسي، وبالتالي يطرح صعوبة الاندماج الاقتصادي.

ثالثا: ضعف المجتمع الدولي: يلاحظ أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته وجمعياته

[1] – المرجع السابق، ص381.

[2] – لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص23.

لا يلعب الدور المنوط به، والنشط، وذلك لإعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في كل تحركاته، حيث يعتمد على تمويل الدولة وبالتالي عليه أن يجسد طموحاتها، ونتيجة لطغاء القطرية على التصورات الوحدوية، نجد أن المجتمع المدني بالدول المغاربية، لم يصبح عاملا حيويا في تحريك الجماهرية المغاربية نحو الوحدة المنشودة.

**الفرع الثاني: المعوقات القانونية:**

وتتمثل المعوقات القانونية فيمايلي: المعاهدة ومحتواها، تحيين النصوص القانونية.

أولا: المعاهدة ومحتواها: يلاحظ الاقتضاب الشديد في نص المعاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي وفي محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957، إحتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات، بينما نجد معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد.

كما يلاحظ التعميم وعدم التخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، ويلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك، والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة[1].

ثانيا: تحيين النصوص القانونية وتنفيذها: بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد والتي تقارب العشرين سنة، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الاقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى فقد حان الوقت لتحيين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة، لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضوة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك، وتعطل مسيرته للتكامل. بالإضافة إلى قلة الموافقة على الاتفاقيات في إطار الاتحاد، نتيجة عدم عدم تنفيذ معضمها، وهذا راجع لأن الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها طبقا لإجراءاتها التشريعية، زيادة على ذلك طول الفترة الزمنية لتصديق هذه الاتفاقيات، مما يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي وأطرافه الدولية، مما يستوجب عملية تعديلها.

هناك إختلاف في النظم والقوانين واللوائح الادارية بين دول المغرب العربي، تمثل عائقا كبيراً أمام الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء، إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقيدها والحد من فعاليتها[2].

[1] – المرجع السابق، ص25.

[2] – المرجع السابق، ص25.

**الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية**

بالرغم من توافر المغرب العربي على الإمكانات الاقتصادية الملائمة لقيام وحدة اقتصادية، إلا أن هذا المآل مازالت تعترضه العديد من العراقيل والمعوقات، فبعد الإستقلال إنتهجت دول المغرب العربي سياسات إقتصادية متباينة ليس بينها رابط، نتيجة النزعة القطرية حيث إنصرفت الدولة إلى البناء الوطني بدلا من البناء الاقليمي المغاربي، نتيجة الحاجات الملحة لمواطنيها والتي خرجت لحينها من نير الإستعمار، إذ إصطدمت بمعالجة قضايا السكن، التعليم، الصحة، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض، حيث إختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كمحاولة للحاق بركب الدول المتقدمة في أقرب الآجال (كالبيتروكيماويات، الميكانيك، الحديد والصلب) على حساب القطاعات الأخرى، ولكن هذه السياسة سرعان ما فشلت في الوصول إلى المبتغى كما خلف هذا الفشل العجز والإفلاس المالي، مما أدى بها إلى الشلل والإختناق خلال الثمانينيات، وعلى إثرها برزت سياسة أخرى إتجهت نحو إقتصاد السوق وإعادة الهيكلة والإنفتاح[1].

أما تونس فاعتمدت على الصناعات التحويلية الغذائية والسياحية، وهذا بعدما كان توجهها في البداية نحو تنمية الصناعات الخفيفة من أجل تغطية الحاجات المحلية، ولكن نتيجة للموارد المالية الضعيفة وعجز الميزان التجاري، ثم التحول نحو اقتصاد السوق فيما بعد عبر سياسة الإنفتاح وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الإقتصاد دون تحضير مسبق، وفي غياب استراتيجية اقتصادية واجتماعية مسبقة تقود إلى تبني مشروع مجتمع.

والمغرب، فنجده منذ البداية قد إنتهج سياسة اقتصادية انفتاحية، مع التأكيد على الزراعة والسياحة فكان إعطاء الأولوية للزراعة والسياحة، فكان إعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملاحقتها الصناعية وذلك بمساعدة رأس المال الأجنبي نتيجة ضعف الدخل المحلي، وهذا ما أدى إلى التبعية و الإنخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التمويل من البنك الدولي، مما انجر عنه متاعب إقتصادية لفئات عريضة من السكان نتيجة الخوصصة وتقليص تدعيم مواد الاستهلاك الواسع[2].

أما ليبيا ومع إكتشاف النفط، تم فتح الباب أمام القطاع الأجنبي عبر سلسلة من الشركات المختلطة بين القطاع الوطني والقطاع الأجنبي في مجالات تسيير الإنتاج وصناعة، واستكشاف وتسويق النفط وهذا منذ سنة 2000، حيث تم إرجاع الإعتبار للقطاع الخاص.

وفيما يخص موريتانيا، فقد جابهت الدولة الفتية الموريتانية، جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تمثلت في الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي، أما من الناحية الاقتصادية فقد شهدت البلاد تناقصا في عمليات الزراعة والرعي نتيجة الجفاف، أعقبها شح في الموارد

[1] – عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1996، ص158–159.

[2] – الحبيب المالكي، الاقتصاد المغربي والأزمة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص45.

الطبيعية خاصة الحديد، مما أدى إلى عجز ميزانها التجاري، حيث تم رهن البلاد والعباد للمؤسسات المالية العالمية المانحة للقروض والمعونات.

هذه الأوضاع أثرت في اقتصاديات دول المغرب العربي، حيث شابتها عوائق حالت دون تحقيق آمالها في التكامل والاندماج، ومازاد ذلك هو ابرام كل بلد على حده إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مما أضعف موقفهم التفاوضي في جميع المجالات خاصة منها الزراعية والخدمات والهجرة ونتج عنها المعوقات الإقتصادية التي لازمتها حتى الآن.

## خلاصة الفصل:

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات متسعة تحده المحيطات، و التي سميت بالمحالات الاقتصادية الكبرى مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (و هي التي تضم دول متقدمة و أخرى نامية). وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي .ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركة لدول امريكا الجنوبية، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

أما فيما يخص التجربة التي خاضتها دول المغرب العربي وما تستحوذ عليه من مقومات طبيعية وبشرية، وبالنظر إلى الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية يمكن لهذا الإتحاد الذي تربطه أواصر تاريخية وثقافية، أن يضع الخلافات السياسية جانبا ويحول الرؤى المستقبلية لإنجاح هذا التكامل بدأ من تسهيل المبادلات التجارية بينها والعمل على حرية تنقل رؤوس الاموال، العمالة، وإقامة مشاريع مشتركة فيما بينها وهذا ما سنحاول تفعيله وتحريك آلية تنميته في باقي هذه الدراسة.

# الفصل الثاني:

# التجارة البينية لدول المغرب العربي، وانعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على تجارتها البينية

## مقدمة الفصل:

إن تسارع تشكل النظام العالمي الجديد، وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها، وتقارب المسافات بفعل التطور التكنولوجي والمعرفي في وسائل الاتصال والتواصل، الذي غدى معه العالم بلدة صغيرة ولم يعد للإنتاج جنسية بفعل سياسات تحرير الاقتصاديات ومنها التجارة الدولية، حيث تسعى الدول لتحرير التجارة العالمية، وإلغاء أوخفض القيود الحدودية الجمركية منها، والكمية متأثرة بمفاهيم الثقافة الليبرالية التي سادت بعد انهيار دول المنظومة الاشتراكية، وسقوط الطروحات الاقتصادية الممثلة لها، ومع سير الكثير من بلدان العالم، ومنها بلدان المغرب العربي في ركب الانتفاع والاندماج مع الاقتصاد العالمي ازداد الاهتمام بين الاقتصاديين ومحللي السياسة التجارية في دراسة أنماط التجارة بين الدول، حيث أن معظم التطورات الحاصلة في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كانت في إطار التجارة البينية وفي الوقت الراهن تشير الدراسات التطبيقية في الموضوع، إن ما يقارب من ربع تجارة العالم هي تجارة بينية.

وفي ظل التكتلات التجارية ودعوات الانفتاح، المتمثلة في انضمام غالبية دول المغرب العربي لاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، يمكن القول بأن للتكتلات الاقتصادية دور كبير في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية، وذلك باعتبار أن التكتل يساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء.

لعل من البديهي أن التجارة البينية بين هذه الدول، سوف تساعد على تحقيق المساواة في أسعار المنتجات المختلفة، وبالتالي يستطيع المستهلكون الحصول على نفس المنتج بأسعار موحدة أينما كانوا لذلك إذا كان المنتج في دولة ما رخيصاً نسبياً، فإن من شأن قيام التجارة، نتيجة لازدياد الطلب عليها من دول أخرى ذات أسعار أعلى.

ومن خلال ما تقدم أصبحت الحاجة ماسة لدراسة التجارة البينية لدول المغرب العربي، والتي سنتطرق لها في ثلاث مباحث، والمتمثلة في أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي ودوافع نموها في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني واقع التجارة البينية بين دول المغرب العربي، وانعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة البينية للدول المغاربية في المبحث الثالث.

## المبحث الأول:

## التجارة البينية لدول المغرب العربي، أهميتها ودوافع نموها

ترتبط كل دول العالم فيما بينها بعلاقات مختلفة، تؤدي إلى وجود قوة تجارية واقتصادية وسياسية في أغلب سياساتها التنموية، وقد تكون هذه العلاقات بسيطة منها ما هو في طور النمو، ومنها ما هو في مراحل أكثر تقدماً، ومن المعلوم أنه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها وتنوع إنتاجها أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، وبالأخص دول الجوار أوتلك الدول التي تربطها بها علاقات اقتصادية ودينية وجغرافية وإقليمية.

### المطلب الأول: مفهوم التجارة وأهميتها البينية

سنتعرض في هذا المطلب، إلى مفهوم التجارة وأسباب قيامها، ومن ثم الأهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي، في الفرعين التاليين.

**الفرع الأول : مفهوم التجارة وأسباب قيامها**

ينصرف مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق، إلى عمليات بيع وشراء السلع وتأدية وتلقي الخدمات التي تتم بين أطراف يقيمون في دول مختلفة، سواء كانت هذه الأطراف حكومات؛ أو هيئات؛ أو مؤسسات عامة؛ أو أفراد عاديين؛ أو مشروعات خاصة، ويطلق على عملية بيع السلع أو تأدية الخدمات في هذا المجال (الصادرات)، وعلى عملية شراء السلع أو تلقي الخدمات تحت إسم( الواردات)، وتشمل كافة أنواع السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية[1].

وبشكل عام تعني التجارة عدد الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة يصدرها، وهو مقياس تقدر بموجبه مكاسب كل بلد من التجارة، وقد عرفها (Tadaro) بأنها نسبة معدلات أسعار السلع المصدرة في بلد إلى نسبة معدلات أسعار استيراده من السلع، وتتحسن شروط التبادل التجاري للبلد عند زيادتها وتسوء عند انخفاض هذه النسبة[2]

وقد حاول "Harberler" أن يشرح التجارة الدولية على أساس الفروق في تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع بين الدول، وأشار كل من "إملي هكتر" و"برنل أولين" إلى الفروق بين تكاليف الإنتاج بين الأقطار، وإلى أن التجارة تنشأ بسبب هذه الحقيقة وهي أن الأقطار المختلفة لديها مقادير مختلفة من عوامل الإنتاج، وأن كثافة عوامل الإنتاج تختلف من سلعة إلى، أخرى وأوضح "أولين" أيضاً أنه لا يوجد فرق مهم في التجارة بين المناطق في القطر الواحد أو بين الأقطار، وهو يرى أن الدول ليست سوى

[1]– عبدالهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2007، ص11.

[2]– مجموعة من الباحثين، الاقتصاد الليبي وتجنب ايرادات النفط رؤية مستقبلية، دار الازدهار للطباعة، مصراتة، ليبيا، 2003، ص 153.

مناطق تتميز الواحدة عن الأخرى ببعض السمات الواضحة كوجود الحدود السياسية القومية، والحواجز الجمركية، واختلاف اللغاتوالعادات والأنظمة النقدية[1].

إن المناطق والدول تتخصص ويتبادل بعضها مع البعض السلع والخدمات، وحتى رؤوس الأموال لنفس الأسباب التي يتخصص بموجبها الأفراد ويتبادلون السلع فيما بينهم، فالبعض يكون مزارع أفضل من غيره والآخر يكون معلم أفضل من غيره، وقد يبرهن الثالث على أنه طبيب ماهر، ولو مارس المزارع مهنة الطب لوجد أنه أقل براعة وهكذا مع الآخرين .

يتبين مما تقدم أن المكاسب من التخصص واضحة كل الوضوح، واستنتج "أولين" على هذا الأساس أن التجارة الدولية ليست سوى حالة خاصة من التجارة المحلية أو الإقليمية، وأشار "ارفنج كرافس" إلى أن التجارة الدولية تنجم أو تنتج عن عدم توفر عناصر الإنتاج، فالقطر يميل إلى استيراد السلع التي لا تتاح بيسر في الداخل ويصدر السلع التي يمكن أن يوسع عرضها الداخل بسهولة، بحيث يجاوز المقدار اللازم لإشباع الطلب المحلي، وقد أشار "أدم سميت" إلى أن تقسيم العمل أي التخصص يتحدد بما للسوق من سعة.

وذهب "ألفريد مارشال" إلى إبداء هذه الملاحظة، أن الأسباب التي تحدد التقدم الاقتصادي لدى الدول تعود إلى دراسة التجارة الدولية والبينية[2].

ونشير بهذا الصدد إلى أن العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط البلدان ببعضها البعض، عبارة عن تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ والقوى العاملة عبر الحدود من بلد إلى أخر، بهدف تحقيق الربح للقائمين بها، فالسلعة يتم تصديرها من دولة معينة إلى دولة أخرى لأن سعرها يكون في الدولة الثانية أعلى منه في الدولة الأولى، أي أن القاعدة هي أن التجار يشترون بالسعر الأرخص ويبيعون بالسعر الأعلى، والدولة تقوم بتصدير السلع التي تنتجها لأنها تتميز بندرة نسبية أقل من تلك الندرة التي تتميز بها السلع المستوردة في الدولة التي قامت بالاستيراد، والسبب يعود لأن الدولة المصدرة تتمتع بكفاءة نسبية عالية في تصنيع وإعداد هذه السلع نتيجة لاختلاف التكنولوجيا والفن الإنتاجي المتطور أو نتيجة لاختلاف الموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الإنتاج، سواء من حيث الكميات المتاحة أو من حيث نوعية كل عامل من هذه العوامل، ويضاف إلى ذلك سعر السلعة فعندما يكون سعرها في الداخل أقل منها في الخارج سوف تشجع التجار على تصديرها[3].

ولقد أصبحت لهذه العلاقات الاقتصادية والتجارية أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استقلت الكثير من البلدان وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تدفق السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية وخدمات

[1]– فرانس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1999، ص15.

[2]– المرجع السابق، ص ص16–17.

[3]– محمد حافظ عبده الرهوان ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، شركة مطابع الطوبجي، القاهرة ، 2003– 2004 ، ص 11 –13.

العمل ورأس المال من البلدان فيما بينها[1].

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، فان تلك العلاقات تتركز حول المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي يترتب عليها عقد الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية G.A.T.T، والتي تطورت إلى أن أصبحت منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، وقيام الاتحادات والتكتلات الاقتصادية مثل: الكوميسا والجامعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكافة التكتلات الاقتصادية الأخرى[2].

فاليوم يشهد العالم تطورات وعلاقات تجارية لا حدود لها، فالدول العربية في إطار جامعة الدول العربية تتمتع بعلاقات قوية مع الدول الأفريقية، وكذلك الإهتمام المتبادل والسعي لتمتين العلاقات، والتي كان من أهم نتائجها قيام الاتحاد الإفريقي العظيم سنة 1999 و من المحتمل أن يمكن من إحلال الأمن لكافة دول القارة، كذلك العلاقات العريقة بالدول الإسلامية ودول عدم الانحياز والعلاقات الاقتصادية بالدول الأوروبية وأمريكا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، كل هذه العلاقات بين الدول تقوم على المصالح الاقتصادية والتي على رأسها المبادلات التجارية[3]

غير أنه يُرى أن العلاقات العربية أقوى من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية من العلاقات الاقتصادية والتجارية، لأنها دول نامية لازالت تعتمد على المساعدات والتبعية الاقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى، لذلك لابد من معرفة أهم العوامل التي أدت إلى ضعف الروابط الاقتصادية بين الدول العربية، والتي نرجح أن من أهمها تباعد أجزء الإقليم العربي المترامي الأطراف، وذلك لكبر مساحته وانتشاره عبر قارتي أسيا وأفريقيا، فقلما نجد ارتباط قوي بين الكويت في الشرق والمغرب في غرب القارة ولهذا تزداد الروابط بين دول الجوار، فكلما قلت مساحة الحيز الجغرافي ازدادت قوة الحيز الاقتصادي وهذا ما نلمسه في اتحاد دول المجلس الخليجي ودولتي وادي النيل ودول المغرب العربي، والتي تتكون من (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا)، والتي لا تتعارض في تكاملها مع مصر والسودان من جهة ومع دول المغرب العربي من جهة أخرى[4].

ومن هنا نرى أن قيام التكتلات الاقتصادية البينية فيها تشجيع للتجارة والتكتلات بين الدول الأعضاء، وفيها تحسين لمراكز الصادرات والواردات بين الدول النامية .

وعلى الرغم من أن تجارة العالم قد تطورت في الفترة الأخيرة، فإن هناك من الأدلة ما تشير إلى أن التجارة بين دول أوروبا في السلع كاملة الصنع والنصف المصنعة كانت هامة جداً، وكانت السكك الحديدية والقنوات الملاحية الداخلية والسفن الساحلية هي وسائل النقل بين الدول الأوروبية، أما بين دول العالم فقد كانت المواد الأولية تتحرك من الدول النامية إلى المناطق الصناعية، وبالمقابل كانت السلع

---

[1]– عطيه المهدي الفيتوري، مبادئ الاقتصاد الدولي، الشركة العربية للتنمية والتجارة الدولية فرع الجماهيرية، ليبيا، 2002–2003، ص9.

[2]– محمد عيد حسونه، مدخل إلى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، 2006 ، ص12.

[3]– صالح أبوبكرعلى أحمد، المتغيرات العالمية والإقليمية وتأثيرها على العلاقات العربية والأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ص144.

[4]– محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي للدول العربية، دار النشر الصحي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1993ص14.

كاملة الصنع تتحرك في الاتجاه المعاكس، إذ لم تتغير الأنماط الرئيسية للتجارة الدولية تغيراً كبيراً وأستمر غرب أوروبا في المركز الرئيسي للتجارة الدولية.

وبعكس الدول النامية الدول الأقل نمواً في العالم، حيث تدنى نصيبها كثيراً من التجارة فقد انخفض نصيب الدول النامية من التجارة الدولية عاماً بعد آخر بعكس الدول المتطورة[1].

**الفرع الثاني: أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي:**

تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في تحديد قيمة الناتج القومي الإجمالي، فكلما زادت قيمة (الصادرات–الواردات) كلما زاد مستوى الناتج القومي الإجمالي، وتحدث التجارة الدولية بين الدول نتيجة في اختلاف القدرات الإنتاجية بين الدول لاختلاف الموارد الاقتصادية والتقنيات الإنتاجية التي تؤدي إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وبالتالي نجد أن هناك تخصص في الإنتاج بين الدول، فالدول تقوم بإنتاج السلع التي تكون تكاليف إنتاجها منخفضة واستيراد تلك السلع التي تكون تكاليف إنتاجها مرتفعة[2].

فقد بلغت نسبة التجارة العربية مركزاً مهماً بخصوص النشاط الاقتصادي،وبلغت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 54.1% عام 1996، وتبين تلك النسبة العالية مدى الارتباط الكبير للاقتصاد العربي بالاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، والبينية، والمحلية، تلك المسألة الناجمة عن طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة نموها، فالاقتصاد العربي يعتمد على الاستيراد بغية تهيئة أغلب احتياجاته فقد شكل الاستيراد أداة مهمة للأقطار العربية من أجل الحصول على حاجاتها من السلع الرأسمالية وما يواكب ذلك من وسائل تكنولوجية للتنمية، وبناء القاعدة الإنتاجية القابلة للتطور، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم وينعكس أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على التجارة العربية في التغيرات التي تحدث في هيكل التجارة السلعي، فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات والهيكل السلعي للواردات[3].

بالرغم من الحواجز الاصطناعية فان التجارة الدولية تلعب دوراً بالغ الأهمية في معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، وتبين الإحصاءات المتيسرة على السنوات السابقة أن بعض الأقطار مثل هونكونغ، سنغافورا كانت قيمة تجارتها الخارجية تجاوز ناتجها القومي (GNB)، كما أن قيمة التجارة الخارجية للأقطار العربية ومنها أقطار شمال أفريقيا مثل ليبيا، تونس، مصر كانت تزيد عن 50% من قيمة ناتجها القومي الإجمالي، وتواجه أقطار عديدة مشكلة خطيرة هي مشكلة العجز الضخم في تجارتها، وقد كانت الارتفاعات المتعاقبة في أسعار النفط أحد الأسباب الرئيسية في هذه الزيادة الحادة في العجز التجاري وخاصة لدى الأقطار النامية، والتي من بينها دول شمال أفريقيا (ليبيا، المغرب تونس، الجزائر)، على أن هذه المشكلة امتدت حتى لبعض البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكان نتيجة العجز التجاري في دول شمال أفريقيا، أن انتبهت هذه الدول بشكل منفرد أو في إطار

[1]– فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، دار المعارف، الاسكندرية، القاهرة، 1997، ص81 .

[2]– محمد رياض رشيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA، جامعة الفاتح، ليبيا، 1995، ص329 .

[3]– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كاليارى، إيطاليا، 2000، ص223 .

جماعي بالحاجة إلى بذل جميع الجهود الممكنة لترويج صادراتها ( التصدير أو الهلاك )، تعبيراً عن أهمية الصادرات للأقطار النامية والتي من بينها أقطار شمال أفريقيا. فأقطار شمال أفريقيا والتي لديها خطط إنمائية تحتاج إلى استيراد مقادير كبيرة من السلع الرأسمالية والتكنولوجية والمواد الأولية وغيرها من المستخدمات[1]، إلا أنها تتوفر بنسب مختلفة في هذه الأقطار.

فاقتصادات دول المغرب العربي المغربي تعتمد على الزراعة وبعض الموارد الطبيعية، فمثلاً الاقتصاد الليبي يعتمد على النفط بدرجة أساسية والذي يمكن مبادلته مع دول من المغرب العربي وبكلفة أقل، بحيث تجعل هذه المجموعة من الأقطار في مستوى أكثر منافسة مع غيرها من اقتصاديات الدول المتقدمة ،كما يساعدها في تحقيق تكامل اقتصادي وتجاري بينها ويساهم في تحقيق النمو والتنمية، فدول المغرب العربي تحتل مساحة إجمالية من ليبيا إلى موريتانيا تقدر بحوالي(6مليون كيلومتر مربع)، والتي لها صلات باختلاف القدرات السكانية والزراعية والاقتصادية والإستراتيجية من قطر إلى آخر، وإن إمكانية استغلال هذه الأراضي يعطي بلدان المغرب العربي القدرة على تنوع مصادر ثرواتها وهي تشكل كتلة من اليابسة متصلة أجزاؤها برياً أي بدون حاجز طبيعي، فنلاحظ الأنهار أو الجبال تقسم حتى الدولة الواحدة كما في بعض الدول الأخرى، مما يساعد في سهولة وسرعة النقل والتنقل بين مختلف أقطارها عبر الطرق البرية والبحرية والجوية الحديثة مما يدعم ويسهل تنقل المنتجات من قطر لآخر ويعمل على تسهيل قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، خاصة وإن الدول تقوم بتخطيط وتنفيذ مشاريع الطرق ووسائل المواصلات اللازمة لها محلياً ولربطها بشقيقاتها المجاورة، ونذكر هنا الجهود الأكيدة الصادقة التي تقوم بها ليبيا في هذا المجال والمتمثل في تعبيد وتوسيع طرق المواصلات التي ترابط تونس في الغرب والجزائر في الجنوب الغربي،بل دخلت جهودها في هذا المجال أراضي مصر وتونس لتنفق مباشرة إلى أجزاءً منها، وكذلك أن هذه الميزة الطبيعية في شكل الأرض لا تتوافر في الدول الأخرى كالصين التي تقطع أرضها الكثير من الهضاب والجبال مثل (كون لن، تيان، سان، التن تاج)، والولايات المتحدة الأمريكية حيت نجد جبال الروكي وجبال الأنديز، وكذلك وجود مسطحات مائية هامة تساعد في تسهيل التجارة المغاربية فيما بينها أو مع العالم الخارجي بالإضافة إلى استخدامها في الصيد، والصناعة، وكذلك مصادر نفطها، كما أن لدول المغرب العربي تعطي أهمية جغرافية لتجارتها البينية، وذلك لتحكمها في بعض الممرات والمنافذ البحرية العالمية البالغة الأهمية فبعضها لها عليها تحكم نصفي (مضيق جبل طارق)، مما يعطي دول المغرب العربي أهمية إستراتيجية إقليمية وعالمية، في مجالات النقل والمواصلات البحرية المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى أن لها موارد مائية هامه تسهم في زيادة التنمية والتعجيل بها من خلال الرسوم وعائدات المرور، وكذلك استغلال بعض الأنهار مثل نهر الملوية وأم الربيعفي المغرب[2].

---

[1]– فرنسيس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص18.

[2]– أحمد رمضان شقلية، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان،د.م، د.س ص22 .

بالإضافة إلى كل الميزات السابقة التي تتمتع بها دول المغرب العربي،فإن للتجارة البينية بين دول المغرب العربي وبين العالم الخارجي، واستغلال هذه التجارة لصالح النمو والتنمية، دور في تحقيق النمو والتنمية، ومن الفوائد المتحققة منها هي:

- تعتبر منفذ لتصريف المنتجات الزائدة عن حاجة السوق المحلية فالمنتجات المحلية قد تكون أكبر مما يستطيع السوق المحلية استيعابه، فمثلاً لا يستطيع الاقتصاد الليبي استيعاب النفط الخام ولا يستطيع استيعاب كل إنتاجه من الغاز أو المواد البتروكيمياويه، و دول المغرب العربي لا تستطيع أن تستوعب العمالة الزائدة عن احتياجها، وهكذا بالنسبة للباقي.
- يمكن عن طريق الاستيراد الحصول على كثير من السلع التي لا ينتجها الاقتصاد أو ينتج منها بكميات قليلة، فمثلاً لا تستطيع المغرب الحصول على ما يكفيها من النفط والغاز ولذلك تقوم باستيراده من ليبيا والجزائر، وليبيا بدورها يمكن أن تستورد الأدوية والمعدات الطبية من تونس.
- القدرة على تمويل الكثير من المشاريع المحلية عن طريق استيراد رؤوس الأموال من دول الجوار فيمكن للمغرب استيراد رؤوس الأموال من الجزائر أو ليبيا وذلك بالاقتراض أو استقبال رؤوسالأموال من إحدى الدول التي تمتلك فائض في رأس المال مثل ليبيا.
- التمكين من الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات البينية، حيث أن تحقيق معدلات نمو عاليةيتطلب وجود كوادر فنية ماهرة من الأيدي العاملة ولو بشكل أكثر نسبياً من الاعتماد علىالدول الخارجية وبالتالي لابد من ترك الحرية لهذا العنصر المهم للانتقال عبر الحدود من بلد إلى أخر.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات، وخاصة بالنسبة إلى البلدان الصغيرة والنامية حيث أن التجارة تؤدي إلى زيادة تراكمية في رأس المال، وهذه البلدان تحتاج إلى معدات استثمارية لا ينتجها الاقتصاد المحلي[1].

ومن هنا نرى أن التجارة تلعب دوراً متزايد الأهمية في حياتنا الاقتصادية، وقد زاد حجم التجارة العالمية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ولم تعد الزيادة مطلقة في الحجم والقيمة فقط، بل زادت أهمية التجارة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP)، كذلك الأمر بالنسبة لطبيعة المؤشرات الأخرى الخاصة بمستوى الأداء الاقتصادي، وتعتبر التجارة مهمة لكافة الدول العربية ودول المغرب العربي لأنها تعتمد على (تصدير)، منتجات خام زراعية أو استخراجية، لأنه لا توجد صناعات تحويلية وهي نتاج لضعف اقتصاداتها الداخلية ومحدودية صناعاتها وهذا هو السبب في كون هذه الدول تعتمد بدرجة أساسية على الصادرات والواردات مما تنتجه هذه الصادرات من المواد الخام الأولية، فالدول المنتجة للنفط (ليبيا

[1]– عطيه المهدي الفيتوري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص12 .

والجزائر) تزداد فيها الصادرات عن الواردات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وما يؤكد ذلك أن قيمة الصادرات من النفط والغاز تجاوزت 80% من إجمالي صادراتها الإجمالية بل زادت إلى نسبة أعلى من 90% أحياناً أخرى، مما يوضح عدم التنوع في هيكل صادراتها وتركزها في سلعة أو سلع محدودة جداً معدة للتصدير، مما ينعكس على التنوع الكبير في هيكل وارداتها فهي تستورد جميع فئات السلع تصل إلى مئات الآلاف من السلع[1]، فالمشروعات العربية قامت في كافة الدول العربية ومنها دول المغرب العربي بشكل عشوائي وبدون تنظيم، ولم تقم على أساس تكاملي وفق ما هو متاح لها من موارد سواء إن كانت بشرية أو مادية أو زراعية وخلافه، أي أن هذه المشروعات لم تقم على خطة لغرض الوصول إلى تبادل تجاري بيني قوي وفعال يساهم في التنمية المتوازنة لكافة الأقطار وخاصة التي تقع على امتداد جغرافي واحد كدول المغرب العربي فقد ركزت الاتفاقيات التجارية(كاتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953 واتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981، وقرار السوق العربية المشتركة) على تسيير التبادل التجاري قبل أن تهتم وتركز على الوسائل التي من شأنها زيادة الإنتاج وتنويعه، برفع الإنتاجية أي أن مدخل تسيير وتنمية التبادل التجاري لكافة الدول العربية ومنها دول مجموعة المغرب العربي لا يتلاءم وطبيعة نمط الإنتاج والتصدير والاستيراد في هذه الاقتصاديات[2]، ولا شك في أن العلاقات التجارية في إقليم المغرب العربي ستؤدي إلى التكامل في المجال التجاري بين دول المغرب العربي بالنسبة لكل الوطن العربي، وأنها تقوي الفرصة للتخصص الاقتصادي في كل إقليم من أقاليم العربية وهذا التخصص سيجعل التنمية أكثر نجاحاً وقوة لأنه يؤدي إلى كبر حجم السوق .

مما يترتب عليها تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير، ولا شك أن السوق الجديد تعتبر تنظيماً اقتصادياتمهيدالوحدة اقتصادية عربية شاملة تربط اقتصاديات الدول العربية جميعها، وأن يعمل على تخفيض أو إلغاء الجمارك على المعابر والحدود بين دول إقليم المغرب العربي.

إن التوسع في وسائل النقل بين كل هذه الأقاليم المختلفة ضرورة ملحة لقيام تكامل بين هذه الأقاليم وهنا نشير على سبيل المثال إلى أن معظم أنهار أوروبا ربطت بشبكة كبيرة من القنوات الملاحية لزيادة تجارتها البينية، ومن هنا نصل إلى أهمية التجارة البينية بين إقليم المغربالعربي فهي دول تتمتع بساحل طويل على البحر المتوسط أكبر بحار العالم الداخلية والمحيط الأطلسي عبر جبل طارق وهكذا تصبح دول المغرب العربي مطلة على أهم طريق ملاحي في العالم يربط المحيط الأطلسي، مما يُمّكن من زيادة تفعيل التجارة البينية بين هذه الأقاليم وزيادة التنمية فيها[3].على أن أهم التطور في التجارة الدولية في وقتنا الحاضر هو حسن استغلال الموارد من جهة، والتكتلات الاقتصادية من جهة أخرى وعلى الرغم من أن زوال النفوذ السياسي والاقتصادي لحقبة الاستعمار في إفريقية وآسيا لم تؤدي إلى توسع اقتصادي

[1]– فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي ، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص 197.

[2]– حميد الجميلي، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا، 2005، ص ص 48 . 50.

[3]– محمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2002، ص ص75–76.

بنفس السرعة، فإن هذه الدول زادت تجارتها وتنوعت وزادت اتجاهاتهاعما كانت عليه في الماضي ومن المحتمل أن تزداد مساهمة هذه الدول في تجارة العالم كنتيجة للتطورات الاقتصادية التي تشهدها حالياً والتي لو قامت الدول الغنية بمساعدتها على التطور الاقتصادي لزادت مساهمتها في التجارة العالمية.

أخيراً فإن التغيرات في الناحية الفنية والتكنولوجية، والتقدم في الحصول على الموارد الاقتصادية وتغير أنماط الاستهلاك كلها سببت في زيادة التجارة الدولية بالنسبة للسلع كاملة الصنع والنصف مصنعة والبترول ومشتقاته، وخامات الحديد وبعض المواد الأولية والاستخراجية الأخرى.

ومنها تأتي أهمية الأنماط العالمية لطرق التجارة من جذب مناطق البترول وبعض مناطق استخراج المعادن الاستخراجيه، وإذ كانت المعادن لم تغير كثيراً من اتجاه طرق التجارة الرئيسية فإنها قد أضافت إمدادات هامة نحو حقول البترول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي جذبت المزيد من ناقلات البترول إلى شرق البحر المتوسط، والخليج العربي وقناة السويس، وساحل شمال إفريقيا كلها إضافة إلى طرق التجارة الدولية[1].

ومما سبق نرى أن زيادة المبادلات التجارية السلعية والخدمية بين دول المغرب العربي ضرورة ملحة لهذه الدول، فهي الطريق إلى التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادي بما توفره من فرص تكاملية ما بين دولة وأخرى من دول المغرب العربي، فهي تفيد في توسيع السوق؛ والاستفادة من الثروات؛ والقوى العاملة ورؤوس الأموال واختلاف توزيعها من دولة إلى أخرى، وما يحصل من تقدم في دول العالم هو نتيجة طبيعية لاهتمامها بتجارتها المحلية والإقليمية والعالمية .

## المطلب الثاني: دوافع النمو للتجارة البينية لدول المغرب العربي

هناك دوافع تهتم بنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي، وعوامل ساعدتهعلى نموها، سنتطرق إليها في الفرعين التاليين:

### الفرع الأول: الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي

مما لا شك فيه أنه إذا أمعنا النظر إلى التجارة البينية المغاربية فنجد أن حجمها لا يزال محدود وبنيتها غير مستقرة، ورغم وجود كل المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلاً أمام نمو هذه التجارة بين الدول، إلا أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية التي تهتم بنمو التجارة البينية المغاربية.وفي هذا السياق يمكننا إلقاء الضوء على أهم الدوافع لنمو التجارة البينية المغاربية:

[1]– فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق ، ص63.

أ- باعتبار التجارة البينية هي من الأسس القوية للتكامل الاقتصادي المغاربي، فإن التكامل يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي، وانعكاساته على معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للمواطن المغاربي عن طريق زيادة معدلات التوظيف وما يترتب على ذلك من حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة.

ب- إن النمو المتوقع في التجارة البينية المغاربية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ج- إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات المغاربية، بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة تؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحويلية وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير، وتوليد الوفورات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات المغاربية.

د- الدافع الأساسي والأهم في كل الاقتصادات المغاربية، لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقتها الإنتاجية ووجود نسبة كبيرة عاطلة منها، بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من الاقتصادات المغاربية.

هـ- سياسات الحماية المطبقة في الاقتصادات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية، تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة البينية المغاربية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك[1].

ر- إن زيادة التجارة البينية أصبحت ضرورة ملحة في ظل العولمة ، نظراً لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تزايد التجارة المغاربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات المغاربية وهو في حد ذاته يجعل الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية.

ز- حدوث تقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية في الاقتصادات المغاربية بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والتي تتجه بها جميعاً نحو اقتصاديات السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي كانت تقف أمام انطلاق ونمو التجارة المغاربية البينية[2].

ك- تقارب النمط الاستهلاكي المغاربي من ناحية الدين، واللغة والأذواق، تشابه العادات والتقاليد الواحدة والأماني والتطلعات القومية، والتواصل الجغرافي يعطي الصناعات المغاربية خبرة نسبية وتنافسية بحيث تجعل المنتجات المغاربية أقل تنافسية فيما بينها وأكثر تنافسية للمنتجات التي تأتي من الاقتصادات الأخرى.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 110.

[2]- نفس المرجع، ص ص110 -111.

ويمكن الإشارة في هذا الصد أن هناك الكثير من الدوافع الأساسية لنمو التجارة المغاربية البينية، إلاّ أنه يجب على الدول المغاربية التركيز على أن نتجه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلية لحداثة في اقتصادياتها سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال الدول البترولية ورغبتها في تنويع الاقتصاد القومي.**الفرع الثاني: العوامل المساعدة لنمو التجارة البينية لدول المغرب العربي**

تعد التجارة بين التكتلات والدول المختلفة واحدة من أهم مؤشرات التكامل أو مقومات حدوثه بين الأطراف ذات العلاقة ، والتجارة البينية تواجه عملية تنمية وزيادة هذا النوع من الأنشطة مجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها في الآتي :-

أولا- سياسات التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على التجارة البينية:أدى الاتجاه لدى أغلب الدول نحو اقتصاد السوق إلى تحرير سياسات التجارة بهدف إزالة التشوهات الناتجة عن الضوابط والإجراءات التنفيذية التي كانت تفرض على أنظمة التجارة، وقد أدى ذلك إلى تخفيف أو إلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتقليص قائمة السلع المحظورة استيرادها وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتقليل الامتيازات والإعفاءات الجمركية والتجارية المنوحة من قبل السلطات إلى بعض الجهات من هيئات حكومية أو مؤسسات للقطاع العام[1].

ثانيا- تطور الهياكل الإنتاجية والقدرة التنافسية في ضوء التطورات الدولية:شهدت الدول العربية بشكل عام خلال العقود الأخيرة حدوث تحولات جذرية في الهياكل الإنتاجية ، تمثلت في تنويع قواعدها الاقتصادية بتطبيق خطط تصنيع أسفرت في إنتاج سلعة واسعة من السلع المصنعة ونصف المصنعة الموجهة نحو إحلال الواردات أو التصدير الخارجي.

إلاّ أن هذه القدرات الإنتاجية لم تتمكن من الاستفادة من أسواق الدول العربية الأخرى على الوجه الملائم كمنافذ لمنتجاتها التصديرية غير التقليدية والتي يفترض أنها تمثل الأسواق الطبيعية لها[2]، وكانت النتيجة لذلك هو اختناق الطاقات الجديدة داخل أسواق محلية محدودة وارتفاع التكلفة وحرمان المشروعات من إمكانية التطوير والتوسع بل تهديد التنمية الصناعية ، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وتجميد رأس المال المستثمر في الصناعات الجديدة.

وهنا تظهر ضرورة الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرات الإنتاجية داخل الأسواق للسلع الأخرى في جميع الأسواق الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية ما أمكن من أجل زيادة التجارة البينية المغاربية وزيادة معدلات المتبادل والتنمية.

---

[1]- محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، 2004، ص 725.

[2]- المرجع السابق، ص 725.

ثالثا– تنمية التجارة البينية المغاربية المحررة في دعم التكامل الاقتصادي العربي:ما من شك في أن التحرير الشامل للتجارة البينية في إطار مشروع عربي كلي للتكامل الاقتصادي من شأنه أن يعود بنتائج إيجابية لا حدود لها على الاقتصاد بكافة قطاعاته للاستفادة من إمكانية قيام سوق عربية واسعة ، وذلك استناداً إلى ما يمكن أن يحققه من مزايا الإنتاج الكبير إضافة إلى الدور الطبيعي للتجارة كمحرك للتنمية الاقتصادية.

ومن أهم هذه النتائج إتاحة الفرصة لقوى السوق في تحقيق التكامل والتنمية، من خلال التخصص وتقسيم العمل والتشابك الإنتاجي وتحقيق تعبئة وتوزيع أفضل للموارد وتوجيهها نحو توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية[1]،ويرجع الاهتمام بمدخل تحرير التبادلالتجاري بين الدول المغاربية باعتباره الأداة المناسبة لتحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية.

ويمكن القول من خلال السعي والاهتمام وراء الأهداف المرجوة من مدخل التكامل التجاري، فقد أبرمت الدول المغاربية العديد من الاتفاقيات والقرارات في مجال تحرير التجارة المغاربية البينية، إضافة إلى تلك الاتفاقيات الأخرى التي تتعلق بالتبادل التجاري المغاربي، وتسهيل انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية[2].

[1]– المرجع السابق، مرجع سابق، ص 727.

[2]– محمد الأمين: أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس،ليبيا، 2007، ص ص 90–91.

## المبحث الثاني: واقع التجارة السلعية البينية في دول إتحاد المغرب العربي

إن للمبادلات التجارية وسياساتها دور مهم في عملية التكامل بين الدول الأعضاء، والمتمثلة في تجارة السلع والخدمات، كما تعبر على مستوى التكامل التي وصلت إليه هذه الدول، وهذا ماسنتطرق إلية في هذا المبحث، من الواقع التي تعرفه التجارة البينية بين دول اتحاد المغرب العربي وتطوراتها والإتجاهات التي تتخذها هاته التجارة، بالإضافة إلى عرض هيكلها السلعي والذي يعبر عن مدى تنوع هذه التجارة خلال الفترة الممتدة (1997-2007).

### المطلب الأول: تطور حجم التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1997-2007)

في هذا المطلب سنتناول حجم التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من خلال تطور حجمها ومعدل تغيرها النسبي، ثم تطورها حسب الدول فرادى.

**الفرع الأول: تطور حجم التجارة السلعية البينية و معدلات التغير النسبي لها**

يوضح لنا الجدول التالي تطور حجم التجارة السلعية لدول المغرب العربي

**الجدول رقم (2-1): تطور حجم التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1997-2007)**

الوحدة:(مليون دولار)

| | الصادرات البينية لدول المغرب العربي | الواردات البينية لدول إتحاد المغرب العربي | مجموعها |
|---|---|---|---|
| **1997** | 897.08 | 1087.87 | 1984.95 |
| **1998** | 877.87 | 762.69 | 1640.56 |
| **1999** | 965.44 | 834.07 | 1799.51 |
| **2000** | 1055.81 | 1058.28 | 2114.09 |
| **2001** | 986.88 | 1070.20 | 2057.08 |
| **2002** | 753.15 | 1207.92 | 1961.09 |
| **2003** | 1305.16 | 1331.11 | 2636.27 |
| **2004** | 1478.87 | 1381.18 | 2860.05 |
| **2005** | 2029.99 | 1595.49 | 3625.48 |
| **2006** | 2269.93 | 2239.10 | 4509.03 |
| **2007** | 3134.71 | 2907.41 | 6042.12 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

إن المتأمل لتطور التجارة البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من (1997-2007) يرى بوضوح تذبذب حجم التجارة البينية لهذا التكتل، حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى(1997–2002): وأتسمت هذه المرحلة بتذبذب حجم التجارة البينية (ص+و) بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت أقل انخفاض لها سنة 1998 وقدرت ب1640.56 مليون دولار أي بنسبة إنخفاض قدرت ب 17.35% مقارنة بسنة1997، وهذا راجع إلى إنخفاض الصادرات لمعظم دول المغرب العربي ماعدى التحسن الذي شهدته ليبيا (أنظر الجدول رقم (3–2))، والانخفاض الحاد في الواردات لجميع الدول المغرب العربي والذي قدرت نسبته حوالي 29.89%.

أما أكبر إرتفاع سجلته هذه المرحلة قدرت ب2114.09 مليون دولارسنة2000، أي بنسبة 17.48% عن سنة 1999 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع الذي شهدته الصادرات بنسبة 9.36% ، حيث ساهمت الجزائر وليبيا في إرتفاع هذه النسبة على الرغم من تراجع صادرات كل من المغرب وتونس وتبقى مشاركة موريتانيا في هذا الاتحاد ضعيفة، وهذا عكس ما شهدته الواردات من نسبة إرتفاع قدرت ب26.88% والتي ساهمت فيه بشكل كبير كل من المغرب وتونس.

- المرحلة الثانية(2003–2008): فقد سجلت هذه المرحلة قفزة كبيرة مقارنة بالمرحلة الاولى ومن ثم أخذت في زيادة مستمرة عبر سنوات هذه المرحلة لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2007 حيث بلغت 6042.12 مليون دولار أي بحوالي 3/1.

أما فيما يخص معدلات تطور التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي، فالجدول رقم (2–2) يوضح لنا ذلك من خلال عرضه للبيانات التغير السنوية للفترة المدروسة (2000–2007) والتي سنقوم بتحليلها.

**جدول رقم(2–2): تطور معدلات التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي**

| | معدل التغير السنوي(*)% | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| معدل التغير النسبي لاجمالي التجارة البينية لدول المغرب العربي | +17.48 | −2.69 | −4.66 | +34.42 | +8.48 | +26.76 | +24.37 | +34 |
| معدل التغير النسبي للصادرات البينية لدول المغرب العربي | +9.36 | −6.52 | −23.68 | +13.31 | +13.30 | +37.26 | +11.84 | 38.0 +9 |
| معدل التغير النسبي للواردات البينية لدول المغرب العربي | +26.88 | +1.12 | +12.86 | +10.19 | +3.76 | +15.51 | +40.33 | 29.8 +4 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

(*) معدل التغير السنوي= ن–(ن–1)/ (ن–1)

ونلاحظ من خلاله، أن معدلات التغير النسبي التي شهدتها التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي للفترة (1997–2007)، والصادرات والواردات البينية كل على حدى، والتي بدورها شهدت تغيرات موجبة لمعضم سنوات الفترة ماعدى سنة 2001، 2002 التي سجلت فيها تغير نسبي سالب لاجمالي التجارة البينية لدول المغرب العربي وهي على التوالي –2.69% و–4.66% وهذا راجع إلى الانخفاض التي شهدتها الصادرات البينية.

**الفرع الثاني: تطورالتجارة السلعية البينية لإتحاد المغرب العربي حسب الدول فرادى**

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(2–3): تطورالتجارة السلعية البينية لاتحاد المغرب العربي حسب الدول فرادى للفترة (1997–2007)**

الوحدة:(مليون دولار)

| | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1997** | 652.25 | 309.89 | 583.72 | 371.22 | 67.87 | 1984.95 |
| **1998** | 576.62 | 117.55 | 589.03 | 324.06 | 33.30 | 1640.56 |
| **1999** | 634.15 | 160.05 | 608.17 | 385.80 | 11.34 | 1799.51 |
| **2000** | 774.17 | 214.12 | 637.05 | 461.71 | 27.02 | 2114.09 |
| **2001** | 852.33 | 243.59 | 505.93 | 417.64 | 36.59 | 2057.08 |
| **2002** | 499.29 | 290.74 | 698.38 | 446.65 | 25.03 | 1961.09 |
| **2003** | 1135.94 | 289.47 | 744.87 | 445.83 | 20.16 | 2636.27 |
| **2004** | 1252.06 | 406.88 | 723.87 | 406.21 | 26.03 | 2860.05 |
| **2005** | 1554.24 | 675.32 | 795.42 | 684.46 | 16.04 | 3625.48 |
| **2006** | 1962.19 | 827.79 | 804.49 | 887.91 | 26.65 | 4509.03 |
| **2007** | **2195.10** | **1214.13** | **1220.24** | **133194** | **80.71** | **6042.12** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

وعلى الصعيد الدول فرادى تحتل تونس المرتبة الأولى للفترة الممتدة 1997–2007، حيث تتراوح متوسط نسبة مشاركتها في إجمالي التجارة البينية بنسبة 37.59% تليها ليبيا في المرتبة الثانية، ثم المغرب في المرتبة الثالثة والجدول رقم(2–3) يوضح لنا ذلك.

كما تبين التقديرات المتاحة حدوث تطور في التجارة السلعية البينية بين دول الإتحاد خلال الفترة 2000–2005، فقد تضاعف حجم الصادرات حيث بلغت 2135.2 مليون دولار عام 2005، مقابل 1177.8 مليون دولار عام 2000، وكذلك حجم الواردات التي بلغت قيمتها 1794.2 مليون دولار عام 2005 بزيادة قدرها 831.8 مليون دولار عام 2000.

أما التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد فقد بلغت 1070.2 مليون دولار عام 2000، لتزداد إلى نحو 1964.8 مليون دولار عام 2005، أي بزيادة قدرها 894.6 مليون دولار وبمعدل سنوي مركب بلغ 12.9%.

وهذه الزيادة في التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي يرجع جزء كبير منها إلى الزيادة في أسعار البترول بالاضافة إلى تطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع المتبادلة والتي تم الإتفاق عليها بداية من عام 2005 في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالرغم من هذا بقيت التجارة البينية متدنية مقارنة بالتجارة الاجمالية لدول إتحاد المغرب العربي ولم تتجاوز نسبة 3%.

**جدول رقم(2-4): الصادرات البينية لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 - 2007)**

الوحدة: (مليون دولار)

| الدول / السنوات | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1997** | 336.31 | 135.11 | 238.68 | 184.71 | 2.27 | 897,08 |
| **1998** | 297.78 | 95.94 | 318.24 | 164.62 | 1.29 | 877,87 |
| **1999** | 313.50 | 127.85 | 349.48 | 174.61 | 0.00 | 965,44 |
| **2000** | 306.93 | 199.93 | 398.47 | 148.90 | 1.58 | 1055,81 |
| **2001** | 376.85 | 222.88 | 259.37 | 123.97 | 3.81 | 986,88 |
| **2002** | 20.73 | 171.52 | 404.35 | 152.70 | 3.87 | 753,15 |
| **2003** | 558.94 | 168.36 | 430.08 | 139.99 | 7.79 | 1305,16 |
| **2004** | 563.21 | 249.96 | 493.99 | 156.48 | 15.23 | 1478,87 |
| **2005** | 772.17 | 467.74 | 648.05 | 141.51 | 0.52 | 2029,99 |
| **2006** | 946.53 | 608.12 | 507.62 | 201.14 | 6.52 | 2269,93 |
| **2007** | 1172.35 | 947.22 | 758.07 | 242.05 | 15.02 | 3134,71 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

أما على المستوى الفردي لدول الاتحاد المغاربي فقد سجلت ثلاث دول هي ليبيا وتونس و الجزائر زيادة في صادراتها البينية في حين إنخفضت الصادرات السلعية البينية لكل من المغرب وموريتانيا، فقد حققت ليبيا معدل نمو سنوي مركب في صادراتها البينية إلى دول الاتحاد بلغ 12.5% بالاسعار الجارية، ليبلغ هذا المعدل بالنسبة لصادرات تونس 22.5%، في حين بلغ في الجزائر 9.3%، أما المغرب فقد واجهت عجزا في صادراتها البينية بمعدل نمو بلغ (-6.9%)، وفي موريتانيا بلغ معدل النمو (-6.25%).

يضاف إلى ذلك أن قيمة الصادرات البينية المغاربية قد لاحظت ارتفاعا من سنة لأخرى إبتداءاً من سنة 2003، وأن هناك تحسن في الصادرات المغاربية خلال فترة الدراسة، ويعكس معدل ارتفاع الصادرات البينية المغاربية الوزن الأكبر للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات المغاربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الدول المغاربية فرادى فإن تقديرات عام 2007 تشير إلى أن الدول التي سجلت أعلى قيمة في صادراتها من خلال الجدول السابق هي تونس، ثم الجزائر، ليبيا المغرب، موريتانيا.

**جدول رقم(2-5): الواردات البينية في دول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 - 2007)**

الوحدة: (مليون دولار)

| الدول / السنوات | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1997** | 315.94 | 174.78 | 345.04 | 186.51 | 65.60 | 1087,87 |
| **1998** | 278.84 | 21.61 | 270.79 | 159.44 | 32.01 | 762,69 |
| **1999** | 320.65 | 32.20 | 258.69 | 211.19 | 11.34 | 834,07 |
| **2000** | 467.26 | 14.19 | 238.58 | 312.81 | 25.44 | 1058,28 |
| **2001** | 475.48 | 20.71 | 247.56 | 293.67 | 32.78 | 1070,2 |
| **2002** | 478.56 | 119.22 | 295.03 | 293.95 | 21.16 | 1207,92 |
| **2003** | 577.00 | 121.11 | 314.79 | 305.84 | 12.37 | 1331,11 |
| **2004** | 688.85 | 147.37 | 229.88 | 294.73 | 10.80 | 1381,18 |
| **2005** | 682.07 | 207.58 | 147.37 | 542.95 | 15.52 | 1595,49 |
| **2006** | 1015.66 | 219.67 | 296.87 | 686.77 | 20.13 | 2239,10 |
| **2007** | 1022.75 | 266.91 | 462.17 | 1089.89 | 65.69 | 2907,41 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

وبالنسبة للواردات البينية لدول الاتحاد المغاربي، فقد حققت جميع الدول نموا في وارداتها باستثناء موريتانيا، حيث حققت ليبيا معدل نمو سنوي مركب في وارداتها البينية بلغ 3%، وفي تونس بلغ معدل نمو وارداتها10.5%، وفي الجزائر50.1%، وفي المغرب 22.4%، أما مورتانيا فقد حققت معدل نمو سالب في وارداتها بلغ 19.3% وذلك بالاسعار الجارية.

إن واقع التجارة البينية المغاربية هو ما يستدعي ايجاد الحلول البديلة لتوسيع قاعدة التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغاربي والاستفادة من هذه الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة لدول الاتحاد والاستفادة من تنوع هذه الموارد وقرب الحدود الجغرافية بين دول الاتحاد مما يسهل عملية انسياب السلع والبضائع إذا توفرت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية المناسبة، وهو ما يستدعي المزيد من البحث في سبل تفعيل حجم المبادلات التجارية وصولاً إلى التكامل الاقتصادي المنشود.

**الفرع الثالث: التجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الإجمالية للفترة(2000-2007)**

يعتبر قطاع التجارة جزءاً مهماً وعضوياً في هيكل الاقتصاد القومي لأنه يشكل أحد المراحل التي تقوم عليها العملية الإنتاجية والمتمثلة في مرحلة التبادل التجاري بين الدول[1]

أما على مستوى مقارنتها بالتجارة الإجمالية، نلاحظ أن التجارة البينية لدول الاتحاد المغاربي لا تتجاوز ما نسبته 3%. ونلاحظ من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أدناه رقم (4-2)، والنتائج المتحصل عليها أن نسبة التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي متواضعة جدا ولم تتجاوز نسبة 3%، رغم المقومات التي تزخر بها هذه المنطقة من ثروات، وتقارب جغرافي، والتنوع في المناخ التي تعيشه هذه البلدان.

[1]- جمال الدين زروق، سياسة التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1992، ص 10.

**الجدول رقم(2-6): نسبة التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد إلى إجمالي التجارة الإجمالية**

الوحدة: (مليون دولار)

| السنوات / المجاميع | إجمالي التجارة البينية | مجموع التجارة الإجمالية | نسبتها للتجارة الإجمالية |
|---|---|---|---|
| **1997** | 1984.95 | 66653.36 | %2.97 |
| **1998** | 1640.56 | 62814.03 | %2.61 |
| **1999** | 1799.51 | 65086.10 | %2.76 |
| **2000** | 2114.09 | 81592.16 | %2.59 |
| **2001** | 2057.08 | 79650.05 | %2.58 |
| **2002** | 1961.09 | 87061.07 | %2.25 |
| **2003** | 2636.27 | 102413.25 | %2.57 |
| **2004** | 2860.05 | 130044.33 | %2.19 |
| **2005** | 3625.48 | 164817.43 | %2.19 |
| **2006** | 4509.03 | 193669.99 | %2.32 |
| **2007** | 6042.12 | 233693.97 | %2.58 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008

كما أجمع وزراء التجارة في دول إتحاد المغرب العربي على أن المبادلات التجارية البينية بين دول الاتحاد المغاربي مازالت متواضعة، وشددوا على أهمية الارتقاء بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري[1].

وقال منذر الزنايدي وزير التجارة التونسي في وصفه للمبادلات التجارية المغاربية بأنها متواضعة ودون الامكانيات التي تزخر بها المنطقة، وذلك على الرغم من أن الدراسات الدولية والاقليمية تفيد بأن مؤشر التكامل بين الدول المغاربية يمكن أن يفوق العديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى.

ونلاحظ في هذا السياق أن المبادلات التجارية في إطار التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة، حيث تقدر بنحو 60% بين دول الاتحاد الاوروبي، و56% بين دول مجموع أمريكا الشمالية، و23% بين دول المجموعة الاقتصادية لجنوب وشرق أسيا، و13% بين دول مجموعة مجموعة الكوميسا، و19% بين دول الساحل والصحراء.

ولو رجعنا قليلا إلى سنة 1990، الفترة من 1990 حتى سنة 2004 نجد أن التجارة البينية المغاربية لاتزال محدودة والمقارنة سلبية مع التكتلات الإقليمية الأخرى، انخفضت التجارة البينية في المنطقة المغاربية من قاعدة صغيرة بدأت بالفعل في عام 1990 (2 % من مجموع التجارة) إلى 1.2 % في عام 2004).

كانت مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو 16.8 في المئة في 2004 مقارنة مع 41 % في شرق آسيا و 32 % المتبقية في الاتحاد الأوروبي أقل من ثلث المناطق الأكثر ديناميكية في أوروبا وآسيا، كما تباينت مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي

[1] – وزراء التجارة الخارجيون، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030917

الإجمالي على نطاق واسع في المنطقة المغاربية من حوالي 1 % في الجزائرإلى ما يقرب من 30 % في تونس عام 2004.

والشكل البياني رقم (2-1)، يوضح لنا التباين الشاسع بين التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي والتجارة السلعية الإجمالية للفترة (2000-2007).

**الرسم البياني(2-1): التجارة السلعية البينية ومقارنة بالتجارة الإجمالية للفترة(2000-2007)**

**(مليون دولار)**

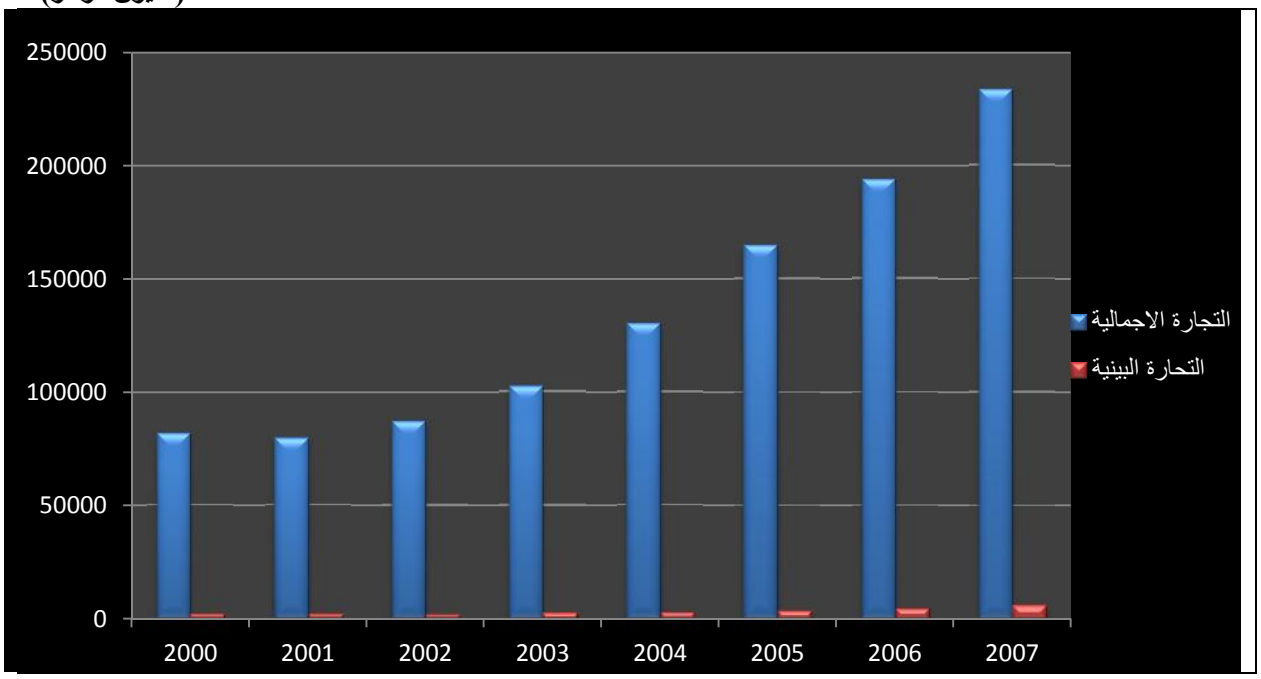


**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

من خلال الرسم البياني للتجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الإجمالية نلاحظ أن هناك فجوة عميقة بين التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي وتجارتها مع العالم الخارجي، رغم الامتيازات التي تستحوذ عنها هذه الدول، مما يبين لنا أن هناك معوقات تحول دون تطور هذه التجارة بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها

## المطلب الثاني:إتجاه التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي للسنوات(1997، 2005،2007):

يأتي الاهتمام بالتجارة البينية لأقطار اتحاد المغرب العربي من ناحية الموضوعات التي تحتل موقع الصدارة في ورقة التكامل الاقتصادي العربي لاعتبارات عديدة، أولها الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصادات العربية عموماً وبشكل خاص في الاقتصادات المعاربية، سواء في الاستيراد الذي بواسطته يمكن توفير السلع التي لا تنتج محلياً أو لقصورها عن تغطية الطلب المحلي أو لارتفاع تكلفة إنتاجها بالداخل أو في جانب التصدير الذي يتيح تصريف الفوائض الإنتاجية ويوفر مصدراً أساسياً للصرف الأجنبي.

إضافة إلى ما سبق تعتبر التجارة البينية الوميض الذي تتحسس من خلاله شعوب المنطقة طريقها إلى إمكانية التعاون والتكامل في كافة المجالات الأخرى ، إلى جانب التجارة فيما بينها، وشروط التبادل التجاري بين هذه البلدان من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى ، والتي تتجه دائماً لصالح الأخيرة ، مما يفسر في واقع الأمر أن الأقطار المغاربية تعاني من نزف في مواردها الاقتصادية[1].

ويمكن القول إذا ما نظرنا إلى التجارة البينية المغاربية أن حجمها لا يزال محدوداً ، وبنيتها غير مستقرة ، وهي بذلك لا تختلف عن التجارة العربية البينية التي تتصف بالضعف عموماً ، وإن كانت بعض الدول المغاربية شهدت تطوراً لصادراتها البينية العربية لعام 1997، فموريتانيا سجلت زيادة سنوية في التجارة البينية قدرها (67%) ثم ليبيا نسبة (32%) وتونس بنسبة (17%) في حين سجل المغرب تراجعاً لصادراته البينة العربية بنسبة (14%)[2]. وفي هذا المطلب سنعمل على دراسة تغيرات إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من خلال ثلاث سنوات محل الدراسة وهي(1997، 2005، 2007).

### الفرع الاول:إتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 1997

وفيما يلي سنقوم بتحليل إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي لسنة 1997 إعتمادا على الجدول التالي:

[1] – سالم محمد الحامدي، التبعية التجارية لأقطار المغرب العربي، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2009 ، ص 190.

[2] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 1998، ص 115.

**الجدول رقم(2-7):إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة1997**

الوحدة: (مليون دولار)

| | | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | ص | | 74.32 | 239.01 | 22.10 | 0.88 |
| | و | | 83.56 | 207.79 | 23.02 | 1.57 |
| الجزائر | ص | 0.00 | | 8.61 | 104.85 | 21.65 |
| | و | 154.70 | | 12.48 | 7.60 | 0.00 |
| ليبيا | ص | 206.29 | 4.88 | | 26.79 | 0.72 |
| | و | 210.04 | 8.42 | | 125.83 | 0.75 |
| المغرب | ص | 40.20 | 3.42 | 131.04 | | 10.05 |
| | و | 38.20 | 115.15 | 32.50 | | 0.66 |
| موريتانيا | ص | 1.78 | 0.00 | 0.00 | 0.49 | |
| | و | 1.38 | 43.80 | 1.38 | 19.04 | |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

أولا: اتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس:

- ✓ الصادرات: بالنسبة لتونس فقد بلغ إجمالي صادراتها لدول الاتحاد 336.31 مليون دولار، منها مانسبته 71.06% إلى ليبيا، تليها الجزائر بنسبة 22.09%، ثم المغرب بنسبة 60.57% وكانت شبه معدومة بالنسبة لموريتانيا ولم تتجاوز 0.26%.
- ✓ الواردات: وفيما يتعلق بالواردات البينية فقد حضيت ليبيا بالنصيب الكبير بنسبة 65.76%، تليها الجزائر بنسبة 26.44%، ثم المغرب بنسبة 7.28%، وحوالي 0.49%بالنسبة لواردات موريتانيا.

ثانيا: إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر:

- ✓ الصادرات: بلغ إجمالي صادرات الجزائر لدول إتحاد المغرب العربي 135.11 مليون دولار يوجه الحجم الأكبر منها للمغرب بمبلغ104.85ملين دولار أي بنسبة 77.60%، وتحتل موريتانيا المرتبة الثانية بنسبة 16.02%، في حين كانت صادراتها متواضعة إلى ليبيا حيث سجلت هذه الأخيرة نسبة 6.37%، وكانت معدومة بالنسبة لتونس.
- ✓ الواردات: أما وارداتها البينية فبلغت 174.87 مليون دولار حيث أنه جل واردات الجزائر كانت من تونس بنسبة 88.51%، بعدها ليبيا والمغرب على التوالي بنسب التالية 7.14%، 4.34% أما موريتانيا فكانت معدومة.

ثالثا: إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا:

- ✓ الصادرات: إتجهت جل الصادرات البينية لدولة ليبيا خلال سنة 1997 إلى كل من تونس بنسبة

86.42% حيث كانت أكبر نسبة من إجمالي صادرات دول المجموعة، وما نسبته 11.22% إلى المغرب، في حين كانت صادراتها إلى الجزائر لا تذكر حيث بلغت حوالي 2.04%، وكانت إلى موريتانيا 0.3%.

- ✓ الواردات: أما واردات ليبيا البينية فكانت بنفس ترتيب الصادراتها، حيث بلغت وارداتها من تونس 210.04 مليون دولار، أي بنسبة 60.87% من إجمالي وارداتها، ونحو 125.83 مليون دولار ، أي بنسبة 36.46% من دولة المغرب، في حين كانت وارداتها من الجزائر 8.42مليون دولار، أي بنسبة 2.44%، ومن موريتانيا 0.21%.

رابعا: إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات المغرب داخل الإتحاد 184.71 مليون دولار، إستأثرت ليبيا بالنصيب الأكبرمنها بمبلغ 131.04 مليون دولار، أي بنسبة 70.94%، ثم تونس بنسبة 21.76%، في حين إتسمت بالضعف لكل من موريتانيا والجزائربنسب على التوالي 5.44%، 1.85%.
- ✓ الواردات: وعلى عكس الصادرات فقد كانت أغلب واردات المغرب من الجزائر بنسبة 61.73%، تليها تونس بنسبة 20.48%، ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بنسبة 17.42%، في حين وارداتها من موريتانيا محدودة جدا ولم تتجاوز مانسبته 0.35%، أي 0.66 مليون دولار.

أما بالنسبة لصادرات وواردات موريتانيا من وإلى دول الإتحاد المغاربي، فقد كانت ضعيفة في مجملها وكانت أغلب وارداتها تأتيها من الجزائر حيث بلغت 43.80 مليون دولارأي مانسبته 66.76% خلال سنة 1997. و الجدول رقم (2-5) يوضح لنا ذلك

**الفرع الثاني:إتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005**

يوضح لنا الجدول رقم (2-6) إتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005 وفيما يلي سنقوم بتحليل إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي لسنة 2005 من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أدناه:

**الجدول رقم(2-8): إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2005**

الوحدة: (مليون دولار)

| | | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | ص | | 182.92 | 472.73 | 109.43 | 7.09 |
| | و | | 146.22 | 469.44 | 64.83 | 1.58 |
| الجزائر | ص | 171.02 | | 13.85 | 282.72 | 0.15 |
| | و | 137.98 | | 2.59 | 47.70 | 19.31 |
| ليبيا | ص | 589.61 | 12.59 | | 45.85 | 0.00 |
| | و | 130.75 | 17.10 | | 16.85 | 0.04 |
| المغرب | ص | 47.49 | 51.90 | 19.84 | | 22.32 |
| | و | 124.93 | 347.22 | 69.86 | | 0.94 |
| موريتانيا | ص | 0.02 | 0.00 | 0.00 | 0.50 | |
| | و | 4.34 | 5.15 | 0.00 | 6.13 | |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس:

- ✓ الصادرات: فيما يخص إتجاه الصادرات السلعية البينية التونسية لسنة 2005 لم يطرأ عليها أي تغير حيث أن مجمل صادراتها البينية بلغت 772.17 مليون دولار وتركزت مجملها في ليبيا وقدرت نسبتها ب 61.22% أي بقيمة 472.73 مليون دولار، تليها الجزائر بنسبة 23.68%، ثم المغرب بنسبة 14.17%، أما صادراتها لموريتانيا فتسمت بالضعف حيث سجلت نسبة 0.91%.
- ✓ الواردات: كذلك الواردات السلعية البينية لم يطرأ عليها أي تغير حيث حضيت ليبيا على النصيب الأكبر من إجمالي وارداتها البينية بنسبة 68.82%، وتليها الجزائر بنسبة 21.43%، ثم المغرب بنسبة 9.50%، وفي الاخير موريتانيا التي كانت شبه معدومة وقدرت بنسبة 0.23%، وبلغت واردات تونس السلعية البينية لهذه السنة 682.07 مليون دولار.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر:

- ✓ الصادرات: بلغت مجمل صادرات الجزائر السلعية البينية ب467.74 مليون دولار حيث شهدت هذه الصادرات في سنة 2005 تغيرات في منحى إتجاهاتها مقارنة بسنة 1997، فبعدما أن كانت صادراتها لتونس معدومة أصبحت تحتل المرتبة الثانية بقيمة 171.02 مليون دولار أي بنسبة 36.55%، والتغير الثاني كان لدولة موريتانيا فقد إحتلت المرتبة الأخيرة بعدما كانت في المرتبة الثانية بنسبة 0.33%، أما المغرب وليبيا فلم تشهد أي تغير وتمثلت نسبتهم على التوالي ب60.44%، 2.96%.

- ✓ الواردات: أما فيما يخص الواردات فقدرت ب207.58 مليون دولار حيث شهدت في هذه السنة تغيرات شملت معظم دول الإتحاد ماعدى تونس التي لازالت تحتل المرتبة الأولى بنسبة 66.47%، والمرتبة الثانية كانت للمغرب بعدما كانت في المرتبة الثالثة سنة 1997 وبلغت نسبتها في سنة 2005، 22.97%، ومن ثم موريتانيا بنسبة 9.3% بعد ماكانت معدومة، وفي الأخير تأتي ليبيا بنسبة 1.24%.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا:

- ✓ الصادرات: كذلك ليبيا لم يطرأ عليها أي تغير، فمجمل صادراتها السلعية البينية والتي بلغت 648.05 مليون دولار إتخذت نفس الإتجاه مقارنة بسنة 1997، وكانت على الترتيب التالي تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا بالنسب التالية 9.98%، 7.07%، 1.94%، ومعدومة بالنسبة لدولة موريتانيا.
- ✓ الواردات: أما الواردات السلعية البينية فقد لاحظت تغيرات طفيفة حيث إرتكزت في تونس والجزائر ، واحتلت هذه الاخيرة مكان المغرب ، حيث بلغت واردات ليبيا السلعية البينية لهذه السنة 164.47 مليون دولار، وقدرت الواردات من تونس بنسبة 79.49%، والجزائر بنسبة 10.39%، أما المغرب ب 10.08%، وتبقى موريتانيا تتسم بمشاركتها الضعيفة وقدرت نسبتها ب0.02%.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة المغرب:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات المغرب 141.55 مليون دولار حيث شهدت تغيرات في إتجاهاتها في هذه السنة مقارنة لسنة 1997، إذ إحتلت الجزائر المكانة الأولى بعدما كانت في المرتبة الأخير، وسجلت نسبة الصادرات الموجهة نحو الجزائر ب 36.66%، تليها تونس بنسبة 33.54%، ثم ليبيا بنسبة 14.01% بعدما كانت تحتل المكانة الأولى سنة 1997، وفي الأخير موريتانيا بنسبة 15.76%.
- ✓ الواردات: بلغت واردات المغرب 542.95 مليون دولار ولم تلحظ تغيرات تذكر في إتجاهاتها فقد بقيت بنفس الترتيب الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا بالنسب التالية على التوالي 63.95%، 23%، 12.86%، 0.17%.

وفيما يخص موريتانيا فقد بقيت مشاركتها ضعيفة إلا أنها شهدت بعض التغيرات الطفيفة في إتجاه وارداتها وأصبح المغرب يحتل المرتبة الأولى بنسبة 6.03%، مكان الجزائربنسبة 5.15%، وتمثلت نسبة تونس ب 4.34%، وفي الأخير ليبيا فقد كانت معدومة.

**الفرع الثالث: إتجاه التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة 2007**

وفيما يلي سنقوم بتحليل إتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي لسنة 2007 لم تطرأ تغيرات كبيرة على إتجاهات التجارة السلعية بين دول المغرب العربي لهذه السنة، وتشير البيانات

الأولية لإتجاهات التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد المغاربي أن الصادرات والواردات كانت كما يلي:

**الجدول رقم(2-9):إتجاه التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2007**

الوحدة: (مليون دولار)

| | | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **تونس** | **ص** | | 286.92 | 297.33 | 172.87 | 15.23 |
| | **و** | | 299.57 | 645.77 | 75.69 | 1.72 |
| **الجزائر** | **ص** | 326.95 | | 52.76 | 561.22 | 6.29 |
| | **و** | 200.28 | | 0.72 | 62.06 | 3.85 |
| **ليبيا** | **ص** | 663.82 | 3.50 | | 90.75 | 0.00 |
| | **و** | 416.07 | 12.04 | | 34.07 | 0.00 |
| **المغرب** | **ص** | 80.79 | 75.66 | 41.88 | | 43.72 |
| | **و** | 202.29 | 789.27 | 97.02 | | 1.31 |
| **موريتانيا** | **ص** | 0.16 | 14.76 | 0.00 | 0.10 | |
| | **و** | 8.78 | 34.60 | 0.00 | 22.22 | |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة تونس:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات تونس سنة 2007 ب1172.35 مليون دولار وقد إتجهت مجملها إلى ليبيابنسبة قدرت ب 59.48%، تليها الجزائربنسبة 24.47%، ثم المغرب وموريتانيا على الترتيب بنسب بلغت على التوالي 14.74%، 1.29%.
- ✓ الواردات: أما فيما يخص الواردات السلعية البينية فقد بلغت 1022.75 مليون دولار، وتشير البيانات الأولية لإتجاهاتها وقد إرتكزت مجملها في ليبيا بنسبة 64.02، وأخذت نفس شاكلة الصادرات والباقي من الواردات السلعية البينية لدولة تونس توزعت على باقي دول الإتحاد بالترتيب كمايلي الجزائر بنسبة 29.29%، ثم المغرب بنسبة 7.40%، وفي الأخير تبقى موريتانيا نسبة مشاركتها شبه معدومة وسجلت نسبة ب 0.16%، حيث أن الواردات لم تشهد أي تغير في إتجاهاتها لهذه السنة مقارنة بسنتي 2005،1997.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة الجزائر:

- ✓ الصادرات: بلغت صادرات الجزائر السلعية البينية لسنة 2007 ب 947.22 مليون دولار، ولم تشهد أي تغير في إتجاه تجارتها لهذه السنة مقارنة بالسنة 2005، وكان توزعها كالآتي، إرتكز

أكثر من نصفها في المغرب بنسبة 59.25%، وأحتلت تونس المرتبة الثانية بنسبة 34.51%، والباقي في ليبيا وموريتانيا على الترتيب بالنسب التالية 5.57%، 0.66%.

- ✓ الواردات: بلغت واردات الجزائر السلعية البينية 266.91 مليون دولار، ولم تشهد هذه السنة تغيرات تذكر مقارنة بالسنة الفارطة 2005، وبقيت الشاكلة على ماهي عليه، حيث تحتل تونس المرتبة الأولى بنسبة 75.03%، ثم المغرب بنسبة 23.25%، وفي المرتبة الثالثة موريتانيا بنسبة 1.44%، وفي الأخير ليبيا بنسبة 0.26%.

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولة ليبيا:

- ✓ الصادرات: لم تشهد صادرات ليبيا تغيرات مقارنة بالسنة التي قبلها، حيث بلغت صادراتها السلعية البينية ب 758.07 مليون دولار، وإتجه مجملها إلى تونس بنسبة 87.56%، والباقي كان للمغرب والجزائر على الترتيب بالنسب التالية: 11.97% و0.46%، أما موريتانيا فتجارتها مع ليبيا معدومة.
- ✓ الواردات: أما الواردات فشهدت تغير طفيف حيث إحتلت المغرب مكانة الجزائر بالنسبة للواردات السلعية البينية لهذه السنة، وارتكزت مجملها في تونس بنسبة 90.02%، ثم المغرب بنسبة 7.37%، والجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة 2.60%، وفي الأخير تبقى مشاركة موريتانيا معدومة بالنسبة لدولة ليبيا

إتجاه التجارة السلعية البينية لدولةالمغرب:

- ✓ الصادرات: شهدت الصادرات السلعية البينية تغيرات جذرية فيما يخص إتجاهاتهافي هذه السنة مقارنة بسنة 2005، حيث بلغت الصادرات السلعية البينية ب 242.05 مليون دولار، وإرتكزت مجملها في تونس بنسبة 33.37%، تليها الجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 31.25%، وتاتي موريتانيا في المرتبة الثالثة بنسبة 18.06%، وفي الأخير تأتي ليبيا بنسبة 17.30%.
- ✓ الواردات: أما فيما يخص الواردات فلم تشهد أي تغير، حيث بلغت وارداتها السلعية البينية 1089.89 مليون دولار، وأرتكزت مجملها في الجزائر بنسبة 72.41%، وتأتي باقي الدول على الترتيب تونس، ليبيا، موريتانيا بانسب التالية على الترتيب: 18.56%، 8.90%، 0.12%.

أما موريتانيا فمشاركتها محتشمة ولم تتعدى صادرتها السلعية البينية 15.02 مليون دولار، إلا أنها سجلت تغيرات في إتجاهات صادراتها الناتج عن تغير نمو حجم تجارتها البينية، فبعد أن كانت الجزائر معدومة في سنة 2005 أصبحت ترتكز مجمل صادرات موريتانيا البينية في الجزائر لهذه السنة بنسبة 98.26% والنسبة الباقية توجهت على الترتيب بين تونس، والمغرب بعد أن كانت هذه الأخيرة مركز لصادرات موريتانيا البينية سنة 2005، وتبقى تجارتها إلى ليبيا تتسم بالإنعدام.

وفيما يخص الواردات قفد سجلت تغير طفيف، وأحتلت الجزائر الصدارة مكان المغرب، وبلغت وارداتها السلعية البينية ب65.06 مليون دولار، حيث إرتكزت مجملها في الجزائر بنسبة قدرت ب53.18%، تليها المغرب وتونس على الترتيب بالنسب التالية: 34.15% و13.49%، وفيما يخص وارداتها السلعية البينية مع دولة ليبيا فكانت منعدمة.

## المطلب الثالث: قطاع الخدمات وهيكل التجارة البينية لدول المغرب العربي:

نتناول في هذا المطلب قطاع الخدمات وهيكل التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي

### الفرع الأول: قطاع الخدمات

أولا– مفهوم التجارة في الخدمات وأشكالها:

**أ– مفهومها:**

إن التجارة الدولية في الخدمات تتضمن كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين تجارة الخدمات وتجارة القطاعات الاقتصادية الأخرى، نظرا لتزايد التشابكات الداخلية والخارجية بين الأنشطة الاقتصادية وتعقد العمليات الإنتاجية. وعليه يقصد بها كل العمليات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم لأشخاص غير مقيمين من سياحة وخدمات أعمال تقليدية وترانزيت[1]. ولتقديم هذا النوع من الخدمات تستغل الدولة عادة إرثها الحضاري من آثار وثقافة وجغرافيا وطبيعة، وإن غدا الأمر غير ذلك في الوقت الحالي، لأن تجارة الخدمات أصبحت بكل مكوناتها صناعة قائمة بحد ذاتها، بعد أن أدخلت أهم سلعة وأغلاها في السوق الدولية الآن، ألا وهي المعرفة التكنولوجية باعتبارها أهم مصدر من مصادر الثروة في الوقت المعاصر فقد أكد "ولتر بوستون" في كتابه ( أفول السيادة): "أن مصدر الثروة هو المعرفة مطبق عليها عمل لخلق قيمة"[2]. بالإضافة إلى ذلك يشمل هذا النوع من تجارة الخدمات على كل من خدمات التأمين وإعادة التأمين وخدمات المصارف وإدارة أسواق المال، وتعبئة المدخرات العالمية، وكذلك يشمل على عقود الخدمة في مجال إقامة الصناعات المختلفة وعقود الإدارة والترخيص لاستخدام ابتكار أو سجل أو علامة تجارية ويضاف إلى ذلك عقود تسليم على المفتاح وهي عقود تلزم المقاول بالقيام بمسؤوليات مرتبطة بتصميم وتشغيل مشروع ما، وتوفير المعرفة الفنية والتصميم الأساسي والعمليات الهندسية والإمداد بالمعدات الكاملة والتشييد والاختبار وحتى مرحلة الإنتاج، وقد يتعدى ذلك حتى إلى مرحلة تسليم المنتج.

---

[1] – الاتحاد الدولي لنقبات العمال العرب، مذكرة الامانة العامةلإتحادنا حول: تحرير تجارة الخدمات وآثارها على البلدان العربية، على الموقع الالكتروني: http://icatu56.org/show3.php?page=show1.php&showit=405&table=secretariat.2011/07/05 نظر في تاريخ

[2] – حسين الفحل، الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 23، سوريا، 2007، ص4.

**ب- أشكالها**[1]: يمكن تحديد الأشكال الرئيسية للخدمات وهي :

- تقديم الخدمة عبر الحدود السياسية للدولة: في هذه الحالة لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك، في حين تنتقل الخدمة من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية للدول.
- تقديم الخدمة من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى, مثال ذلك تقديم الخدمات الاستشارية والنقل الخارجي بكافة أنواعه ( البحري والجوي).
- تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة : وفي هذه الحالة يتطلب الحصول على الخدمة إنتقال الشخص غبر المقيم إلى الدولة للحصول على الخدمة، أو أن قطاع الخدمات المقيم يقدم الخدمة إلى الشخص غير المقيم داخل الحدود السياسية للدولة. مثال السياحة والتعليم والعلاج الطبي ونفقات البعثات الدبلوماسية والترانزيت وغيرها من الخدمات التي يحصل عليها الشخص غير المقيم داخل الدولة.
- الحضور التجاري في الخارج : وهنا ينتقل المنتج إلى دولة المستهلك من أجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة مثال انتقال رأس المال للاستثمار المباشر كإنشاء فروع للمصارف، أو تقديم الخدمات البنكية. وقد عرفتها الاتفاقية بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة من دولة عضو من خلال الحضور التجاري في حدود أي دول عضو.
- الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين: وقد عرفتها "الاتفاقية" بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلال حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى داخل دولة أخرى عضوً، مثال خدمة العمل والخبراء. واستبعدت الخدمات المتعلقة بالوظائف الحكومية البحتة نهائيا والتي تقدم بهدف غير تجاري ولا تنفذ ضمن شروط المنافسة, مثل خدمات البنوك المركزية والسلطات النقدية والضمان الاجتماعي أو أنظمة التقاعد العامة، والخدمات المالية الأخرى تديرها المؤسسات العامة الحكومية لحساب، أو بضمان الحكومة، أو باستخدام المصادر المالية الحكومية.

ثانيا: واقع تطور تجارة الخدمات لدول المغرب العربي

الجدول رقم (2-10) يبين لنا الصادرات لقطاع الخدمات الاجمالية لدول المغرب العربي للفترة (1997-2007)

[1]- المرجع السابق، ص5.

**الجدول رقم(2-10): الصادرات الإجمالية لقطاع الخدمات لدول المغرب العربي للفترة(1997-2007)**

الوحدة: مليون دولار

| | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تونس** | 2518 | 2607 | 2769 | 2680 | 2829 | 2603 | 2842 | 3520 | 3901 | 4162 | 4757 |
| **الجزائر** | 753 | 973 | 1010 | 927 | 884 | 1191 | 1287 | 1591 | 1825 | 2248 | 2474 |
| **ليبيا** | 17 | 31 | 50 | 119 | 134 | 275 | 329 | 351 | 419 | 385 | 531 |
| **المغرب** | 2203 | 2558 | 2803 | 2854 | 3787 | 4098 | 5126 | 6304 | 7570 | 9318 | 11725 |
| **موريتانيا** | 25 | 24 | 25 | 30 | 36 | 46 | 44 | 52 | 80 | 87 | .... |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا عن تقرير OMC, Statistique Du Commerce International: Commerce Des Services Commerciaux Par Categorie PP 196-197.

فيما يخص تجارة الخدمات البينية بالنسبة لدول المغرب العربي فسنقوم بدراستها على أساس المراجع المتحصل عليها والتي تخص تجارة الخدمات الإجمالية لكل دولة على حدى بالنسبة لتونس والجزائر والمغرب وهي كالتالي:

بالنسبة للجزائر: فتجارة الخدمات التجارية لم تتمتع بالأهمية ذاتها لتجارة السلع حيث لم تتعدى قيمة الصادرات 1825 مليون دولار سنة 2005، وبناءا على ذلك لا تمثل صادرات الخدمات التجارية في الجزائر سوى 0.07% من إجمالي الصادرات العالمية للخدمات[1].

بالنسبة للمغرب: أما فيما يتعلق بتجارة الخدمات التجارية لدولة المغرب فهي تسجل تحسنا، إذ وصلت صادراتها في هذا القطاع سنة 2006، 9318 مليون دولار، مقابل 7570 مليون دولار سنة 2005 و2854 مليون دولار سنة 2000[2].

بالنسبة لتونس: قدرت مساهمة الإقتصاد التونسي في إجمالي الصادرات العالمية ب 0.15% لسنة 2006[3]. حيث وصلت صادراته من الخدمات التجارية 4162 مليون دولار سنة 2006 و 3901 مليون دولار سنة 2005 مقابل 3520مليون دولار و 2842 مليون دولار سنتي 2004 و 2003 على التوالي.

[1]- world Trade Organization, Trade Profiles 2007, P.7 .

[2] - OMC, Statistiques Du Commerce International, 2007, pp.186- 189.

[3] -world Trade Organization, Trade Profiles, 2007, Op. Cit., p. 170.

**الجدول رقم(2-11): الواردات الإجمالية لقطاع الخدمات لدول المغرب العربي للفترة(1997-2007)**

الوحدة: (مليون دولار)

| | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تونس** | 1066 | 1121 | 1106 | 1119 | 1332 | 1353 | 1510 | 1869 | 2075 | 2338 | 2662 |
| **الجزائر** | 1000 | 1069 | 989 | 1411 | 1413 | 1511 | 1510 | 2493 | 2997 | 3132 | 4494 |
| **ليبيا** | 696 | 650 | 887 | 815 | 964 | 1343 | 1528 | 1753 | 2128 | 2324 | 2640 |
| **المغرب** | 1267 | 1482 | 1537 | 1520 | 1705 | 1903 | 2350 | 2805 | 3105 | 3568 | 4509 |
| **موريتانيا** | 180 | 130 | 152 | 168 | 194 | 220 | 187 | 260 | 379 | 406 | .... |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا عن تقرير OMC, Statistique Du Commerce International, op cit, pp 199-200

✓ الجزائر: بينما قيمة الواردات كما هو موضح في الجدول أعلاه من الخدمات التجارية فبلغت 2997 مليون دولار في سنة 2005.

أما الواردات فلا تمثل سوى 0.13% من إجمالي الواردات العالمية للخدمات التجارية في سنة[1]2006.

✓ المغرب: بلغت وارداته من الخدمات التجارية مايعادل 3568 مليون دولار سنة 2006 مسجلة الإرتفاع مسجلة الإرتفاع مقارنة بنسبة سنة 2005 أين بلغت في هذه السنة 3103 مليون دولار. وبناءا عليه فكانت مساهمة المغرب في الواردات الإجمالية العالمية من الخدمات التجارية تقدر ب0.13% في سنة2006[2]. وهو ما يعكس ضعف الأداء النسبي للإقتصاد المغربي في سوق الخدمات التجارية على المستوى العالمي لكنه يعتبر الأحسن إذا ماقورن بالجزائر وتونس.

✓ تونس: أما فيما يخص الواردات من الخدمات التجارية فبلغت قيمة 2338 مليون دولار سنة 2006 و 2075 مليون دولار سنة 2005 مقابل 1869 مليون دولار سنة 2004 و 1869 مليون دولار سنة 2004 و 1510 مليون دولار سنة 2003. أي بمساهمة قدرت ب 0.08% في إجمالي واردات الخدمات التجارية العالمية لسنة 2006.

**الفرع الثاني: هيكل التجارة البينية لدول المغرب العربي**

يمكن معرفة المكونات السلعية للتجارة المغاربية من خلال التعرف على مكونات المبادلات الثنائية بين الدول المغاربية. مما يتيح لنا الفرصة للعمل على تطوير هيكل المبادلات التجارية البينية.

وإذا نظرنا إلى هذه المبادلات بين كل قطرين نجدها كالتالي[3]:

[1] - world Trade Organization, Trade Profiles 2007, OP. Cit, P.7.

[2] - OP. Cit, P 116 .

[3] – محمد الأمين، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، مرجع سابق، ص ص 84-85.

أولا–المبادلات بين تونس وليبيا: تعتبر تونس الشريك التجاري الأول لليبيا على صعيد الدول العربية عامة والدول المغاربية بشكل خاص حيث تشتري تونس من ليبيا زيوت الإضاءة وصودا الكاوية والجرارات، وتبيع تونس إلى ليبيا منتوجات متنوعة: منتوجات استهلاك ومنتوجات صناعية ، والأسمنت الأبيض، والأنابيب وغيرها.

ثانيا–المبادلات بين المغرب وليبيا: يمكن القول أن العلاقات المغاربية الليبية علاقة جيدة حيث تأتي المغرب في المرتبة الثانية بين دول المغرب العربي بعد تونس من حيث نسبة المبادلات التجارية مع ليبيا في حين نجد أن صادرات المغرب إلى ليبيا كثيرة ومتنوعة وتركزت في أصناف المنتوجات والأسمدة الطبيعية والكيماوية ، والأحذية والأغطية ، ومنتوجات التجهيز الصناعي ، والعطور، والأدوية، ومنتوجات غذائية وقطع غيار للسيارات... إلخ.

رابعا–صادرات ليبيا إلى المغرب: تتلخص أساساً في الطاقة، وبقية الصادرات متواضعة وتشمل الأجزاء المسطحة من الحديد والفولاذ ، ومنتوجات كيماوية ، وجلود خام ومواد بلاستيكية اصطناعية وورق نهائي، مع الإشارة إلى أن الصادرات الليبية عموماً من هذه المواد محدودة جداً.

خامسا–المبادلات بين ليبيا والجزائر وموريتانيا والجزائر: توضح التجارة الخارجية الجزائرية أن المبادلات جدّ متواضعة وتكاد تكون منعدمة مع ليبيا ، كما أن الجزائر لا تستورد أي منتوج من موريتانيا وعلى عكس ذلك تغطي الجزائر جلّ احتياجات هذا القطر من المنتوجات الهيدروكربونية عبرالمصفاة الجزائرية الموريتانية المتواجدة في مدينة انواذيبو.

سادسا–المبادلات بين ليبيا وموريتانيا وتونس وموريتانيا فهي ضعيفة للغاية.

سابعا–المبادلات بين المغرب والجزائر: تلخصت المبيعات الجزائرية للمغرب من منتوجات الطاقة والتمور وأجزاء من الحديد، والفولاذ المصفحة. ومواد غذائية وأسمدة طبيعية وكيماويات ومنتوجات خام من أصل معدني، وفي حين أن الواردات الجزائرية من المغرب تتسم بتنوع نسبي: أنصاف المنتوجات، الأدوية مواد غذائية، الرصاص الخام، عجين الورق، مواد استهلاكية مختلفة.

ثامنا–المبادلات بين موريتانيا والمغرب: فإنها متواضعة، حيث تصدرموريتانيا إلى المغرب الجلود الخام والصحون الحديدية، وتستورد من المغرب أنصاف المنتوجات (مستخرج المطاط)، ومواد استهلاكية مصنعة، مطاطيات، أدوية ملابس، عطور، أحذية، وحرير.

تاسعا–المبادلات بين المغرب وتونس: فيعتمد هيكلها السلعي على بنود متنوعة، حيث تتكون الصادرات التونسية من المواد الكيماوية والمواد الغذائية وأسمنت هيدرولي والزيوت النباتية، ومواد الاستهلاك النهائية، وشبابيك وأنابيب معدنية خاصة بالبناء، وملابس من القطن، ومنتوجات خزف والتمور ...إلخ. أما المبيعات المغربية إلى تونس فتضم زيوت النفط ، ومنتوجات غذائية، وعجين ورق وأنصاف المنتوجات ومنتوجات استهلاك نهائية، والأدوية وقطع غيار السيارات ...إلخ.

عاشرا–المبادلات بين الجزائر وتونس: فتتسم مشتريات الجزائر من تونس بتنوع نسبي إذ تشمل منتوجات الصناعات الكيماوية ومواد البناء (خاصة الأسمنت الأبيض)، جلود وجلود خام، آلات ومحركات خشب. أما الصادرات الجزائرية إلى تونس فتتمثل أساساً في قطاع الهيدروكربونات والمنتوجات الكيماوية والبلاستيكية.

ويمكن القول بصفة عامة أن التجارة المغاربية البينية رغم ضعفها مقارنة بالتجارة الخارجية، إلا أنها موجودة ومتنوعة، مما يتطلب تطويرها، ولن يكون ذلك إلا بالتنسيق في الإطار المغاربي والدراسة الجادة من أجل تحديد حجم الطلب المغاربي. ومحاولة توجيه الاستثمارات إلى الدول التي تتمتع بميزات تنافسية في إنتاج سلعة ما، حتى تستفيد من التخصص، ووفرة الحجم[1].

[1]– المرجع السابق، ص ص 84 .85.

## المبحث الثالث: الشراكة الأورو متوسطية وإنعكاساتها على التجارة البينية

في هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى مفهوم الشراكة الأورومتوسطية ونتعرض إلى ماهية اتفاقيات الشراكة، والأسباب التي أدت إلى ظهورها والهدف المرجو من ورائها، ثم التطرق إلى التجارة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية المشاركة، وفي الأخير مخلفاتها على التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي

### المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية، أسبابها وأهدافها

نستعرض في هذا المطلب إلى ماهية الشراكة الأورومتوسطية، من خلال عرض مفهومها وأسباب قيامها والهدق من إقامتها

**الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية والأطر العامة لها**

أولا– مفهوم الشراكة الأورومتوسطية: تعني الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، أي المشاركة مع الدول غير الأعضاء في المنظمة عن طريق مشاركتها في بعض النشاطات المنظمة ومنحها بعض حقوق ومزايا العضوية، دون أن ترقى علاقة التعاون هذه إلى مرتبة العضوية الكاملة في المنظمة وتنظم هذه العلاقة بمقتضى اتفاق تعقده المنظمة مع العضو المشارك وتحدد فيه مجالات المشاركة وشروطها وأساليبها وأسلوب المشاركة هو حجر الأساس الذي عملت به الجماعة الأوربية في علاقاتها مع الدول غير الأعضاء، وهو الذي ضمن لها الإنتفاع بمزايا التعاون الوثيق والمنظم مع الدول غير الأعضاء دون أن يخل هذا التعاون بالعلاقات التكاملية الخاصة بين أعضائها، ومن أهم مكونات تلك السياسة مايلي[1]:

- أن هناك مجالت كثيرة مشتركة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط خاصة في مجالات البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وأن الاتحاد الأوروبي له مصلحة حيوية في مساعدة دول البحر المتوسط لمواجهة التحديات التي تواجهها.
- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن، بحيث يؤدي إلى استحداث إجراءات لتعزيز السلام والتقدم نحو إنشاء منطقة أوربية متوسطية تتصف بالسلام والإستقرار، بدءا من حوار سياسي مبنى على إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- حث الدول المتوسطية، كل على حدة، على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوربي، في إطار منظمة التجارة العالمية، وهو ما يتطلب قيام هذه الدول بتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة إنتقالية طويلة، حيث يقوم الاتحاد الأوربي خلالها بتقديم المساعدة إليها في إعادة الهيكلة وإعادة البناء الاقتصادي، ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2007، ص ص282-283.

تغطي الاتحاد الأوربي ودول شرق ووسط أوروبا (غير الأعضاء في الإتحاد الأوربي) وكل دول البحر الأبيض المتوسط.

- أن الهدف يجب أن يكون هو العمل نحو تحقيق مشاركة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية، تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعتين تدعمهما مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوربي، وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان في مرحلة تالية.
- الدخول في مجالات متعددة للتعاون مع دول البحر الأبيض المتوسط يمكن تحديدها بصفة مشتركة مع تلك الدول. هذه المجالات يمكن أن تشمل التعاون الصناعي، الطاقة، الهيئة، تكنولوجيا المعلوماتوالاتصالات، الخدمات، رأس المال، العلوم والتكنولوجيا، التعاون اللامركزي، مكافحة تهريب المخدرات، الهجرة غير المشروعة والسياحة.
- يتطلب هذه المجالات المساعدات المالية والفنية، بما في ذلك إنشاء برنامج للمساعدات في الشرق الأوسط، خصصت له موارد قدرها 5.5 بليون ايكو للفترة 1995-1999م.

وقد قام الإتحاد الأوربي بعرض تلك السياسة على مؤتمر برشلونة والذي عقد خلال الفترة 27-1995/11/28 وشارك فيه وزراء الخارجية في دول الاتحاد الأوربي (15) دولة والدول العربية المرتبطة باتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوربي منها ثلاث دول من المغرب العربي وهي تونس، الجزائر، المغرب وشاركت موريتانيا بصفة مراقب، بينما لم توجه الدعوة إلى ليبيا[1].

ثانيا-الإطار العام للمشاركة الأوروبية المتوسطية: وقد إرتكز مؤتمر برشلونة، الذي انعقد سنة 1995 كإطار لتجسيد مشروع الشراكة الأورومتوسطية مابين ضفتي الشمال والجنوب المتوسط الذي يضم في جزئه الشمالي دول الإتحاد الأوروبي وفي جزئه الجنوبي الدول العربية، على ثلاث محاور أساسية تتمثل في[2]: – المشاركة السياسية والأمنية، – المشاركة الإقتصادية والمالية، – المشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، والتي سنتطرق إليها في أهداف الشراكة، أما دراستنا ستقتصر على الجانب الإقتصادي والتركيز على تحرير التجارة الخارجية( تحرير السلع والخدمات، وحرية إنتقال رؤوس الأموال).

**الفرع الثاني: أسبابها وأهدافها**

أولا– أسبابها[3]: تلعب الشراكة دورا هاما و أساسيا، و هذا راجع للأسباب الرئيسية التالية:

---

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص284.

[2] – جمال عمورة، التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو–متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد13، جامعة الجزائر، 2005 ص146.

[3]– جان، فرانسوادي سينو، السوق الأوربية المشتركة، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، لبنان، 1983، ص35.

أ- دولية الأسواق: شهدت تكاليف النقل والاتصال إنخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الآلي وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنيت، والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي، علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي قد تؤثر فيها أو تتأثر بها، كما أن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة من جهة الإهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه، ومن جهة ثانية إنفتاحا أكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها بها وترويجها، وتطوير كفاءاتها بكل ما أتيحت من إمكانيات.

إن المشكلة الدولية المعاصرة تؤثر بدون أدنى شك على الأولويات الإستراتيجية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية، لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة الخاصة بالإنتاج وهذا يخلق محيطا مشجعا ودافعا للإستثمار على المدى الطويل لذلك فإن الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد والتنافسي؛

**ب**- التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي عامل أساسي في رواج المنتوجات وتفتحها على الأسواق الخارجية ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم فمن الصعب على البلدان العربية مواكبته نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا، مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية؛

**ج** - التغيرات المتواترة للمحيط أو نمط التغيير: إن أنماط التغيير تشهد تطوراً كبيراً نتيجة للتغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي، ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير مؤسساتنا الاقتصادية وديناميكيتها، فإن هذا الأمر يستدعي أن نعمل ما في وسعنا لتدراك النقص أو العجز الذي نعاني منه، وإن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية واليابان تشكل ليس فقط نصف السوق العالمية للمواد المصنعة، بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث والتطوير خاصة في إطار التكنولوجيا والبحث العلمي. فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي إهتماما بالغا وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل اقتصاديات الدول العربية؛

**د**- المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى إستخدام كل طاقاته في مواجهة المنافسة محليا ودوليا، والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات الاقتصادية، بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها والتي تشكل وزنا لا بأس به و من أهم هذه الإمكانيات نجد:

- التقدم و الإبتكارات التكنولوجية؛
- إقتحام السوق؛

- السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.

ثانيا–أهدافها[1]: يؤكد بيان برشلونة في هذا الجانب (المشاركة الاقتصادية المالية)، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة، وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية:

**أ–** تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛

**ب–** تحسين ضروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخليق فوارق النمو في المنطقة الاوروبية المتوسطية؛

**ج–** تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ترتكز المشاركة الإقتصادية والمالية على مايلي[2]:

الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة: ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوربية – متوسطية واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوربي إعتباراً من عام 2010.

تنمية التعاون والتبادل الإقتصادي: وفي هذا الصدد أكد المشاركون على وجوب دعم النمو الإقتصادي بالمدخرات المحلية وبالإستثمارات الخارجية المباشرة.

هذا إلى جانب تشجيع الأطراف المشاركة للمشروعات المختلفة على عقد اتفاقات فيما بينها ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وتوفير مناخ وإطار قانوني مواتيين وتبني برنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط.

التعاون المالي[3]: ترتكز أهمية المشاركة الأوربية – المتوسطية على زيادة كبيرة في المعونة المالية، وتعبئة القدرات الإقتصادية الداخلية، وتجدر الإشارة إلى أن القمة الأوربية في مدينة "كان" قد رصدت مبلغ 4685 مليون ايكو لهذه المعونة خلال الفترة 1995-1996، وذلك بالإضافة إلى ما سيقدمه البنك الأوربي للإستثمار من منح وقروض لهذا الغرض.

وما يميز إستراتيجية المشاركة الأوروبية – المتوسطية عن صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي السابقة عليها في عدة نقاط لعل من أهمها:

- التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف يحكم علاقات الإتحاد الأوربي بالمنطقة المتوسطية.
- إتساع نطاق المشاركة ليغطي قضايا متعددة بما في ذلك المجالات الإجتماعية والسياسية والأمنية والبيئة، وغير ذلك من قضايا مثل الهجرة الغير مشروعة، والإرهاب، والمخدرات، وغسيل الأموال.

---

[1] – أنظر بوابة الاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15001_en.htm , for day 10/05/2011.

[2] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، ص 287.

[3] – المرجع السابق، ص 287.

- المساعدات المالية من وعاء مشترك والمرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل طرف متجاوزة مجرد تمويل المشروعات وقروض الإصلاح القطاعي والهيكلي المحدودة كوسيلة لتعزيز إصلاح الإقتصاد الكلي.
- تبني استراتيجية أكثر وضوحا تكون مرتبطة بجدول زمني من أجل تحرير التجارة، وذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة مع دول جنوب المتوسط خلال 12-15 عاما.

والهدف الرئيسي من إقامة الشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط، هو الحفاظ على الإستقرار الأمني في هذه الجهة.

## المطلب الثاني: ماهية اتفاقيات الشراكة والتبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي:

### الفرع الأول: ماهية اتفاقيات الشراكة

هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، والدول المتوسطية كل على حده من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية – المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونة بشكل عام. ويتمشى هذا التعريف مع نص المادة / 1 أ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، والتي تشير إلى أن المعاهدة تعني اتفاقاً دوليا يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأيا كانت التسمية التي تطبق عليه. كما يعكس التعريف السابق وجود مجموعة العناصر التالية[1]:

أ- إن اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات مكتوبة

ب- إن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية من ضمنها( تونس، الجزائر، المغرب) والدول الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر منظمة دولية إقليمية

ج- إن موضوع اتفاقيات الشراكة يتماشى ومبادئ إعلان برشلونة، الذي يؤكد بدوره على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

د- إن الهدف ا لذي تسعى اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تحقيقه يتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة أو منطقة تجارة حرة في حوض البحر الأبيض المتوسط مع حلول عام2012 .

إن مفهوم اتفاقيات الشراكة في إطار بيان برشلونة يعني تحول الدول المتوسطية بشكل عام، والدول العربية - المتوسطية بشكل خاص، إلى اقتصاد السوق بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي قد تصحب عملية التحول هذه. وإذا كانت اتفاقيات الشراكة تعني للجانب الأوروبي ضمان سوق أوسع

[1]– مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو– مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية، العدد7 طرابلس، ليبيا، السنة الرابعة 2009، ص ص 48– 50.

لمنتجاتها، فإن العمل بموجب هذه الاتفاقيات يعني دخول الدول المتوسطية، لا سيما الدول العربية – المتوسطية، لمنافسة غير متكافئة، الأمر الذي يعني تحقيق فوائد للطرف الأقوى وتحقيق خسائر للطرف الأضعف. وطالما إن الهدف من الشراكة الاقتصادية- المالية يتمثل في إقامة منطقة للتجارة الحرة، بالتالي فإن برنامج عمل برشلونة يؤكد في هذا الشأن على أن التعاون الأوروبي- المتوسطي سيركز في هذه المرحلة على اتخاذ الإجراءات العملية لتطبيق اتفاقيات الشراكة، التي سينتج عنها إقامة منطقة للتجارة الحرة .كما أن التعاون الأوروبي – المتوسطي لإقامة منطقة التجارة الحرة، وفق برنامج عمل برشلونة، سيترتب عنه اتخاذ خطوات إجرائية تتمثل في الآتي:

أ- تنسيق القواعد والإجراءات في مجال الرسوم الجمركية، مع الأخذ في الحسبان تراكم قواعد المنشأ. ولكن في بعض الحالات الخاصة، يمكن إعطاء امتيازات إذا ما تطلب الأمر إيجاد حلول وقتية؛

**ب**- التوثيق بين معايير المقاييس، بحيث تتوافق المقاييس المتوسطية مع المقاييس الأوروبية؛

**ج**- إلغاء الحواجز التقنية التي لا مبرر لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية، مع ضرورة تبني إجراءات من شأنها المحافظة على توازن البيئة والالتزام بقواعد البيطرة وقوانين الإنتاج الغذائي، أي التحرير التدريجي المحدود للسلع الزراعية على أن لا تبدأ المناقشات الجدية لتحرير هذه السلع قبل عام 2002؛

**د**- التعاون بين المنظمات ذات الطابع الإحصائي، حتى يمكن إيجاد بيانات متاحة تعكس التنسيق الأوروبي – المتوسطي تجاه إقامة منطقة للتجارة الحرة؛

**هـ**- دعم التعاون الإقليمي والجهوي في إطار حوض البحر الأبيض المتوسط، مع عدم التأثير على أية مبادرات سابقة في هذا الشأن[1]؛

**و**- التحرير التدريجي في الخدمات في إطار الإلتزامات المقدمة في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATTs"؛

**ز**- إجراءات تعديلات تدريجية في إحتكارات الدولة ذات الصبغة التجارية بما يضمن بعد مضي خمسة سنوات من بدء سريان اتفاقية المشاركة مع عدم التمييز بين رعايا دول الإتحاد الأوربي من جانب، ورعايا الدول الأخرى الموقعة من جانب آخر في ظروف إنتاج السلع والخدمات وتسويقها[2]؛

**ح**- التقارب من اللوائح والقوانين الخاصة بالاتحاد الاوربي في المجالات مثل المنافسة ومكافحة الاحتكار والملكية الفكرية وغير ذلك من المجالات؛

**ط**- الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع أرقى المعايير الدولية في هذا المجال.

**الفرع الثاني: التبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي:**

أولا- واقع تجارة تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي: إن علاقات تونس والمغرب التجارية مع دول

[1] – مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، مرجع سابق، ص 50

[2]– عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص 290

الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، تعتبر موغلة في القدم، وبالتالي فهي سابقة لتاريخ إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري ليس لتونس والمغرب فقط، وإنما لبقية الدول المغاربية، وبالتالي ما الجديد الذي ستضيفه اتفاقيات الشراكة لتونس وبقية دول المغرب العربي.

إن ما قد تضيفه اتفاقية الشراكة الأورو– تونسية يتمثل في زيادة القدرة التنافسية، وبالتالي زيادة مستوى الصادرات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي في المجالات المختلفة بما في ذلك المنتجات الصناعية التي تملك فيها أوروبا ميزة تنافسية، لاسيما و أن فترة أربعة عشر عاما تعتبر كافية لتقييم المكاسب التي جنتها تونس من توقيعها للاتفاقية عام1995.

ويشير الجدول (2-12) أدناه إلى مؤشر التنافسية المغاربية بالمقارنة مع تركيا، التي تعتبر عضوا في عملية برشلونة، وكوريا التي حققت تقدما ملحوظا بالنسبة لبقية الدول النامية. ويلاحظ على الجدول (2–12) عموما الآتي:

أ– يعتبر الاقتصاد التونسي من أكثر الاقتصاديات المغاربية التي حققت مستويات عالية في مجالات التنافسية الجارية، والكامنة، والإجمالية، حيث يلاحظ تفوقها النسبي على بقية الدول المغاربية الأخرى في المؤشرات الثلاثة المشار إليها في الجدول (2–12) ، ويعزى هذا التقدم النسبي في مؤشر التنافسية للاقتصاد التونسي بطبيعة الحال لجدية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي انخرطت فيها تونس منذ إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 1995

**ب**– بالرغم من تفوق مؤشرات التنافسية الكورية الجنوبية، فإن تونس قد حققت مستوى قريبا جدا من المستوى الذي حققه الاقتصاد التركي وهو اقتصاد يطمح في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

**ج**– لكن لا يمكن قول نفس الشيء على مستوى تنافسية بقية الاقتصاديات المغاربية، حيث يلاحظ مثلا ضعف الاقتصاديات المغربية، والجزائرية والموريتانية مقارنة بكوريا الجنوبية وتركيا. إذن فمسيرة أربعة عشر عاما لم تحقق مستويات عالية لتنافسية الدول المغاربية التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكن الاقتصادين التونسي والمغربي مازالا يعتبران من أكثر الاقتصاديات المغاربية التي حققت مستويات تنافسية عالية، حيث لاحظنا إلى حد ما، تفوق مؤشرات التنافسية التونسية والمغربية على ما عداها من دول المغرب العربي الأخرى، التي لديها مزايا تنافسية في بعض الصناعات التحويلية، مثل: الملابس بالنسبة لتونس، والأسمدة والملابس بالنسبة للمغرب. كما تتسم بعض الصناعات التحويلية الأخرى بمزايا تنافسية ضعيفة، مثل الكيماويات غير العضوية(0.37)، والملابس غير الجلدية(0.67)، والمنتجات النسيجية(0.70) ، والمنتجات الأسمنتية (0.16) بالنسبة

لتونس، والكيماويات غير العضوية (0.72)، والملابس غير الجلدية(0.82) ، والمنتجات النسيجية (0.41) بالنسبة للمغرب[1].

إذا كانت (1) تمثل مستوى تنافسية كاملة، وعليه يلاحظ أنه كلما إرتفعت النسبة إقتربنا من مستوى متكامل من التنافسية ولقد حققت المغرب عموما مستويات أعلى من التنافسية مقارنة بتونس في عام 2002.

**الجدول رقم(2-12): مؤشرات التنافسية المغاربية بالمقارنة مع تركيا وكوريا**

الوحدة: %

| الدولة | مؤشرالتنافسية الجارية | مؤشرالتنافسية الكامنة | المؤشرالإجمالي للتنافسية |
|---|---|---|---|
| **تونس** | 0.49 | 0.34 | 0.42 |
| **المغرب** | 0.48 | 0.25 | 0.37 |
| **الجزائر** | 0.43 | 0.30 | 0.37 |
| **موريتانيا** | 0.36 | 0.15 | 0.26 |
| **تركيا** | 0.50 | 0.38 | 0.44 |
| **كوريا** | 0.68 | 0.72 | 0.70 |

**المصدر** : تقرير التنافسية العربية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 ، ص29.

وإذا كان الاقتصاد التونسي والمغربي قد حققا مستويات ملحوظة من التنافسية في بعض مجالات الصناعات التحويلية، فهل يعني ذلك نمو تجارتهما الخارجية والبينية بحيث يتمكنان من تقليص العجز في إطار ميزانيهما التجاريين ، خاصة مع الشريك التجاري الأكبر والمتمثل في الاتحاد الأوروبي، وعليه، فإنه سيتم التركيز على الآتي:

- مستوى التبادل التجاري المغاربي الأوروبي: حالتا تونس والمغرب.
- تطور التجارة المغاربية البينية.

ثانيا– مستوى التبادل التجاري المغاربي الأوروبي حالتا تونس والمغرب: تتسم الإقتصاديات المغاربية، وفق المنظور الماركسي بتبعيته لأوروبا، حيث إن معظم صادرات و واردات دول إتحاد المغرب العربي تتم مع دول الإتحاد الأ وروبي بشكل عام، والدول الأوروبية المطلة على البحرالأبيض_المتوسط بشكل خاص، بل إن فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأهم لمعظم دول إتحاد المغرب العربي . فالعلاقات التجارية المغاربية– الأوروبية تعكس، إلى حد كبير، السياق التاريخي الإستعماري، وبالتالي بينما تعتبر فرنسا الشريك التجاري الأكبر لتونس، والمغرب، والجزائر، يلاحظ أن إيطاليا تعتبر بدورها الشريك التجاري الأكبر لليبيا).

[1] – تقرير الاقتصادي العربي الموحد، منشورات صندوق النقد العربي، الكويت، 2008، ص ص325–327.

لكن أصحاب نظرية العولمة يؤكدون بدورهم على إحلال مفهوم علاقات الاعتماد المتبادل بدلا من علاقات التبعية، وبالتالي فإن إعتبار فرنسا أو إيطاليا أكبر شريك تجاري لدول اتحاد المغرب العربي وهذا راجع إلى حاجة هذه الدول إلى بعضها البعض، عليه فالدول المغاربية في حاجة ماسة إلى السلع والخدمات الأوروبية التي لا تتوفر لديها، وأن الاتحاد الأوروبي يعتبر في المقابل في حاجة إلى نفط الجزائر وليبيا والمنتوجات الزراعية والسمكية لتونس والمغرب وموريتانيا ولقد لاحظنا من خلال وصف وتحليل اتفاقية الشراكة الأورو – تونسية، أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تحقيق التكامل التجاري ليس فقط بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، ولكن أيضا بين الدول المغاربية نفسها وذلك من خلال تأكيد الاتفاقية على زيادة مستويات التجارة البينية.

**الشكل(2-2) : الصادرات والواردات التونسية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات**

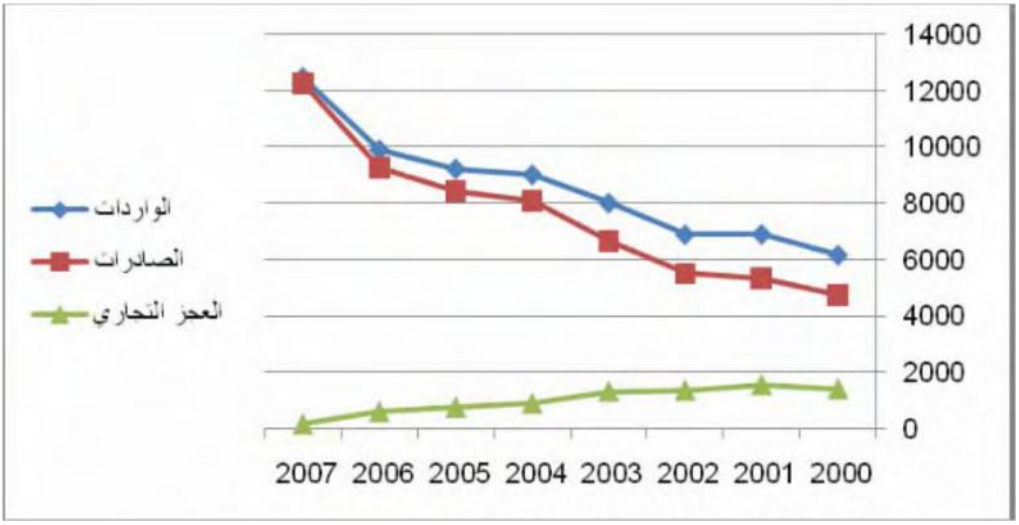


**Source:** UN Comtrade Publication, For http://www.un.org/arabic

**الشكل (2-3): تطور الواردات التونسية من أبرز الشركاء التجاريين بملايين الدولارات**

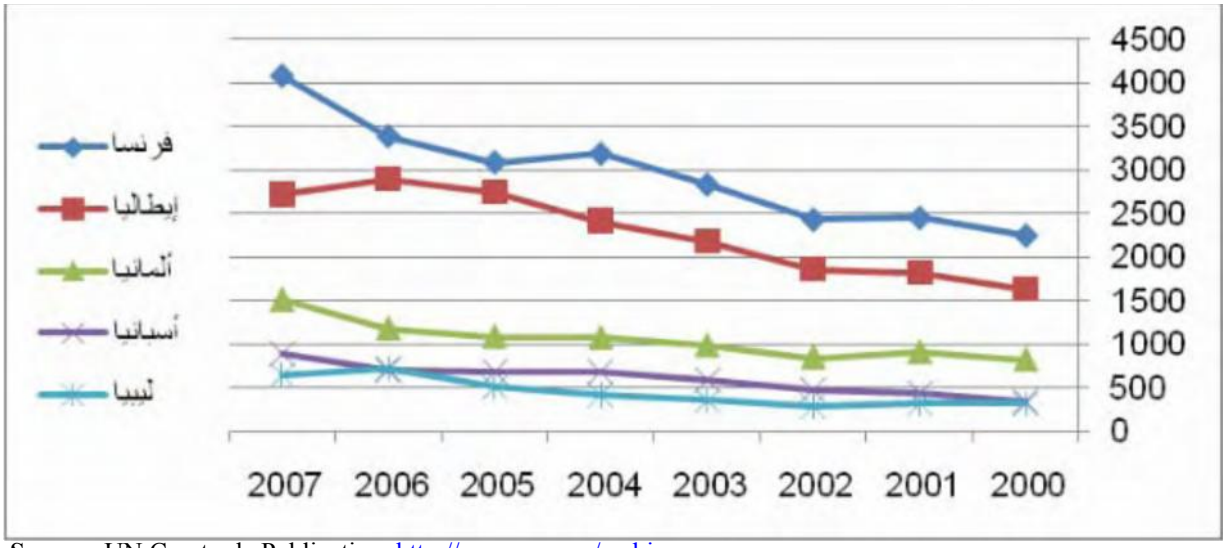


**Source:** UN Comtrade Publication, http://www.un.org/arabic .

**الشكل(2-4): تطور الصادرات التونسية إلى أبرز الشركاء التجاريين بملايين الدولارات**

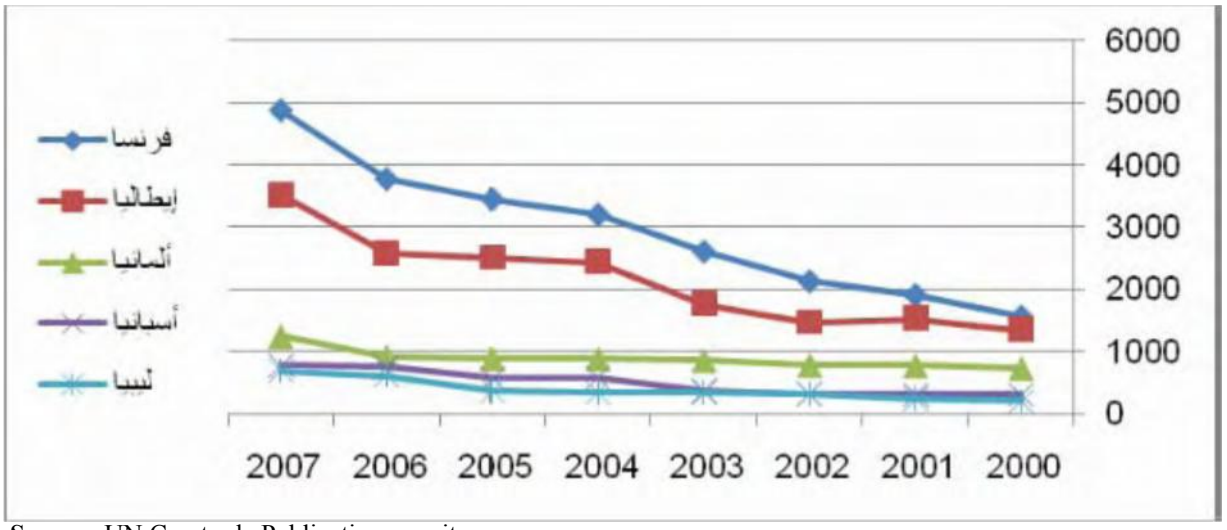


**Source:** UN Comtrade Publication, op cit .

**الشكل( 2-5): الصادرات والواردات المغربية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات**

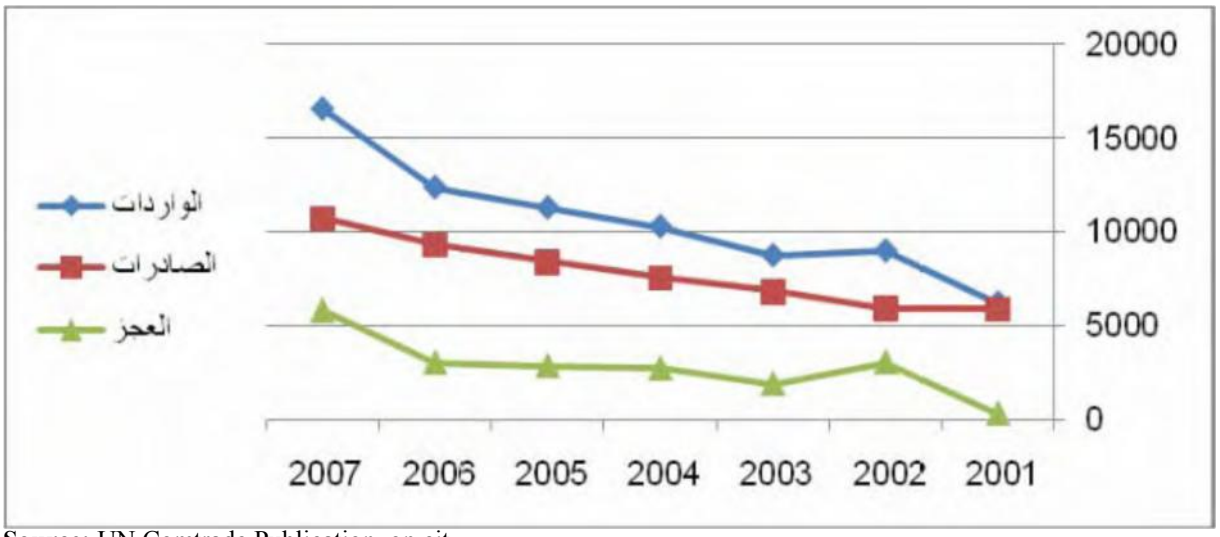


**Source:** UN Comtrade Publication, op cit .

وفي هذا السياق يلاحظ أنه بينما تشير الأشكال((2-2)، (2-3)، (2-4)) إلى العلاقة التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي، فإن الشكل (2-5) يشير بدوره إلى صادرات وواردات المغرب إلى ومن الاتحاد الأوروبي. إن تفحص الأشكال السابقة يقودنا إلى إستخلاص التالي:

أ- إن واردات كل من تونس والمغرب تزيد على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من قيام هاتين الدولتين بإصلاحات اقتصادية جادة ترتبت عنها آثار اجتماعية ملحوظة[1]، فاتفاقيات الشراكة من المفترض أن تزيد من قدراتهما التصديرية، لاسيما وأنهما كانتا من الدول السباقة لإبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. لكن مسيرة ثلاثة عشر عاما في مجال الإصلاحات الاقتصادية لم تشر بعد إلى جني الثمارالتي تطمح إليها الدول المغاربية بشكل عام وتونس والمغرب بشكل خاص.

ب- لكن عند مقارنة الشكل (2-2) بالشكل(2-5) ، يتضح أنه بينما نجحت تونس في تقليص الفارق، إلى حد كبير، بين حجم الصادرات والواردات مع أوروبا، يلاحظ أن المغرب لم تنجح في تحقيق ذلك، الأمر الذي نتج عنه زيادة وارداتها على صادراتها بشكل ملحوظ .فبينما تقلصت الهوة بين منحنى الصادرات و منحنى الواردات التونسية إلى ومن الاتحاد الأوروبي، يلاحظ حدوث العكس بالنسبة للعلاقة التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

ت- بالرغم من أن الأشكال من (2-2) إلى (2-5) تشير عموما إلى زيادة معدلات تصدير كل من تونس والمغرب إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل مضطرد يعكس إلى حد كبير علاقة خطية، "Linear Relationship" فإن زيادة النمط الاستهلاكي لهاتين الدولتين أدى في المقابل إلى زيادة وتيرة الواردات،

[1] – تقرير التنمية البشرية، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص ص 292-293.

الأمر الذي أوجد هوة بين منحنى الواردات والصادرات لكليهما. لكن الوضع التجاري، كما لاحظنا يعتبر أفضل حالا في تونس منه في المغرب، حيث يلاحظ أن هذه الهوة تعتبر أضيق في الحالة الأولى منها في الحالة الثانية.

ث- بالرغم من أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يصل الآن إلى سبع وعشرين دولة، فإن التبادل التجاري الأورو- مغاربي مازال متركزا في دول تقليدية مجاورة لها على الساحل الشمالي لحوض البحر الأبيض المتوسط، لاسيما فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا .فالشكلان (2-3) و (2-4) يشيران إلى أن فرنسا وإيطاليا وأسبانيا كانتا ومازالتا تعتبران من أكبر الشركاء التجاريين لتونس. كما إن فرنسا وأسبانيا وإيطاليا تعتبر أيضا من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، والجزائر. لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت محل فرنسا بالنسبة للصادرات الجزائرية، وأتت في الترتيب الثالث بالنسبة للواردات الجزائرية، الأمر الذي يشير إلى دخول الولايات المتحدة كمنافس لفرنسا في المغرب العربي.

ج- يشير الشكلان (2-3) و (2-4) عموما إلى ليبيا كشريك تجاري هام بالنسبة لتونس، حيث يلاحظ إن منحنى الصادرات والواردات التونسية إلى ومن ليبيا قد زاد بشكل مضطرد، إلى درجة أنه ينافس أسبانيا. فالتجاور الجغرافي والتكامل والتداخل الاقتصادي إلى جانب توفر الإرادة السياسية كلها تعتبر عوامل قد ساهمت في زيادة معدلات التبادل التجاري بين كل من تونس وليبيا منذ فترة زمنية طويلة تسبق بطبيعة الحال إبرام تونس لاتفاقية الشراكة مع الا تحاد الأوروبي عام1995 فاليبيا ليست طرفا في عملية برشلونة، وبالتالي يتم إستبعاد إحتمال تأثير اتفاقية الشراكة الأورو- تونسية على زيادة التبادل التجاري بينهما.

ح- لكن وصف وتحليل تأثير إتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية على زيادة مستويات التجارة الخارجية بين أطرافها لا يكتمل إلا بدراسة البعد الكيفي لهذه العلاقة . فإتفاقيات الشراكة كما لاحظنا، يفترض أن تزيد من القدرة التنافسية للدول المغاربية في مجالي السلع والخدمات، وبالتالي يفترض أن تزيد قدرة هذه الدول في مجال المنتجات الصناعية بحيث تنتقل من مرحلة الإعتماد على تصدير سلع أولية إلى تنويع صادراتها بحيث تمتد لتشمل السلع المصنعة ونصف مصنعة، ويلاحظ في هذا السياق أن الشكل (2-6) يشير إلى تطور الصادرات الصناعية بالنسبة للدول المغاربية الثلاث الموقعة والمصدقة على إتفاقيات الشراكة مع الإ تحاد الأوروبي. فمن الواضح أن إتفاقيات الشراكة الأورو- تونسية، والأورو- مغربية قد ساهمت في زيادة مستوى صادرات هاتين الدولتين من المنتجات المصنعة. فبينما زادت الصادرات المصنعة بالنسبة لتونس من69% عام 1990 إلى 78% عام 2004، يلاحظ أن المغرب قد زادت معدلات تصديرها على التوالي من52% إلى 69% كما يلاحظ في المقابل تدني مستوى صادرات تونس والمغرب من المنتجات الأولية وذلك لصالح تصدير المنتجات الصناعية من 31% إلى 22% بالنسبة لتونس، ومن 48%إلى 31% بالنسبة للمغرب. لكن المغرب تقدمت على تونس في مجال تصدير التكنولوجيا المتقدمة، حيث وصلت إلى 10% من إجمالي صادراتها الكلية، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز 5% في تونس،

و1% في الجزائر والتي ظلت معتمدة على تصدير النفط والغاز اللذين وصل معدلهما إلى 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية عام 2004 ولعل ذلك راجع لتأخر الجزائر في إبرام إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى عام 2002 عكس المغرب وتونس.

**الشكل (2-6): معدل تطور الصادرات المغاربية من السلع المصنعة**

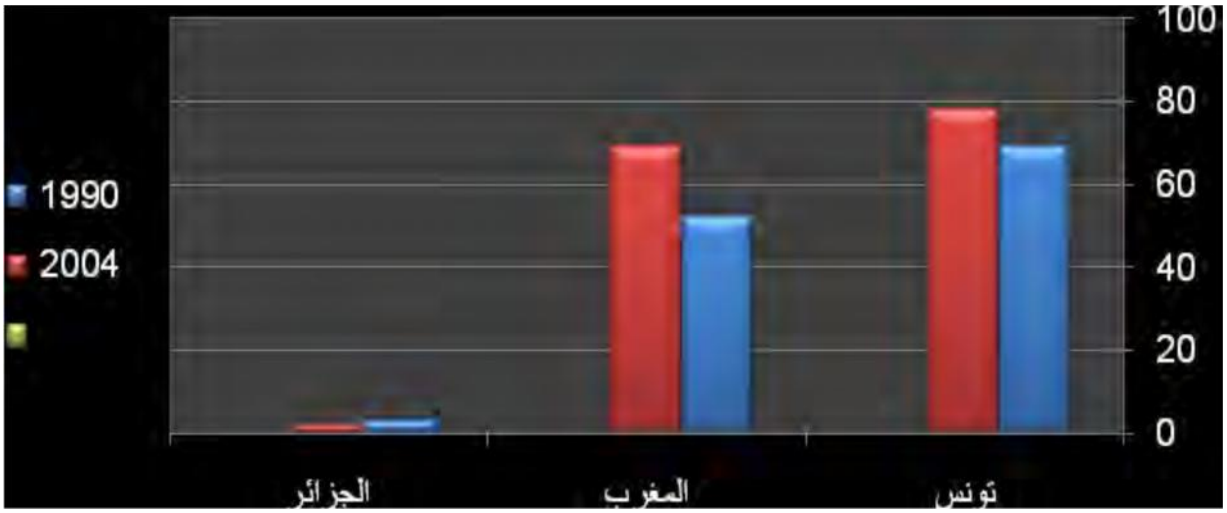


**المصدر**: مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع–السنة الرابعة، 2009، ص 77 .

## المطلب الثالث: إنعكاسات الشراكة على التجارة البينية لدول المغرب العربي

طالما أن الإ تحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأهم للدول المغاربية، عليه أن يلاحظ أن ذلك قد ينعكس سلبا على التجارة المغاربية البينية . لكن اتفاقيات الشراكة لا تؤكد فقط على أن هدفها يتجسد في زيادة معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي، ولكن هدفها يمتد ليشمل تحقيق التكامل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي حتى يمكن في نهاية المطاف تحقيق منطقة التجارة الحرة الأورو – متوسطية مع حلول عام 2012، وطالما أن تونس والجزائر والمغرب قد وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعليه يلاحظ أن الشكل(2-7) أدناه يشير إلى أن معدلات التبادل التجاري لهذه الدول الثلاث مع شمال أفريقيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

**الشكل(2-7) : نسبة واردات وصادرات تونس والمغرب والجزائر من الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال السنوات (1995-2007)**

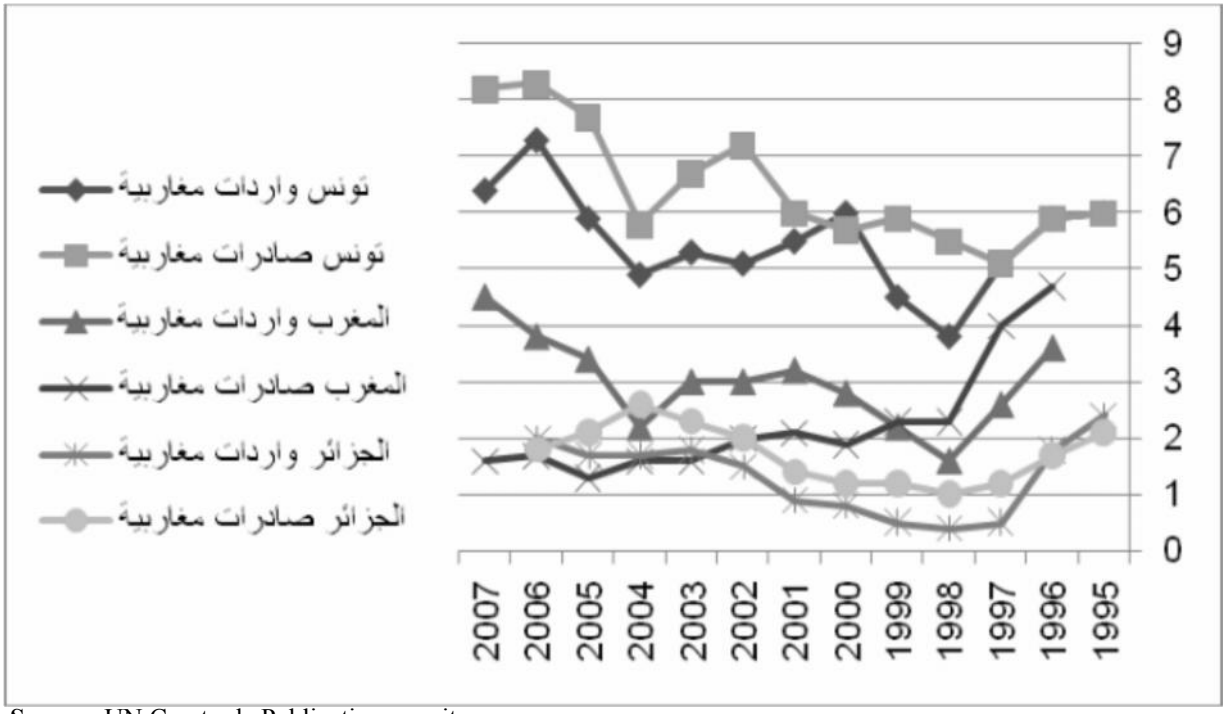


**Source:** UN Comtrade Publication, op cit .

ومن خلال بيانات هذا الشكل يمكننا ملاحظة التالي:

أ- إن معدل التجارة البينية المغاربية يعتبر محدودا جدا بالنسبة للجزائر، والمغرب، وتونس .ويشير الشكل(2-7) مثلا إلى أن أعلى نسبة للواردات المغاربية قد سجلتها تونس، حيث وصل متوسط هذه الواردات خلال 2007 إلى 4.6% من إجمالي تجارتها العالمية، يلاحظ – السنوات،1995 أن أدنى نسبة قد سجلتها الجزائر التي وصل متوسطها خلال السنوات 1995-2006 إلى 1.17% فقط.

وما يمكن قوله بالنسبة للواردات المغاربية يمكن تأكيده بالنسبة للصادرات المغاربية، حيث يشير الشكل(2-7)عموما إلى تدني هذه النسبة بالنسبة للدول الثلاث. وبالرغم من ارتفاع معدل الواردات والصادرات التونسية إلى شمال أفريقيا بشكل عام فإنه يلاحظ أن معظم تجارة تونس البينية تتركز على ليبيا، التي تعتبر خامس شريك تجاري لتونس على مستوى العالم ككل؛

ب- إتسام التجارة البينية المغاربية بالتذبذب، الأمر الذي يعني تأثرها بعوامل بيئية مختلفة قد لاتمت بصلة للأهداف التي تؤكد عليها اتفاقيات الشراكة الأورو – مغاربية . فمثلا سابقة وجود تأثير ملحوظ للمتغير السياسي على تجارة ليبيا مع كل من تونس والمغرب، حيث توقف التبادل التجاري بالكامل بين هذه الدول أثناء فترات توتر العلاقات السياسية.

ج- إن ارتفاع معدلات التجارة البينية لكل من تونس والمغرب وانخفاض هذه المعدلات بالنسبة للجزائر قد يكون مرده تنوع صادرات هذين البلدين مقارنة بالجزائرالتي مازال إقتصادها ريعيا في المقام الأول . فنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي إنخرطت فيها كل من تونس والمغرب منذ توقيعهما لإتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يلاحظ تنوع صادراته إلى درجة ما وأن جلها يتكون من المنتجات الصناعية.

د- بينما تعتبر ليبيا والجزائر من أبرز الشركاء التجاريين لتونس، يلاحظ أن تونس والجزائر تعتبر من أبرز الشركاء التجاريين للمغرب، و أن وتونس والمغرب تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للجزائر. إذن بالرغم من تدني معدلات التبادل التجاري البينية بين الدول المغاربية، فإنه يلاحظ أن مستويات التبادل التجاري بينها مازالت ملحوظة.

من خلال ماسبق نلاحظ أن الدول العربية وخاصة المغاربية ستتحمل تكاليف تكييف وتقويم إقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته، وهذا ناتج عن[1]:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الإتفاق المبرم مع كل دولة على إنفراد.
- إحترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الثقافية والصناعية.
- تحرير الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال.
- إن تبكير كل من تونس والمغرب في إبرام اتفاقيتي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يشير بوضوح إلى تصميم وجدية ملحوظة في القيام بالإصلاحات الاقتصادية ، وعليه فإن تأخر الجزائر في إبرام الإتفاقية يدل بدوره على تجنب الإلتزام بالأجندة الأوروبية.
- إن إتفاقيتي الشراكة مع كل من تونس والمغرب قد صاحبهما إنخراط جدي في القيام بإصلاحات إقتصادية، نتج عنها في نهاية المطاف إرتفاع مستوى التنافسية وتنوع صادراتهما، لاسيما في مجال المنتجات الصناعية التحويلية.
- إن أوروبا تعتبر الشريك التجاري الأكبر لدول اتحاد المغرب العربي، ليس فقط بسبب إبرام إتفاقيات الشراكة، ولكن أيضا بسبب إعتبارات جغرافية وسياسية و استراتيجية. لكن من الواضح أن إتفاقيات الشراكة قد عززت، أوعلى الأقل قد حافظت على أواصر العلاقات التجارية القائمة مع معظم الدول المغاربية.
- بالرغم من تأكيد اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية على ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي، فإن بيانات هذه الدراسة تشير إلى زيادة معدلات التبادل التجاري التونسي-

[1] - جمال عمورة، مرجع سابق، ص 153.

الليبي مع العلم أن ليبيا لم توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، واستمرار تدني مستويات التجارة البينية المغاربية، خاصة الجزائرية– المغاربية، من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس فقد تنتج بعض الآثار الإيجابية والسلبية على التبادل التجاري لدول المغرب العربي نلخصها فيما يلي:

**الفرع الأول: الإيجابيات**

لو نظرنا إلى المشروع الأورومتوسطي نظرة اقتصادية بحته، دون إعتبارات أخرى فإنه يمكننا القول بأن للمشروع بعض الإيجابيات، لكن أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مشبوهة بمخاطر، ومن أهم إيجابيات المشروع مايلي:

أ– تحقيق بعض المكاسب الإقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات، لتنمية اقتصاد المنطقة سواء من حيث تأمين الموارد أو توفير أسواق مختلفة؛

ب– توفير صيغة بديلة لدعم اقتصاديات المنطقة وتخفيف العبئ المترتب على إقتصاديات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛

ت– تنمية التعاون الإقليمي والتكنولوجي مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات الإتصال، وبحث بدائل الطاقة بجانب السياحة والطب وتطوير مصادر المياه؛

ث– إن إحدى أهم الايجابيات تحدي الشرق أوسطية كمشروع إقليمي بالنسبة للدول العربية، هو إعطاء مكنة لهذه الأخيرة لإعادة النظر في مسارها التكاملي للوقوف على مواطن الضعف فيه، ومن ثم تنظيم وتجميع صفوفها لبدأ التعاطي مع هذا المشروع من منطلق التوحد والقوة وليس من باب الفرقة والتفكك، خاصة وأن مشروع مفروض ، إذا جانبها الصواب في التعاطي معه فسوف لن يحترم حتى هويتها، وما بالنا بمسارها التكاملي، ويهدد آلياتها القائمة وفي مقدمتها جامعة الدول العربية؛

ج– وفي ختام مداخلته، اعتبر السيد الخبير مصطفى صالحين الهوني بأن التكامل الاقتصادي الدولي يعتبر خيارا إستراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم للأقطار المساهمة، وتتضح أهمية التكامل في توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الانتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، كذلك فتح قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية في مواجهة التطورات العالمية. ودعا الى ضرورة أن يتم التكامل بناء على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل وخلق ثقافة ايجابية بين مواطني أقطار المغرب العربي تواكب الارادة السياسية خاصة وأن البنية التشريعية قد تم تحقيقها من خلال معاهدة اتحاد المغرب العربي[1]؛

[1] – مصطفى الصالحين الهوني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي– الاجتماعي– الثقافي الندوة السادسة، تونس، 2007/05/31، ص 7.

ح- اتساع الأسواق: حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الانتاجية خاصة بعد تقدم وانشاء نشاطات الشراكة المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة[1]؛

خ- امكانية التخصص بين الأطراف المساهمة بناء على المزايا والمواد المتوفرة لكل طرف وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الانتاجية والخدمية؛

د- المقومات المالية والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة اذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة على مستوى المنطقة المتكاملة؛

ذ- حرية انتقال عناصر الانتاج ويعني ذلك بتيسير انتقال عناصر الانتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل؛

ر- الاختناقات الاقتصادية للأقطار المساهمة وطرق معالجتها بأساليب حديثة ومتطورة، مما يجعل دور التكامل مفيدا لكافة الأطراف، ولعل مشكلات الغذاء والماء والبطالة وغيرها تأتي في مقدمة هذه الاختصاصات؛

ز- تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثماراتالخارجية وهذا كما أبرز بأن منطقة المغرب العربي تعيش اليوم مرحلة حاسمة على مستوى العلاقات البينية والاقليمية والدولية معتبرا تنمية الشراكة من أهم الدوافع لتنشيط الاستثمار ودعم التبادل التجاري والنهوض بالتشغيل، وبين أن بعث هذا الاتحاد يمثل عنصرا هاما في مسيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية والمساهمة في ارساء علاقات دولية واعدة، مؤكدا أن المرحلة الحالية تحتم تكثيف العمل المشترك لأن عمل الاتحاد في الفترة المقبلة يرتكز أساسا على دعم القدرة التنظيمية الهيكلية للمؤسسة المغاربية بما يضمن لها المزيد من النجاعة والخروج بالتالي من محيطها المحلي الى المحيط الدولي، وكذلك العمل على تكريس الاندماج الاقتصادي المغاربي لاكتسابه مزيدا من النجاعة التي لن تتحقق دون تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثمارات الخارجية[2]؛

ط- تحسين القدرات المالية المصرفية وتوفير المعلومات وآليات التحويل، لتسهيل التبادل التجاري[3]؛

**الفرع الثاني: السلبيات**

يحلل "المديني" بالتفصيل إتفاقيات الشراكة التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع الدول العربية واحدة تلوى الأخرى، بدلاً من أن يتم التفاوض معها جماعياً. وهذا ما حصل مع تونس ثم المغرب، والجزائر. ولا شك أن منهج التفاوض الثنائي هو المنهج الصهيوني عينه في التعامل مع العرب يترك سلبيات ومخاطر

[1] – المرجع السابق، ص8.

[2] – الهادي الجيلاني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال، الندوة السادسة تونس 2007/05/31، ص9.

[3] – عبد الرؤوف بن غزالة، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور اتحاد المصارف المغاربية في الاندماج المصرفي والمالي، الندوة السادسة، تونس 2007/05/31، ص 9.

عدة، وهذا ما يضعف القوة التفاوضية إتجاه التكتل الأوروبي، مما يقلص من إيجابيات القرارات التي تخدم دول المغرب العربي.

إذا كانت التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي لم تتجاوز نسبة 3% خلال الخمس سنوات الأخيرة، فإن إتفاقية الشراكة التي أبرمتها هذه البلدان مع الإتحاد الأوروبي والتي تنص على تحرير التجارة في المواد غير الزراعية، في غضون 12 سنة، تستبعد حرية دخول المنتجات الزراعية المغاربية إلى السوق الأوروبية، وتتضمن محاصرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وتشجيع الهجرة المعاكسة، هذه الإتفاقية تبدو تعاقداً بين طرفين غير متكافئين على جميع الصعد الإقتصادية والتكنولوجية والتجارية والسياسية، وستحول المغرب العربي إلى مجرد مصب أي سوق للسلع الإستهلاكية الوافدة من بلدان أوروبا – كما أن هذه الإتفاقية ستكون لها إنعكاسات سلبية على الصناعات المغاربية المحلية، حيث يقر المحللون الإقتصاديون المهتمون بالشأن المغاربي إلا أن أكثر من ثلث المصانع المغاربية ستقفل بمجرد رفع الحواجز الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية، فضلاً عن أكثر من مئات الآلاف من العمال سيحالون على البطالة.

– ونظراً للمعوقات السياسية والإقتصادية والتجارية سواء منها ذات المنشأ الأوروبي، أو ذات المنشأ المغاربي، فإن الشراكة الأوروبية – المغاربية ستبقى مشروعاً بلا مستقبل، وبلا تأثير يذكر على المشاكل الحيوية والمصيرية على المجتمعات المغاربية، مثل التحرك نحو الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني الحديث بالتلازم مع بناء دولة الحق والقانون وعصرنة الإقتصاد، وحل المشاكل والصراع الإقليمي، أي أنها في المحصلة النهائية "زواج أبيض" على حد قول الباحثين الفرنسيين بياريس هيبو ولويس مارتيناز.

وفي الأخير وفي إطار التقسيم الدولي للعمل نجد دول المغرب العربي تتخصص حسب بنية صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر و تصدير المواد الأولية و بعض المنتجات المصنعة النسيجية و الغذائية بالنسبة لتونس و المغرب .ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري بالنسبة للدول المغاربية الخمسة سواء تعلق الأمر بوارداتها أو صادراتها، حيث تتراوح حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات المغاربية ما بين 70% و 75% خلال التسعينات، في وقت أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تكاد تكون هامشية 4.1 % بالنسبة للصادرات الأوروبية و 4.4 % بالنسبة لوارداتها. و هو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين، كما يعكس التوجه الأوروبي الحذر فيما يخص فتح أسواقها للمغرب العربي، كما أن انفتاحها هذا يبقى قائما أساسا في إطار المنطق التجاري .فالمحتمل هو عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي على المدى القريب بالرغم من التوقيع على اتفاقيات الشراكة و إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حدود عام 2010 و هذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي على التكيف السريع مع متطلبات هذه

الشراكة بينما يتوقع تغييراً بالزيادة في حجم صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المغاربية بسبب إلغاء الحواجز الجمركية من جهة و الحفاظ على مرتبتها التنافسية مع أمريكا من جهة أخرى.

إن التسريع في عملية إقامة منطقة تبادل حر أوروبية - مغاربية ، بإمكانها العمل على تضخيم المشكلات التي تعيق نمو المبادلات البينية في المنطقة المغاربية .فبناء سوق كبير مغاربية ضروري من اجل تحسين قدرة جاذبية المنطقة لتدفقات رؤوس الأموال الأوروبية العمومية و الخاصة و تحضير اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي لمتطلبات التبادل الحر مع أوروبا .و هذا يتضمن ضرورة تعاون دول المغرب العربي من أجل التسيير الجماعي للمرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة تبادل حر أوروبية – مغاربية

إن إنشاء منطقة تبادل حرة و تجسيدها التدريجي على أرضية الواقع بالتعامل التجاري للمنتجات الصناعية في بادئ الأمر ثم التحرير التدريجي للخدمات و اعتماد التعامل في المنتجات الزراعية بطريقة الحصص حسب ما تقتضيه اتفاقيات الشراكة سيكون له آثارا على اقتصاديات الدول المغاربية سواء على مستوى التوازنات الكلية أو الجزئية.

وكتقيم لتأثير الشراكة على الصادرات الجزائرية[1]، حيث أفضى التقييم الخاص بأثر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين 2006 و2007 إلى الإقرار بأنه ورغم مرور 28 شهراً من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ فإن حجم صادراتنا نحو الاتحاد الأوروبي من المواد الفلاحية والمواد الفلاحية المحولة سجلت تراجع بنسبة 14% في 2007 مقارنة بسنة 2006.

وأرجعت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في تقييمها الخاص بأثر اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي سبب تراجع حجم صادراتنا نحو الاتحاد إلى جهل المصدرين الجزائريين بالإجراءات الخاصة بمجال تصدير المنتوجات الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منها المواد المعنية بالتفكيك الجمركي، والفترات الزمنية المعنية بالتفكيك، بالإضافة الى وجود منتوجات فلاحية جزائرية لا تستجيب للمقاييس وأخرى لا تحترم المدة المفروضة من طرف السوق الأوروبية.

كما أثرت حسب نفس المصدر مسألة التكافؤ بين الدولار والأورو بين 2006 و 2007 على النتائج المحصلة. ولتدارك الأمر بادرت الوكالة حسب التقرير الذي أصدرته حول الموضوع، إلى وضع دليل تحت تصرف المصدرين لإعلامهم بالإجراءات التعريفية المطبقة على المنتوجات الفلاحية، والمنتوجات الفلاحية المحولة ومواد الصيد في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة الى مرافقة المصدرين من خلال الإعلام وتأهيلهم في مجال الرزم والتعبئة ودفعهم الى الاستجابة للمقاييس الدولية للتكييف مع الاحتياجات ومتطلبات النوعية الخاصة بالسوق الأوروبية.

[1] – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لجريدة المساء، على الرابط الإلكتروني: http://www.el-massa.com/ar/content/view/4743 نظر في 2011/10/04

وبلغت نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات باتجاه الاتحاد الأوروبي 66.89 % من مجموع صادراتها خارج المحروقات خلال 2007[1].

وتمثل المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية المحولة 88.4% من إجمالي الصادرات أهمها التمور بقيمة 92.18 مليون دولار وهي تمثل نسبة 68.83% من مجموع التمور المصدرة نحو مختلف دول العالم، وعرفت المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية المحولة التي لم تستفد من مزايا الحصص التفاضلية تراجعا في التصدير بنسبة 64.27% خلال 2007 مقارنة بـ2006، في حين أن المنتوجات الفلاحية المصدرة التي استفادت من الحصص التفاضلية مثلت 08.71% من مجموع الصادرات الفلاحية المحولة ويفيد التقرير أن المواد الفلاحية المصدرة كان بإمكانها الاستفادة من هذه المزايا لو أنها صدرت خلال الفترة المعنية بالتفكيك ومثال عن ذلك البطيخ الطازج الذي يستفيد من تخفيضات تقدر بـ100% في حال تصديره بين الفترة الممتدة بين الفاتح نوفمبر و31 مارس في حين أن 40.326 طن من هذا المنتوج تم تصديره خلال شهر جوان الماضي. ومن مجموع 11 منتوجا خاضعا للحصص التفاضلية تم تصدير 2 فقط يتعلقان بالعجائن الغذائية والكسكسي بنسبة 58.2% من مجموع الصادرات. ومثلت المنتوجات الصيدية المعفية من الحقوق الجمركية في اطار التصدير نسبة 42،1% من مجموع الصادرات وسجلت ارتفاعا في القيمة والكمية خلال 2007 مقارنة بـ2006، وأهم المنتوجات المصدرة هي الجمبري بـ21.66% من مجموع صادرات القطاع بقيمة 25،8 مليون دولار وهي تمثل قيمة ما يقارب 88.99% من صادراتنا نحو مختلف دول العالم.

وتمثل المنتوجات الصناعية المصدرة حسب نص التقرير والمعفية كليا من الحقوق الجمركية نسبة 70.93% من مجموع صادراتنا باتجاه الاتحاد الأوروبي مسجلة بذلك ارتفاعا بـ64.23% خلال 2007 مقارنة بـ2006 وأهم المواد المصدرة في 2007 هي مشتقات المحروقات والمواد المنجمية والنفايات الحديدية وغير الحديدية[2].

وعليه يمكننا القول في نهاية هذه الدراسة بالقبول الجزئي للفرضية المثارة في المقدمة. فبيانات هذه الدراسة تشير إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي حتى قبل إبرام هذه الاتفاقيات، وعليه فإن إبرامها من قبل تونس، والمغرب، والجزائر، إن لم يزد من مستوى معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي أكثر مما كان عليه، فإنها على الأقل تحافظ على استمرارية ارتفاعها. ويبرز تأثير اتفاقيات الشراكة عموما على تونس أكثر من المغرب، حيث تمكنت الأولى من تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري بوتيرة أسرع من بقية الدول الأخرى. كما أن تأثير اتفاقيات الشراكة يبرز أيضا في تنوع صادرات كل من تونس والمغرب، خاصة في مجال الصناعات التحويلية التي أصبحت تشكل أكثر من ثلثي صادراتهما. لكن ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو– مغاربي لم يصاحبه ارتفاع كبير في إطار

[1] – المرجع السابق.

[2] – المرجع السابق.

التجارة البينية، حيث لاحظنا اتسام هذا التبادل بالزيادة الهامشية من ناحية، والتذبذب من حيث الزيادة والنقصان خلال السنوات 1997-2007 من ناحية أخرى. لكن معدلات التبادل التجاري الليبي– التونسي تشير إلى إمكانية زيادة معدلات التجارة البينية في حالة توفر الإرادة السياسية. ومما سبق يمكننا القول، بالقبول الجزئي لفرضية الدراسة، وعليه يلاحظ وجود تأثير لإتفاقيات الشراكة الأورو – مغاربية على ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو – مغاربي أكثر من تأثيرها على ارتفاع معدلات التجارة البينية.

## خلاصة الفصل:

رغم أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي، و الدور الذي تلعبه في رفع مستوى الأداء الإقتصادى وصولا إلى مستوى تنموي ملحوظ، إلا أن تجارتها لم ترقى للمستوى الذي يعود بالنفع من أهميتها، بل وصفت بالتجارة المحتشمة مقارنة بتجارتها الإجمالية، وتكاد تكون معدومة فيما بينها (ليبيا، موريتانيا)، رغم التطور الذي شهدته التجارة البينية لدول المغرب العربي في فترة الدراسة(1997–2007)، إلا أن هذا التطور لمس القيمة المطلقة ولم يعرف زيادة في تجارتها البينية، وكان النصيب الأكبر من تجارتها مع الإتحاد الأوروبي كتكتل والولايات المتحدة الأمريكية كدولة.

بالإضافة إلى انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية عليها والتي أخذت منحى التحيز القطري لكل دولة على مصلحة الإتحاد المغاربي، وتبقى النتائج الإيجابية من هذه الشراكة محفوفة بالمخاطر.

# الفصل الثالث:

# معوقات التبادل التجاري وسبل معالجته

## مقدمة الفصل:

هناك فرصة كبيرة بين دول المغرب العربي لزيادة المبادلات التجارية البينية وخاصة وأن دول المغرب العربي بها تنوع كاف ومقنع من المنتجات المختلفة، إضافة إلى الموارد التي تستحوذ عليها المساحة الإجمالية لهذه الدول. ولكن الأمر يتطلب زيادة تفعيل مبادلاتها في ما بينها والسعي لتوحيد سياستها التجارية وتوحيد أسعار صرف عملاتها، وإعطائه فرصة أكبر للتجارة عن طريق القطاع الخاص ليقوم بدوره في زيادة حرية التجارة بين هذه الدول، وإزالة العقبات التي تحول دون زيادة مبادلات التجارة البينية، لأن إزدياد حجم تجارتها البينية يحقق مزايا واسعة تستفيد منها كافة هذه الدول فهي السبيل الأمثل لتحقيق النمو وما يتبعه من تنمية في كافة المجالات. لهذا يجب التعرف على المعوقات التى تحول دون ارتقاء التجارة البينية لهذه الدول، والتحديات التي تقف في وجهها سواء كانت داخلية أو خارجية والعمل على إزالتها.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول معوقات التجارة البينية لدول المغرب العربي والتحديات التي تواجهه، وفي المبحث الثاني مقترحات لإزالة المعوقات وسبل معالجة التحديات التي تحول دون تطورها.

## المبحث الأول: معوقات التبادل التجاري

يتناول هذا الجزء من الدراسة المعوقات والتحديات لمنطقة المغرب العربي التي تدخل بشكل مباشر أوبصفة غير مباشرة في التأثير السلبي على بناء القطاع التجاري وتحسين مستوى المبادلات التجارة البينية لدول المغرب العربي، رغم الإصلاحات التي قامت بها دول المغرب العربي، إلا أنها بقيت تعاني من تواضع حجم المبادلات لتجارتها البينية مقارنة بتجارتها الإجمالية والتي لاتتعدى نسبة 3%، وتتمثل هذه المعوقات في المجالات السياسية والإقتصادية، بالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تعاني منها دول المغرب العربي وهي كما يلي

### المطلب الأول:المعوقات السياسية

ما يلفت للنظر إلى تأثير العلاقات السياسية المجاورة على التجارة فمثلاً تجارة ليبيا مع الجزائر البينية ضعيفة جداً لكن كلا الدولتين تجارتهما مع تونس جيدة، وكذلك نجد تجارة المغرب مع سوريا أفضل من تجارتها مع الجزائر. رغم التنوع التي تزخر به دول المغرب العربي، إلا أن تجارتها البينية محتشمة، وهذا نتاج لوجود مجموعة من المعوقات السياسية التي تحول دون تقدم مسار التعاون التجاري بين دول المغرب العربي وتعمل على تخفيض نسبة التبادل التجاري بينها وينبغي التعرف عليها من أجل إزالتها ودعم جهود التجارة البينية في المغرب العربي بشكل خاص وصولا إلى التكامل المغرب العربي والمتمثلة في:

**الفرع الأول: طبيعة النظم السياسية**

تمثل الاختلافات بين النظم السياسية، وترتيب أولوياتها أحد العوائق الأساسية، حيث إن تلك الدول لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد أن درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو إختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية[1].

كما أن النظام يتحكم حتى في تدفقات الأموال والسلع والخدمات، ويقدم القطاع الخاص نسبا ضئيلة تتراوح ما بين 12%-20% في دول المنطقة رغم دعاوى التحرير الاقتصادي، فلا زال النظام الحاكم هو المحور الوحيد لإدارة علاقات تلك الدول دونما السماح لأطراف أخرى بالمشاركة. إذ تخضع العمليات التكاملية من استثمارات أو اتصالات أو انتقالات في كافة المجالات والقطاعات تخضع

[1] – محمد أحمد العدوى، التكامل الاقليمي بين دول شمال افريقيا ببين دعاوى الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن، المؤتمر الدولي الأول لشباب باحثين في الشؤون الافريقية: تحت عنوان التكامل الاقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، ط1، القاهرة، 2005، ص 210.

لتوجيهات النظم الحاكمة في المنطقة[1].

**الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي الداخلي**

والتي تعاني منه جميع دول المنطقة، والمتمثلة في الحركات الأصولية، وتطرف بعض الجماعات الدينية، مما يجعلها توليها إهتماما أكبر، وتحصر التنسيق فيما بينها على هذا المجال، أو قد يواجه بعضها مشكلات تكامل قومي داخلي نتيجة لمطالبات خاصة ببعض الجماعات، واتهامها للنظم الحاكمة بتهميشها مثل البربر والبوليساريو، مما يسبب توترا بين الدول ويجذب اهتمامات أكبر للنظم على حساب التنسيق في السياسات الاقتصادية سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

**الفرع الثالث: العقبات المؤسسية داخل الاتحاد**

نص الميثاق التأسيسي على تركيز السلطات في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات، مما ترتب عليه تغييب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرية للمجلس، وجعل جميع الأجهزة ذات سلطة استشارية بدءا من رئاسة الحكومة مرورا بمجلس الوزراء الخارجية وصولا للجنة المتابعة المؤلفة من 20 عضوا.

بالإضافة إلى عدم فعالية الاتحاد المغاربي، من حيث عدم قدرتها على قيادة تطور حقيقي للتكتل الإقليمي المغاربي. وهذا راجع للاتحاد المغاربي نفسه، أي تخص ميثاقها ولوائحها التنفيذية وهياكلها التنظيمية، وعوامل أخرى تخص مدى موافقة الدول الأعضاء على منحها دور قيادي كما هي. كما تخص الخلافات بين أعضائها.

عدم وجود أجهزة تجارية و إقتصادية مهنية ومستقلة يشرف عليها أشخاص متخصصون، و ذلك حتى يمكن تناول المواضيع التجارية المشتركة بموضوعية وحيادية ، وتوضع لها حلول فعالة وذات إستمراريه، لا تؤثر الخلافات العابرة على تنفيذها.

مازالت طرق الاستفادة من هذه التشريعات بعيدة عن مقاييس العالمية، فقد أنشأ نقص المنافسة في بعض القطاعات، وضعية ريع، لم تتشكل على حساب المستهلكين فحسب، لكن كذلك على حساب القطاع الانتاجي، والذي أدت به بأن يكون أقل تنافسية في الاسواق العالمية.

**الفرع الرابع: آليات اتخاذ القرار**

تعد آلية الاجماع في إتخاذ القرارات عقبة أمام اتخاذ أية قرارات ذات مصداقية، كذلك لازالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلا دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ، فمن أصل (37 اتفاقية) لم يدخل حيز النفاذ سوى (6 اتفاقيات) وهو ما يقتضي تعديل آلية التصديق إلا على الأغلبية البسيطة. و أضاف الجيلاني"نحن في الذكرى العشرين لقيام الإتحاد ولكن للأسف، مازلنا نتحدث عن القوانين والمعاملة بالمثل، في فتح أو غلق الحدود".

[1] – المرجع السابق، ص 213.

وتأسس إتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 ليكون تكتّلا إقتصاديا من خمسة دول هي تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا .غير أن مسيرة هذا الإتحاد تعطلت منذ العام1994 ، حيث لم يتمكن من عقد قمة لرؤساء دوله بسبب الخلافات بين الدول الأعضاء، وبشكل خاص الخلاف المغربي– الجزائري حول الصحراء الغربية.

وأوضح الجيلاني "أن العوائق الموجودة الآن تحرم 100 ألف شاب وشابة في المغرب العربي من الدخول إلى ميدان العمل، ونحن كرجال أعمال مطالبون بالمعجزات، إذ كيف يمكنني مثلا أن أنتج في الجزائر أو المغرب أو موريتانيا عندما توجد قوانين تمنعني من ذلك.

**الفرع الخامس: سقف أداء الاتحاد**

والعائد إلى الخلافات بين دول الإتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته، وعدم إحساس شعوب المنطقة بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها، وإلغاء التأثيرات، وإقامة مشاريع تكاملية موحدة، إضافة إلى ضعف التواصل والتنسيق بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية الأخرى.

**الفرع السادس: الطابع الفوقي للاتحاد وتغييب دور المجتمع المدني**

لابد من مشاريع دول المغرب العربي من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يستدعي جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة، في إطار من حرية الحركة المسؤلة والإرادة الواعية، كي لا تكون عقبة في وجه دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وضرورة إدخال إصلاحات على القوانين المنظمة للاتحاد المغاربي في اتخاذ القرارات لتوفير مجهودات في مستوى تفعيل القرارات والاجراءات الاقتصادية المشتركة.

الواقع السياسي للأقطار العربية يشهد بأن أنظمة الحكم فيها إما عسكرية أو عشائرية قبلية، الأمر الذي لا يسمح بوجود ديمقراطية حقيقية تعمل على بلورة طموحات الشعب العربي الحقيقية في التنمية والتقدم[1].

## المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية

بالإضافة إلى المعوقات السياسية هناك معوقات إقتصادية تحول دونما إرتفاع مستوى التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي والمتمثلة فيما يلي:

**الفرع الأول: هيكل الصادرات والواردات لدول المنطقة**

تركيز الصادرات المغاربية في المواد الأولية كالبترول والقطن والفوسفات والغاز والحديد ...إلخ والتي تجد لها أسواقاً استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأسواق هي أكبر حجماً وأكثر قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات إما نقداً أو بالعملات القابلة

[1] – فتحي الحسيني خليل، نحو تصور عملي للتكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 13–15 فيفري 1989، ص 150.

للتداول أو التحويل، أو عيناً لإمتلاكها سلعاً كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها الدول المغاربية، حيث أن هيكل الصادرات من المواد الأولية وتشابه اقتصاديات تلك الدول مثل حافزا للتوجه إلى التعاون مع الخارج وليس دول الإقليم، حيث أن حركة المبادلات البينية بين دول المغرب العربي لا تتعدى 3%، وهذا يجعل اقتصادياتها هشة خاضعة للتغيرات في السوق العالمية، كما أن تصنيع بعض المواد الخام ثم تصديرها قد يكون أكثر جدوى سواء في مجال الصناعة التعدينية أو الغذائية و الزراعية، إلا أن هذه الدول لا يتم التنسيق فيما بينها من أجل ذلك، كما أنها في حالات عديدة قد لا تملك الخبرات اللازمة، ويعد الاتجاه الحديث في الإستراتيجيات الإقتصادية المتمثل في الانتاج من أجل التصدير ومراعاة الفردية بين دول المنطقة، رغم أنه قد يستخدم لزيادة المبادلات بين الدول وإستغلال المزايا النسبية لدى بعضها في قطاعات بعينها.

**الفرع الثاني: اتجاه دول المنطقة إلى تجمعات مختلفة**

بدأت دول المغرب العربي تحظى باهتمام متزايد من جانب كافة القوى الدولية، فنجد الولايات المتحدة تتحول عما كان يسمى باتجاه العزلة إلى الشراكة مع الدول الافريقية، خاصة في المجالات الاقتصادية، والامنية، والسياسية، مثل خلق نظم موالية لها[1].

كما أن الاتجاه نحو أوروبا من خلال الحوار المتوسطي، واتجاه كل من ليبيا وتونس والمغرب إلى المشاركة في تجمع الكوميسا والذي نشأ في فيفري 1998. ولا يمنع دخول الدول في إتفاقات وترتيبات ثنائية أو جماعية تدعم ترتيبات إقليمية معينة، إلا أن الواقع الافريقي والعربي يشير إلى عكس ذلك، حيث إن السعي إلى رضا دول كبرى في العالم يؤدي في الغالب إلى نوع من التبعية وتراجع التنسيق الاقليمي الجماعي، خاصة مع دخول فاعل جديد بأهداف جديدة يتمثل في القمم الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال إفريقيا[2]، والتي تدخل إلى الدول العربية والإفريقية مع ضم فاعلين آخرين بفعالية جديدة، وتوسع من التعاون الاقليمي في تلك المناطق مما يؤثر سلبا على فكرة التكامل الاقليمي بين دول المغرب العربي، وما يسببه من آثار المتمثلة في غياب السياسة التجارية الموحدة قد يكون واحد من أهم العقبات التي تواجه التجارة البينية لدول المغرب العربي، فالتعامل المنفصل مع الاتحاد الأوروبي، و منظمة التجارة العالمية يضعف الوضع التفاوضي للدول المعنية، و يحد من قدرة دول المغرب العربي على توحيد سياساتها التجارية وخاصة ما يتعلق منها بالتعريفات الجمركية، على السلع المستوردة من العالم الخارجي ومن شأن النظرة المحلية للمنتجات الوطنية أن تحد من الوضع التنافسي للصناعات الخليجية وبالتالي تقلل من أهمية هذه الصناعات وتعوق مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل تماثل الهياكل الإنتاجية، لاقتصادياتها من حيث حاجاتها إلى عناصر الإنتاج عدا الطاقة (الجزائر، ليبيا)، ورأس

[1] – حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 144، افريل 2001، ص 193.

[2] – عزام البرغوثي، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 1998، ص ص69–75.

المال(ليبيا)، وكنتيجة لما أسلفناه من سياسات تجارية اتجهت استثمارات الدول المغاربية نحو صناعات تنافسية، بدلا من اتجاهها نحو صناعات تكاملية الأمر الذي زاد من تشبث كل دول المغرب العربي بحماية صناعاتها الناشئة، خوفًا من خسارة المنتجين علمًا بأن الخسائر المرتبطة بعدم حماية الصناعات الوطنية الناشئة، هي خسائر اقتصادية فقط، في حين تعتبر منافع تحرير التجارة البينية المغاربية وتحقيق التكامل الاقتصادي دائمًا اقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيا.

كما أن العولمة رغم ما يفترض أن تتيحه من فرص للتعاون الاقليمي وتقوية المركز التفاوضي وقدرات دول المنطقة فإنها تؤدي إلى الاتجاه إلى الخارج والفردية أكثر من تقوية الروابط الاقليمية.

كما تعاني التجارة البينية لدول المغرب العربي من معوقات أخرى قد تكون في معظمها نتاجًا مباشراً أو غير مباشر للمعوقات سالفة الذكر. فباعتمادها على عناصر و مدخلات الإنتاج الأجنبية تصبح تكاليف الإنتاج في دول المغرب العربي أعلى من مثيلاتها خارج هذه الدول وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يضعف الوضع التنافسي للمنتجات المغاربية أمام مثيلاتها غير المغاربية ويقود الجهات المعنية في دول المغرب العربي إلى التدخل وحماية المنتجات الأمر الذي يعوق حركة التجارة ويعوق مسيرة التكامل الاقتصادي.

**الفرع الثالث: استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي**

إذ يستحوذ الاتحاد الاوروبي على حوالي 73% من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد تونس 72% من وارداتها من الاتحاد الاوروبي، وتصدر 78% من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر 58% من وارداتها منه، وتصدر إليه 62% من صادراتها، وبالنسبة لموريتانيا أيضا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي[1]. ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية، وهو ما إستغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة[2] مما أدى إلى:

أ- انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.

ب- غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية..

**الفرع الرابع: واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة**

يمر هيكل المبادلات في الغالب عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، تستورد المغرب من الجزائر 5% من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين تستورد ما تزيد قيمته الاجمالية عن 2.5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من

[1] – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المغرب العربي في مفترق الشركات، تقرير حول الندوة السادسة، تونس، 31 ماي 2007، ص9.

[2]– محمد أحمد العدوى، المرجع السابق، ص ص 266-267.

الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضافة، ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة اللندنية إلى القول بأن المنطقة تخسر سنويا 10 بلايين دولار نتيجة غياب أي استراتيجية للتكامل بينها والاعتماد على الاتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج[1].

لقد أظهرت احصاءات اقتصادية أنّ دول الاتحاد المغاربي تخسر نحو عشرة مليارات دولار سنويا، ما يعادل نحو 2 % من ناتجها القومي الإجمالي، بسبب غياب التنسيق في المواقف الخارجية وتعثر قيام سوق مغاربية مشتركة، واستمرار الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستيراد المواد الضرورية، وبحسب المعطيات التقديرية لا تتجاوز التجارة البينية بين دول المغرب العربي نسبة 3% من مجموع تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، المقدرة بنحو 80 مليار دولار.

والشيء نفسه ينطبق على صادرات الأسماك، فعلى رغم أنّ المغرب أكبر مصدر للأسماك في المنطقة فإنّ إيطاليا وإسبانيا هما أكبر مزوِّد لأسواق تونس وليبيا من الثروة البحرية.

**الفرع الخامس: التماثل للمنتجات السلعية بين دول المنطقة**

جعل تماثل المنتجات السلعية دول المغرب العربي تنافس بعضها البعض نظرا لسياسة الإحلال محل الواردات التي قامت على أساسها عجلة التصنيع، حيث أفقدت سياسات الحماية منتجات المنطقة الجودة والمواصفات الدولية، فمثلا لم يتجاوز حجم التجارة البينية بين الدول العربية بصفة عامة خلال الفترة مابين 1994–2000 ( 28 مليار دولار) وهو ما يمثل 9.1% من إجمالي التجارة العربية، في حين إستقر متوسط التجارة البينية عند حوالي 8.7% في الصادرات، و9.4% من اجمالي الواردات، وقد تم توقيع ثنائي لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي بوحدته ودول المغرب العربي فرادى، بدأ من تونس في جويلية 1995 ثم المغرب فيفري 1996 ودخل حيز التنفيذ في مارس 2000، حيث ساد التنافس بين دول المغرب العربي على الحصص والمساعدات الفنية والتأهيلية، وهو ما أضر بموقف جميع دول المغرب العربي، كما وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في سنة 2000، في حين ترتبط موريتانيا باتفاقية تسمح للبواخر الأوروبية بالصيد في مياهها الإقليمية دون التقيد بالشروط التي فرضتها بعض دول المنطقة.

**الفرع السادس: ضعف الأداء الاقتصادي**

كان ضعف الأداء الاقتصادي من العراقيل التي حالت دون استفادة المنطقة من الجانب الإيجابي للعولمة، خصوصا أنّ نمو التجارة العالمية زاد بنسبة 8 % سنويا، فيما لم تتجاوز التجارة المغاربية مع الخارج 3 %، كما أنّ حصتها من تدفق الاستثمارات الأجنبية ظلت ضعيفة، مقارنة بمناطق أخرى عبر العالم، خصوصا دول جنوب شرقي آسيا والصين، على رغم نجاح برامج الخصخصة في جذب استثمارات مهمة إلى المنطقة.

---

1 – محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الاقليمي في أفريقيا رؤى مستقبلية، المؤتمر الدولي الأول لشباب باحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط1، القاهرة، 2005، ص 228.

**الفرع السابع: عدم تجانس التشريعات الاقتصادية**

ولاشك أنّ عدم تجانس التشريعات الاقتصادية يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ويفقدها في المتوسط 2.5 % من الناتج الإجمالي بسبب إغلاق الحدود وضعف التجارة البينية. "و أضاف رئيس الإتحاد المغاربي لأرباب العمل، على هامش ندوة عن الإتحاد في تونس، "أن مشاكل المغرب العربي تبدو بسيطة مقارنة مع ما شهدته القارة الأوروبية في الماضي " نحن في الذكرى العشرين لقيام الإتحاد ولكن للأسف، مازلنا نتحدث عن القوانين والمعاملة بالمثل، في فتح أو غلق الحدود."

**الفرع الثامن: تباعد السياسات الاقتصادية**

تمارس بعض الدول سياسات اقتصادية وتجارية منفتحة على العالم الخارجي ككل ولا تمارس أي رقابة على حركة وانتقال رؤوس الأموال، بينما تقوم دول بممارسة سياسات حمائية تجاه وارداتها الإجمالية خشية تعرض مصالح بعض قطاعاتها الاقتصادية الداخلية للأضرار، كما قام البعض بإغلاق اقتصاده وممارسة السيطرة التامة على موارده ووضع القيود على تجارته الخارجية ، كما وضع رقابة شديدة على عملية التحويل الخارجي وانتقال رؤوس الأموال[1].

إلى غاية سنوات الثمانينات، جمعت خاصية مشتركة البلدان المغاربية، المتمثلة في الهيمنة القوية للدولة على الاقتصاد، المتماشية مع نموذج التنمية الذي تبّتنه أغلب الدول المغاربية. اتجهت الدول المغاربية، منذ تلك الآونة نحو حركية عامة نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى. حيث طبق كل من المغرب وتونس برامجا للتصحيح الهيكلي خلال سنوات 1983 و 1986 برعاية صندوق النقد الدولي و أبرما اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، خلال فيفري 1996 و ماي1996[2].

أما الجزائر، ساهم اللاستقرار السياسي في انحراف سياق أو مسار التحرير الاقتصادي خلال حوالي عشرة سنوات، حيث لم يعتمد برنامج التصحيح الهيكلي سوى سنة 1994 ولم يصادق على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلا في أفريل 2002 أما اليوم، يمكن تعميق مسار التحرر الاقتصادي وانفتاح الاقتصاديات المغاربية أن يشجع تقارب السياسات الاقتصادية المغاربية وتحقيق النقلة نحو اقتصاد السوق.

**الفرع التاسع: ضعف الاستثمار المغاربي**

مازال مناخ الاستثمار المغاربي يعاني من ضعف جاذبية الاستثمارات المغاربية البينية، بل إن معظم الاستثمارات المغاربية المشتركة رغم ضآلتها تتجه إلى قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة

[1] – عامر باكير، طالب عوض، تطورالتجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004 ص65.

2- Boussetta, Espace Euro- Méditérranée et Couts de La nom Intégration Sud : le Cas des Pays du Maghreb, Femise Resersch Programme, Marseille, France,Aout 2004, p15 Mohamed

البينية، بل تتجه أكثر للتسوق المحلي، وبالتالي لا تساهم في نمو التجارة المغاربية البينية[1]، الأمر الذي يجعل تيار الاستثمارات المغاربية المشتركة لا يقابل بتيار سلعي متبادل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف استفادة التجارة البينية من هذه الاستثمارات.

**الفرع العاشر: ضعف الخدمات التسويقية**

تعاني التجارة المغاربية البينية من الافتقار إلى الخدمات المتطورة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني المغاربي ، ويكفي الإشارة إلى ضعف الخدمات التسويقية والتمويلية وهو ما يمثل عائقاً أمام نمو التجارة المغاربية البينية.

## المطلب الثالث: التحديات والمعوقات الأخرى

ومن المعوقات الأخرى تلك المرتبطة بعدم توفير البيانات والإحصاءات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق، وتلك المتعلقة بالنقل مثل التأخير المرتبط بإجراء العبور بين الدول جراء تأشيرة العبور، وتفتيش الحمولات في مراكز الحدود، وغيرها من الإجراءات المعوقة والمكلفة مثل سير الشاحنات في قوافل. إن من شأن مثل هذه المعوقات أن تزيد من تكاليف البضائع والمنتجات العابرة، وبالتالي تضعف من وضعها التنافسي أمام مثيلاتها غيرالمغاربية، هذا على غرار المشاكل التي تعاني منها دول المغرب العربي وبقيت كتحديات تعيق تبادلها التجاري.

**الفرع الأول: التحديات التي تواجهها دول المغرب العربي**

هناك تحديات تواجه إقتصاديات دول المغرب العربي وتحول دون إرتفاع مبادلاتها التجارية البينية والمتمثلة في تحديات داخلية وأخرى خارجية.

أولا: التحديات الداخلية

ووتتمثل في التحديات الناتجة عن الامكانيات والموارد والسياسات المطبقة وهي كالتالي

أ- الفجوة الغذائية والزراعية: من المؤشرات التي تدل على الفجوة الغذائية والزراعية في منطقة المغرب العربي هي زيادة حجم الواردات من هذه المواد عن حجم الصادرات، فعلى سبيل المثال فإن إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا من هذه المواد قد يصل إلى حوالي 5 بليون دولار بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار، إلا أن أغلب التقارير تشير إلى وجود فجوة غذائية في هذا القطر، ومما يزيد الوضع سوءا هو اعتماد هذه الأقطار على مناطق خارج المغرب العربي في عمليات التصدير والاستيراد لهذه المواد، فمثلا تقوم ليبيا باستيراد ما يقارب من البليون دولار من الحبوب والأغذية في الوقت الذي تقوم المغرب وتونس

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003، ص 107.

بتصدير هذه المواد إلا أن حجم التبادل بينهما يظل محصورا للغاية.

وإذا ما نظرنا إلى المستقبل فإنه نتيجة لنمو السكان والهجرة من الأرياف إلى المدن وضعف انتاجية القطاع الزراعي في المنطقة فمن المتوقع زيادة الفجوة الغذائية، وزيادة التبعية في هذا المجال إلى الخارج. وقلة الإنتاج الزراعي راجع إلى النقص في الموارد المائية وتوظيفها فقد تميز هطول الأمطار في دول شمال افريقيا بالتذبذب والتغيرات الكبيرة من موسم لآخر مما أنعكس على تذبذب كمية الإنتاج الزراعي أيضاً والمساحات التي تعتمد أساساً على مياه الأمطار وكذلك الهبوط الحاد في منسوب المياه الجوفية وتتداخل مياه البحر في كثير من الأمكان وإرتفاع نسبة الملوحة[1].

ولا تقتصر مشكلة المياه على الكم وحده بل ونوعية المياه الرديئة مثل المياه الغير صالحة للإستهلاك بسبب تملحها او تلوثها ويمكن أن نضيف البعد السياسي للمشكلة المائية أيضاً والمتمثلة في النزاعات على اقتسام المياه ، وهناك دول تعاني من عجز دائم في المياه إلى حد أنها بلغت مرحلة حرجة من ندرة المياه أو الندرة المطلقة في المياه كما هو الحال في ليبيا[2].

على الرغم من بداية التنبيه بمخاطر تنامي العجز المائي والغذائي العربي منذ منتصف السبيعنات إلى الحد الذي شكل إحدى الأولويات الخاصة بإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي صدر سنة 1982 والتي تنص في بندها الرابع بتوفير أقصى حد من الإستقلالية في إشباع الحاجات الغذائية والأساسية وذلك بدعم العمل العربي المشترك، ولقد أستجابت المنظمات والصناديق المختصة بهذه الدعوى وخاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي قامت بإعداد 177 مشروعاً للأمن الغذائي العربي وعلى الرغم مما أثبتته هذه المشاريع من جدوى العائد بالمقارنة بالتكلفة على المستويين القطري والقومي، إلا أن حجم ما تم تنفيذه من مشروعات كان ضئيلاً ولم يترك أثراً ملموساً في مواجهة الفجوة المتزايدة بالنسبة للعديد من المنتجات الزراعية والسبب عند كما يراه المهتمين هو غياب الإرادة السياسية والاقتتال والصراع العربي. العربي والتفاوتات الواضحة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأقطار العربية[3]، ويمكن تلخيص أهم المشاكل المائية لدول المغرب العربي في الآتي :

أ.أ- محدودية الموارد المائية : وهي نتيجة طبيعية لجغرافيا المغرب العربي التي تقع 90% من أراضيه ضمن أقاليم مناخية جافة وشبه جافة محدودة في مواردها المائية ، ويتسم هطول المطر فيها بالتذبذب على مدار السنة وخاصة في بعض الدول التي تعاني من عجز واضح وخاصة في ليبيا وتونس .

---

[1] – يوسف عبدالحميد الخرماني، قطاع الزراعة ودوره في تنمية الصادرات في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2006، ص118.

[2] – حسن عبدالقادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والاقليمية دراسة تطبيقية عن الوطن العربي، دار وائل للنشر، الأردن،2002، ص ص 123- 126.

[3] – عبدالهادي عبدالقادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط2، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص 270 .

**أ.ب**– مأزق الموارد المائية المشتركة : وتجليه محددات جغرافية وجيلويجة فحوالي 52 % من الموارد المائية السطحية ينبع من بلاد غير عربية .

**أ.ج**– إنخفاض كفاءة إستخدام المياه : ويتمثل بهدر مياه الشرب والتبذير الزائد في إستهلاكها إضافة الى ضياع مياه الشرب في شبكات التوزيع وإرتفاع نسبة الضياع الى 50 % أحياناً نتيجة لنوعية الأنابيب المستعملة وضعف الصيانة والضعف المؤسسي والإداري للأجهزة المعنية بشؤون المياه والري.

**أ.د**– إهمال الجانب الإقتصادي للمياه : وخاصة في مجال الري واستخدام المياه في مجال التنمية مما ساهم في تدني كفاءتها[1]

**أ.هـ**– الزيادة في السكان: إن الزيادة في نمو السكان في دول المغرب العربي تؤدي إلى إزدياد الطلب على الغذاء والماء الصالح للشرب

إن تطوير إستراتيجية شاملة على المستويين الوطني والقومي من شانه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية والتنمية بشكل متوازن لمواجهة زيادة السكان ومحدودية الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الموارد المائية السالفة الذكر ويتم ذلك من خلال تطوير قطاع الزراعة المروية وتنميته ذلك بدعم الإستثمارات في هذا القطاع ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والحيوانية وتطوير القنوات التسويقية من خلال رفع مستوى الإنتاج النوعي والكمي ، ورفع القدرة والكفاءة التصنيعية للمنتجات الزراعية والحيوانية وتحديد نوعية المحاصيل وكمية الإنتاج المتوقعة حسب إحتياجات الأسواق المحلية والخارجية والإحتياجات المائية والموارد البشرية وفق الموارد المالية المتاحة وتطبيق القواعد الفنية في الإنتاج الزراعي وبخاصة لغايات التصدير[2].

إن الإنتاج الزراعي والحيواني إذا لم يكن الهدف منه هو تحقيق الأمن الغذائي وإمكانيه تحقيق فائض للتصدير للأسواق العالمية والحصول على العملات الصعبة والدخول منافسة متوازنه مع الأسواق العالمية ونحن نعيش في عصر العولمة، فإنه لا يحقق الأهداف المرجوة منه.

**ب**–المشكلات الصناعية والتنموية في دول المغرب العربي: يعتبر ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي المؤشر العام لضعف الإنتاجية، وقد تمت الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة يصل إلى حوالي 177 بليون دولار ما يعادل قطرا واحدا مثل البرتغال أو اليونان ولو استثنينا قطاع المحروقات النفط والغاز، حيث أن اليد العاملة هي قليلة نسبيا حوالي 5%–7% من القوى العاملة، فإن الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى حوالي 100 بليون دولار. وتتعدد مسببات ضعف الانتاجية في الأقطار النامية بصورة عامة ومن أهمها الاعتماد على القطاعات التقليدية، وضعف التأهيل والتكوين وغياب نظم العمل المتطورة، كذلك تدخل الدولة في تسيير العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية وكلها ظواهر سلبية منتشرة في العالم الثالث ولا تعد منطقة المغرب العربي استثناء منها.

[1] – المرجع السابق، ص 398

[2] – حسن عبدالقادر صالح، الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي، ط1، عمان، 2001، ص 194– 195 .

إن المؤشر الآخر لمستوى الانتاجية هو معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة، والذي لا يتجاوز نسبة النمو الحقيقي عن 3% على مستوى المنطقة، وهذا يؤكد أن الحلول القطرية عن طريق الخطط الإنمائية في كل قطر لا تحقق أهدافها، كما تشير إلى ذلك أغلب التقارير التي تصدر من المنظمات الدولية.

إن الاستراتيجيات التي تهدف إلى رفع الانتاجية تستدعي ضخ استثمارات ضخمة في قطاعات التكوين والتأهيل للعنصر البشري، كذلك حسن استغلال الموارد المتاحة باستعمال التقنيات الحديثة وهذا يستدعي تنسيقا على مستوى أقطار المغرب العربي بالاضافة إلى تفعيل دور المنظم "Enterpenver"، ولا ينبغي أن نحمل القوة العاملة المنتجة كل المسؤولية عن تدني مستوى الانتاجية، فبلا شك أن هناك أطرافا عديدة ومنها المؤسسات المالية والدولة تساهم في ذلك، ولعل التكامل البنيوي على مستوى المنطقة سيخلق الاطار الفكري والعملي لرفع الانتاجية.

ويتضح مما هو متاح لدول المغرب العربي، أن كلاً من الجزائر والمغرب تمتلك أكبر الأعداد من المشتغلين بقطاع الصناعة التحويلية من باقي دول المغرب العربي الأخرى، ولعل السبب في عدم نمو العمالة الصناعية في دول المغرب العربي يعود إلى السياسات الإصلاح الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة، والتي أدت إلى إستخدام العمالة المتوفرة في القطاع العام ولم تحقق التنمية الصناعية المكاسب المرجوه منها في مجال توفير فرص عمل، ومكافحة البطالة وتنتمي كلاً من المغرب وتونس بمجموعة الدول التي تتميز صناعاتها بإستخدام كثيف للعمالة، بينما ليبيا تعتمد على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية بصورة أساسية مع إهتمام محدود نسبياً بالأنشطة الصناعية ذات العمالة المكثفة، وعلى الرغم من ذلك لا زالت الصادرات الصناعية لدول المغرب العربي لا تغطي إلا نسبة قليلة من وارداتها ومن أهم معوقات الصناعة في المغرب العربي إرتفاع تكلفة المنتج الصناعي وإنخفاض جودته أحياناً بسبب غياب المواصفات والمقاييس الصناعية الدقيقة، ونقص في إمدادات المياه للإستخدام الصناعي وارتفاع تكلفة التمويل الذاتي للمشروعات الصناعية ، وعدم توافر المناطق الصناعية والخدمات الفنية والمؤسسية وأخيراً ارتفاع التكاليف الغير مباشرة ناجمة عن نظام الضرائب والجمارك والإجراءات الإدارية المعقدة، ويتوقع أن تتأثر بعض الصناعات في دول المغرب العربي بالتطبيق التدريجي لحقوق الملكية الفكرية، وإلغاء إجراءات الحماية المترتبة عليها وخصوصاً صناعة الملابس والمنسوجات وصناعة الحديد والصلب وصناعة الأدوية وأيضاً صناعة البرمجيات مما يقلل من قدرتها التنافسية وخاصة أنها غير قادرة على المنافسة أصلاً[1].

**ج**- التكوين الرأسمالي: بالنظر إلى ضعف الميل الحدي للادخار بين مواطني منطقة المغرب العربي نتيجة لمحدودية المداخيل من جهة وعدم توفر قنوات ملائمة للاستثمار أدت إلى ضعف التكوين

[1] – عبدالهادي عبدالقادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق، ص 83.

الرأسمالي خاصة بالنسبة للقطاع الخاص في هذه المجتمعات، مما أدى إلى ضعف مساهمته في التجارة داخل القطر المنتمي إليه.

وينبغي الإشارة إلى ارتفاع المديونية الخارجية كمؤشر لضعف حجم الاستثمار المحلي وبالتالي يعتمد التكوين الرأسمالي ولو بصورة جزئية على التمويلات من الخارج ومن بينها المديونية الخارجية بطبيعة الحال توجه جزء من المديونية للاختلالات في الميزانيات الحكومية – ويعتبر ذلك عبئا حاليا ومستقبليا على الأقطار وتعمق من التبعية للخارج[1].

وإذا ما نظرنا إلى منطقة المغرب العربي، فإن هناك أقطارا معينة مثل ليبيا والجزائر يمكن أن تساهم في خلق تكوين رأسمالي على مستوى المنطقة، بل إننا نرى أن كافة الأقطار ستكون لديها الإمكانيات لتحسين الوضع الحالي إذا ما تم وضع مخططات استراتيجية على مستوى المنطقة حيث ستكون حافزاً للاستثمار داخل المنطقة بدلا من انجذابها للاستثمار في الأقطار المتقدمة.

ثانيا: التحديات الخارجية

أ– العولمة: تعني العولمة فى المفهوم الاقتصادى توسيع وتعميم تطبيق الأساليب والأنماط السائدة فى قطر أو أقطار معينة على كافة أنحاء العالم، وتواكبها عملية اختراق للحدود القطرية حيث تصبح السيطرة فى عمليات الإنتاج والتوزيع والمعلومات لمصلحة رأس المال عن طريق هياكل (شركات) عالمية. وتؤدى عملية العولمة الى تزايد الاعتماد المتبادل ما بين الدول. وهى ظاهرة . وإن كانت موجودة خلال القرن العشرين إلا أنها تعمقت ما بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة خلال العقدين الأخيرين. إن تأثير العولمة الاقتصادية يؤدى الى تغيير فى هياكل الإنتاج والتى تحدد بدورها نوعية السلع والخدمات لإشباع احتياجات الأسواق العالمية فى المقام الأول، ويستدعى ذلك بالتالى تبعية العمليات المساعدة كالائتمان والتمويل والذى يصبح مرتبطا بالنظام العالمى.

إن دور الدول (القطر) سيكون محدودا حيث تكون الكيانات الوطنية وسياساتها تابعة للمتغيرات التى تحدثها الشركات العملاقة والمنظمات الدولية وذلك فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتجارة. بالإضافة الى احتكار التقنيات المتقدمة من قبل الهياكل الجديدة، ومن الآن نلاحظ أمثلة عديدة للسيطرة على التجارة العالمية، فهناك مثلا حوالى 10 شركات تسيطر على تجارة الحبوب والمواد الغذائية.

إن أقطار المغرب العربى لابد أن تكون على استعداد للتعامل مع ظاهرة العولمة حيث من الضرورى تغيير الهياكل الإنتاجية والإدارة الاقتصادية فى هذه الأقطار، ومن هنا فإن تحديات العولمة تستوجب تعجيل عملية التكامل فى المنطقة للاستفادة من الجوانب الايجابية لهذه الظاهرة.

**ب**– التكتلات الاقتصادية: يشهد العالم اليوم عصرا جديدا تقوم فيه التكتلات الاقتصادية بالدور الأهم فى العلاقات الدولية الاقتصادية حيث تهدف هذه المجموعات الى تقوية اقتصادياتها داخليا وخارجيا، أن

[1] – المرجع السابق، ص 85.

الميزة الواضحة لهذه التجمعات هى القوة التفاوضية التى تمتلكها المجموعات والتى تستفيد منها فى الحصول على شروط أفضل فى عمليات التبادل التجارى. إن الأمثلة العديدة فى العالم تعطى مؤشرا قويا لهذا المفهوم فتجربة السوق الأوروبية المشتركة فى العالم الغربى ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين الدول الاشتراكية كذلك مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية تعتبر جميعا نماذج للتكتلات الاقتصادية العالمية. وتطبق هذه التكتلات درجات متفاوتة من التكامل الاقتصادى ان اتحاد المغرب العربى يمكن اعتباره احدى نماذج هذه التكتلات، لذا فإن الأرضية التشريعية . تم وضعها منذ سنة 1989 من الممكن بلورتها وتحويلها إلى آليات محددة وسنتعرض لذلك خلال تناولنا لاستراتيجيات التكامل.

إن الأقطار المنفردة لن يكون فى إمكانها التفاوض فى مجالات الاستثمار والتجارة وإن التحدى المستقبلى هو كيفية التأقلم والمواءمة بين المتطلبات المحلية الداخلية وبين ما يفرضه واقع التكتلات الاقتصادية الضخمة سواء كانت شركات ومؤسسات تسعى للربح او منظمات دولية وإقليمية تسعى لمكاسب ومنافع المساهمين فيها.

**ج**– شروط التجارة: من المعروف أن شروط التجارة تعمل لصالح المواد المصنعة ذات المحتوى العالى من رأس المال والتقنية مقابل المواد الخام. وهذه الظاهرة تمت دراستها بعمق خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين، إلا أنه لم توجد حلول جذرية لهذه المشكلة. إن إنتاج المواد الصناعية من الآليات وقطع الغيار المصنعة كذلك الكيميائيات المعقدة يتم تمركزها فى الأقطار المتقدمة بينما ظلت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الخام مثل النفط الخام والغاز المسال والمواد الفلاحية ويؤدى ذلك الى العجز المتتالى والتراكم فى الموازين التجارية.

إن النفط الخام يعتبر من السلع المميزة التى تُقوم بعض الأقطار النامية ومنها –الجزائر وليبيا والمغرب– كان قبل الطفرة الأخيرة فى الأسعار ما بعد 2003 يفقد القوة الشرائية لقيمة المصدر منه وذلك بفعل عدة عوامل من أهمها شروط التجارة المجحفة. إن هذا التحدى سيستمر، بل إنه فى حالة تقدم بعض الأقطار بإنتاج سلع . بتروكيميائية مثلا . منخفضة السعر وقد تنافس ما يتم إنتاجه فى الدول المتقدمة فستواجه بإشكاليات وقضايا ما يسمى بسياسة الإغراق.

إن الرؤية المستقبلية لقضايا شروط التجارة والسياسات المتبعة فى الأقطار . المتقدمة والتى تحد من قدرات الأقطار النامية على التفاوض منفردة، سيكون للتجمعات الإقليمية القدرة التفاوضية الأقوى ولعل مثال منظمة الأوبك يشير الى إمكانية تحقيق ذلك فى مجالات ومنتجات أخرى تحقيقا لمبدأ العدالة فى توزيع المنافع من التجارة الدولية.

**د**– التنافسية: تزداد أهمية مفهوم التنافسية لبناء الاقتصاديات الحديثة فى العقدين الاخيريين وذلك كمؤشر لمدى قدرة وكفاءة العمليات الإنتاجية والمؤسسات وبيئة الأعمال فى الأقطار المختلفة، وتعتبر رفع

الإنتاجية وبالتالى تحقيق الرخاء وتنمية مستدامة. ان العوامل المحددة للتنافسية أشارت إليها الدراسات الحديثة على انها الأداء الاقتصادى، كفاءة أجهزة الدولة، كفاءة قطاع الأعمال، والبنية الأساسية ومستوى التقدم التقنى، وتتم دراسة الفرص والتحديات ونقاط القوة ونقاط الضعف ثم دراسة التفاعلات بين المتغيرات المختلفة بهدف تعظيم القوة التنافسية للأقطار المختلفة. ان تقييم التنافسية للأقطار المختلفة أصبح أحد العوامل العامة لتوطين الاستثمار الدولى فى المستقبل، فلم يعد يكفى ان يحقق اى قطر إنجازات معينة بالنسبة لمسيرته الإنمائية وانما أًصبحت القدرة على جذب وتركيز الاهتمام بالمقارنة مع الأقطار الأخرى هى المعيار الذى يؤثر فى القرارات المستقبلية للاستثمار الخارجى والوطنى.

إن أقطار المغرب العربى – وبالرغم من الامكانيات الطبيعية والبشرية لا يمكن أن تكون لها المكانة التنافسية إذا ما استمرت على العمل منفردة، بل يجب ان تبدأ فى مرحلة التأهيل لرفع درجة التنافسية ويستلزم ذلك بالضرورة إجراء الدراسات لتطوير مدخلات التنافسية وهى الإبداع، التكوين، المناخ الاقتصادى، البنية الأساسية والمبادرة حيث تؤثر هذه العوامل على تحقيق الكفاءة ورفع التنافسية لتحقيق الرخاء الوطنى وكذلك جذب الاستثمار والإنتاج.

**الفرع الثاني: المعوقات الأخرى**

بالإضافة إلى المعوقات السياسية والإقتصادية التي تحول دون تنمية التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي، هناك معوقات أخرى والمتمثلة في القيود الغير الجمركية،ومشكلات الضرائب والرسوم التي تعاني منها دول المنطقة، بالإضافة إلى ضعف البنى التحتية وشبكة الاتصالات.....إلخ وهي كالتالي:

أولا–القيود الغير جمركية: تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى، أي لا يقتصر على إزالة التعرفة الجمركية وإلغاء الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل وحسب، ولكن أيضا بنفس الدرجة من الأهمية يتم من خلال إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والنقدية والكمية وغيرها من القيود لبغير جمركية و تشمل هذه القيود ما يلي[1] :

أ– القيود الفنية: وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول المغاربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشا، أنواع العبوات، تضارب نتائج المختبرات، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض دول المغرب العربي بتغيير في المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق وتشدد في الاشتراطات الصحية

[1] – سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 112.

والبيئية، والمبالغة في أساليب الكشف، وارتفاع كلفة التحاليل، وطول الوقت اللازم لاصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية

**ب**– القيود الادارية: وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعه، ومشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليف وتتطلب عملية ازالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع والاختبارات التي تخضع لها[1]، وعدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية، وعلى صعيد إجراءات العبور اعتماد الأختام الجمركية وإلغاء نظام الترفيق والقوافل.

**ج** – القيود النقدية: إن بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي وتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد، مما يتطلب ازالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف.

**د**– القيود المالية: هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض المغرب العربي حسب قيمة الفاتورة كما أن هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية، وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لا سيما الغذائية منها. بالإضافة إلى ضعف حركة الأموال وخضوعها إلى إجراءات صرف صارمة

**هـ**– القيود الكمية: وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعه للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص إستيراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان.

ثانيا–مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية: إن فرض دول المغرب العربي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من دول الاتحاد سوف تؤدي الى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة المغاربية، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة، ورسوم إحصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامه كرسوم بيطرة ورسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمه البضاعة وكلفتها. الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم والغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية أو دمجها

[1] – حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام حركة التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ج2، الأردن، 2004، ص 635.

بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة مغاربية .

ثالثا–المغالاه في طلب الإستثناء على التخفيضات الجمركية: تواجة منطقة المغرب العربي صعوبات ناجمة عن المغالاه في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية، والتي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاه من المنطقة.

رابعا–عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات: تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة والذي يؤدي الى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الاطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر.

خامسا–قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية: تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع دول المغرب العربي أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة المغاربية، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدولالمغرب العربي المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلعها، كما وانها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين دول المغرب العربي مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي.

سادسا–ضعف منشأة النقل وشبكات المواصلات: تضهر هنالك مشاكل هيكلية مرتبطة بمنشأت النقل، إضافة إلى العوامل غير التعريفية، التي تقف في تحقيق الفرص التجارية بين الشركاء المغاربيين، فالغياب شبه التام لخطوط النقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية ويحد بشكل كبير من ثنائية التنافسية –السعر للمنتجات المتبادلة، حيث يعتبر نقص البنية التحتية الملائمة ، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية من أبرز المعوقات التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية في المغرب العربي[1]. تربط الثنائية التفضيلية الحصول على إمتيازات جبائية بإلزامية إحترام القاعدة المتعلقة "بالنقل المباشر"، حيث أن المرور على إقليم أخر سيخل بهذه القاعدة وسيكون سببا من عدم إستفادة المنتج من النظام التفضيلي[2].

كما يمثل النقص الكمي والنوعي لمنشأت الشحن والتفريغ الموفرة للمستوردين والمصدرين وتدني فعالية نشاطات النقل البري والبحري في البلدان المغاربية، حواجز غير تعريفية. ويلاحظ أيضا أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضآلة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين مناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل. أضف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية(مراكز تصدير المواد الأولية)، أما على مستوى المغرب العربي فتكاد

[1]– محمد الأمين، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، مرجع سابق، ص 97.

[2]– لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق ، ص32.

تكون منعدمة، ماعدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاثة الجزائر، المغرب، تونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية. وهذا مرده إلى قصور الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل وإنعدام الإرادة السياسية الدافعة للتكامل والإندماج

سابعا–نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية: تعاني التجارة المغاربية البينية من الإفتقار إلى الخدمات المتطورة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني المغاربي، ويكفي الإشارة إلى ضعف الخدمات التسويقية والتمويلية وهو ما يمثل عائقاً أمام نمو التجارة المغاربية البينية[1]، حيث تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بأسواق المغرب العربي ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة ، وعادة ما يتم اللجوء الى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الاسواق العربية

ثامنا–عدم إعطاء الأهمية لقطاع الخدمات: حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول المغرب العربي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات الى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل، مع الإشارة إلى المحاولات والخطط التي وضعت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية.

تاسعا–المعوقات المالية[2]: إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصادياتها، وإرهاقها لشعوبها، حيث تجاوز مقدارها 60 مليار دولار، موزعة كالآتي: 24مليار دولار في الجزائر، 17 مليار دولار في المغرب، 12 مليار دولار في تونس، 5 مليار دولار في ليبيا، 2 مليار دولار في موريتانيا. هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي تؤثر على التوازنات الاقتصادية والمالية والتي تنعكس على الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة. مما ترتب عنه من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية.

عاشرا–التحدي التكنولوجي والعلمي: تواجه دول المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثروات الصناعية التي إجتاحت العالم، والتي ما فتأت تؤثر فيه، وآخرها ظهور مايسمى بالبلدان الصناعية الجديدة أو النمور مثل كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والهند، بالإضافة إلى الدول الصناعية السابقة **G8**، والتي أرست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ولاسبيل للدول المغاربية أن تحذو حذوها إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي واقتصادي متكامل، ولن يكون ذلك إلا

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص107–108.

[2] – لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص32

بالتحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية المشتركة. بالإضافة إلى ضعف الإنفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا، فلا يمكن الحديث عن تنمية فعالة بدون تطوير وترقية البحث العلمي والتقني المحلي، بوصفه الوسيلة المثلى للتحكم في ( التكنولوجيا، عن طريق مشاريع البحث التي تختص أولا بحل المشاكل الاقتصادية العالقة، وكذلك إستخدام التقنيات الحديثة للتخفيف من الإنفاق المالي والاستفادة من التكنولوجيا وتطويعها لمسايرة نمط التنمية السائد. فنجد دول المغرب العربي يتمثل إنفاقها في هذا المجال كالتالي: حيث تحتل تونس مركز الريادة بقربها من الحد الأدنى ب25.1%، ثم ليبيا 4.0%، فالجزائر والمغرب بنسبة متساوية 2.0%[1]، وهذا مقارنة بالحد الأدنى الذي حددته المنظمات الدولية (اليونسكو) أن ينفق على البحث العلمي من الناتج المحلي بما لا يقل عن 1% والحد المتوسطمن 2% إلى 3%.

ويضاف إلى ذلك بروز ظاهرة التجارة الموازية المهربة عبر الحدود المغاربية والتي تشكل سوقا موازية تفلت من الرقابة الحكومية عن طريق السياحة وشبكات التهريب عبر الحدود، والتي تؤدي إلى خسارة معتبرة للوعاء الجبائي للدول المغاربية.

ومن أهم المعوقات الأخرى التي تواجه القطاعات الفرعية في عملية التصدير هي: ثقة المستهلك بالمنتجات المغاربية.

[1] - منصور بن عوض القطحاني، الإنفاق على البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول، ورقة قدمت في ورشة عمل "طرق تفعيل وثيقة الأراء للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حول التعليم العالي"، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 30 جانفي– 1 فبراير 2005.

## المبحث الثاني: سبل مواجهة المعوقات لتنمية التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي

تحتاج التجارة البينية للدول المغاربية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل بصفة عامة والذي يسعى إليهما كل دول المغرب العربي في ظل الضروف الدولية وما تشهده من تجمعات إقتصادية إقليمية إضافة إلى المعوقات التي تحول دون رقي التجارة البينية لهذه الدول، والتحديات الداخلية والخارجية التي تعاني منها دول المنطقة، وفي هذا السبيل نسوق بعض المقترحات التي قد تساعد على تنمية التبادل التجاري لدول المغرب العربي من خلال عدة محاور مقسمة لثلاث مطالب:

### المطلب الأول: في المجال السياسي

تتمثل المقترحات في المجال السياسي التي تعمل على تطور التجارة البينية لدول المغرب العربي في ما يلي:

**الفرع الأول: تحييد القضايا التكاملية عن الخلافات السياسية البينية**

تعزيز التعاون في كافة المجالات، وتفعيل دور المجتمع المدني لما أصبح له من دور فاعل في أية عملية تكامل مما يستدعي دعمه وإعطاءه مساحة من حرية الحركة والمبادرة، والعمل على المستويين الإقليمي والدولي، وتقديم تنازلات قطرية لصالح التكامل الإقليمي، إذ يسعى النظام الإقليمي كبقية النظم الإقليمية إلى تحقيق قدر من التكامل مما يحقق التنمية في المنطقة[1].

إنشاء منتدى للشباب دول المنطقة المغاربي للتواصل:

وضع رؤية متكاملة لسبل تفعيل اتحادات دول المغرب العربي وتحقيق التكامل المنشود لكافة القطاعات، وتلمس التحديات المطروحة أمام شعوب المنطقة، عوض المنهج الفوقي المتبع والذي يلغي أي دور للشباب والمثقفين مما أثر سلبا على هذه التجارب. ويتم ذلك عن طريق تنشيط دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيع القطاع الخاص، وضرورة ادخال إصلاحات على القوانين المنظمة للاتحاد المغاربي في اتخاذ القرارات لتوفير مجهودات في مستوى تفعيل القرارات والاجراءات الاقتصادية المشتركة[2].

**الفرع الثاني: وضع آليات تضمن تفعيل القرارات**

يتم ذلك عبر متابعة التصديق والتطبيق للإتفاقيات الموقعة، ودراسة العقبات وتقديم الحلول وإعطاء صلاحيات واسعة للأمانة العامة وتمكينها من إنشاء جهاز إقليمي فوق قطري له سلطات واسعة

[1] – محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وآفاق، مؤتمر:مشروع دعم التكامل الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإيفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص267.

[2] – مصطفى الصالحين الهوني وعبد القادر ولد محمد، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الندوة السادسة المغرب العربي في مفترق الشراكات، تونس، 31 ماي2007، ص12.

بدءاً من دراسة وقتراح المشاريع، وانتهاء بالتقرير والتنفيذ والمتابعة، وتفعيل المؤسسات المغاربية حتى يمكن تحقيق التكامل المنشود في ظل تجاوز حسسيات الماضي كما حدث في الاتحاد الأوروبي، وتغليب منطق العقل وسماحة الحوار على منطق الإقصاء وجور الدكتاتورية.

وأكد "عبد الحميد عواد" رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية[1]: "على وجوب تحصين دول الاتحاد في مواجهة العولمة وانعكاساتها، وذلك من خلال سياسة تقوي الاندماج بين اقتصادياتها، وتكمن في تنسيق يخفف آثار الصدمة الخارجية، ويرى ديناميكية داخلية للتنمية تشمل جميع الدول المنخرطة في الاتحاد، مع تقوية مكانة الاتحاد المغاربي بين التكتلات الاقتصادية الأخرى وتدعيم القدرة التفاوضية لدول المنطقة ككل. ومن الناحية الاقتصادية، العمل التدريجي لتحقيق الانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال فضلا عن الأشخاص، وتوسيع التبادل التجاري وتكثيف المبادلات".

وفي الأخير يجب أن يعمل الاتحاد المغاربي على وضع آلية منظمة تمكنها من العمل بشكل جماعي، على معاجلة جميع المشاكل السياسية والاجتماعية والحدودية والقبلية والطائفية في إطار تكاملي مشترك، لتتمكن من مواكبة مسيرتها التنموية من خلال سن تشريعات العمل والتشغيل والأجور والحقوق العمالية والتأمينات الاجتماعية، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي والتي سارت بخطى متناسقة ومنتظمة حتى وصلت إلى مرحلة كاملة من النضج والتكامل، وذلك بتفعيل منظمة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاهتمام أكثر بالمصالح الاقتصادية البينية والتجارة البينية.

ودعا "الجيلاني"، إلى مجانسة القوانين المالية والجبائية والاجتماعية، وتقريب سعر كلفة الانتاج على المستوى المغاربي، ورفع كل الحواجز غير الجمركية والمعوقات الإدارية وغيرها التي تحد من فرص المؤسسة في التواجد في الأسواق المغاربية

**الفرع الثالث: اقرار الإصلاح المؤسساتي**

ويتمثل بالخصوص في تولي مجلس الرئاسة، البت في مسألة التخفيف من قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات ذات الصبغة غير الاستراتيجية، مثلما سبق أن اقترح ذلك مجلس وزراء الخارجية، ويشمل مشروع الاصلاح كذلك اعطاء صلاحيات أوسع لمجلس وزراء الخارجية وللجان الوزارية المتخصصة لتعهد المشروع الاندماجي المغاربي، ومن جهة أخرى فإن التفكير المستمر في امكانية انتخاب أعضاء المجلس الشورى مغاربيا، واعطائه صلاحيات تشريعية أوسع، ما انفكت تنادي بها هذه المؤسسة المغاربية، التي مقرّها الجزائر، وبشر بها مؤتمر طنجة منذ سنة 1958.

بدأت الأمانة العامة منذ مطلع 2007، وبإشراف مجلس وزراء الخارجية، في تجميع فرق العمل وتقليص عددها من 114 إلى 44 فرقة عمل فقط، مع التأكيد رغم التجميع على استمرارية العمل الاتحادي ونجاعته والتصرّف المحكم في الموارد البشرية وغيرها.

[1] – عبد الحميد عواد، استراتيجية التنمية المغاربية آفاق منطقة التبادل الحر المغاربي وفرص جلب الاستثمارات الخارجية، الندوة السادسة، المغرب العربي في مفترق الطرق، تونس 31 ماي2007، ص10

## المطلب الثاني: في المجال الإقتصادي

أما فيما يخص المجال الإقتصادي فتمثلت المقترحات في الآتي:

**الفرع الأول: وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة**

يجب وضع استراتيجية شاملة للتكامل داخل المنطقة، لكي يتحقق اتحادا كاملا بين جميع أقطار دول المغرب العربي، في ظل حرية انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال، والتبادل التجاري، وحرية النشاط الاقتصادي، والنقل والترانزيت، والأخذ بالمفهوم المتطور للتكامل يستوعب المتغيرات الدولية، ويشمل جميع الأقاليم، مما يقتضي ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية مع ذلك، ووضع خطوات عملية للتحول إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر صناعة تكاملية، وإقامة منطقة استثمارية، ووضع برنامج للنهوض بالقدرات التكنولوجية، وإقامة مشاريع موحدة لإنتاج خدمات الكومبيوتر والاتصالات الإلكترونية والنهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية، وأبحاث المستحضرات الدوائية، وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

**الفرع الثاني: تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير**

سيمكن التعجيل بانطلاق المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بهذا الخصوص، من تمويل المشاريع المشتركة، وتشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة، بدلا من السياسة العمودية للتصدير، حيث تستحوذ أوروبا على 90% من صادرات المصانع التونسية، والتي يشكل النسيج والملابس الجاهزة 70% منها. وتوجد حاليا تحديات كبيرة من الصادرات الصينية إلى المنطقة تظل لها ميزة نسبية على صعيد كلفة التصدير، ومدة وصول المنتج التي تصل إلى أكثر من ثلاثة أشهر للمنتجات القادمة من الصين، مما يمس التجديد في مجال الموضة، في حين لا تتجاوز أسبوعين بالنسبة لدول المنطقة[1]. وصرح "رودريجو راتو" مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية: " أنه للحصول على تنمية المنطقة العربية ككل، لابد من زيادة معدلات التنمية السنوية إلى 7%، وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة 30% لتصل إلى 210 مليارات دولار بدلا من 140مليار دولار حاليا[2]، وإعطاء ميزة نسبية للبلدان الأقل نموا، ودعم التبادل بين دول الإقليم، مما يمكنها من إتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية، ووضع برنامج زمني محدد لمزيد من التنسيق والتكامل بينها في المدين المتوسط والبعيد لإقامة إتحاد جمركي، مما يزيد من إمكانيات المنطقة التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي واستكمال شبكة الطرق البرية والبحرية والجوية التي تربط بين دول المنطقة وبينها وبين جيرانها".

**الفرع الثالث: تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص**

وذلك للضغط لإزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل الإقليمي بشكل عام، وتعزيز التبادل

---

[1] – جميل مطرو على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص29.

[2] – للمزيد أنظر تصريحات رودريجو راتو، مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية، على الموقع الإلكتروني التالي:
www.daralhayat.net/action/ print.ph نظر في 2011/09/28.

التجاري البيني بشكل خاص، واقامت بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستراد والتصدير، ووضع البنى الأساسية اللازمة لتسير التكامل بين دول المغرب العربي بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية وإقامة صناعات ومشاريع تكاملية مشتركة تجمع مكونات من دول عديدة، مما يعزز التبادل التجاري على المدين المتوسط والبعيد[1]. وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين، ووضع قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل والتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البينية

أولا– إقامة سوق مشتركة:

تمكن من تسهيل حرية إنتقال الأشخاص والبضائع كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي حاليا، وتحقيق التكامل الإستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يساهم في تفعيل التبادل التجاري بشكل خاص والوصول به إلى التكامل بشكل عام، وتحقيقه بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ووضع آلية موحدة لتسهيل الدفع بالعملات المحلية المغاربية وإقامة شبكة بنوك لتوحيد السعر وتسهيل الدفع كخطوة أولى نحو توحيد العملات كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي، ورفع جميع القيود التبادلات بين دول المنطقة، ووضع برنامج لتمويل التجارة البينية مما سيحقق قفزات للتبادل التجاري إذا تم تعزيزه في إطار برنامج للتكامل الاقتصادي بينها.

ثانيا– القيام بالدراسات اللازمة:

لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدى جميع الأطراف، ووضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع دول المنطقة، مما يقتضي تفعيل آلية للتواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وإيجاد قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل في المنطقة.

ثالثا– أهم السياسات التجارية والاقتصادية لدول المغرب العربي لمواجهة المعوقات:

كان لدول المغرب العربي سياسات واجراءات اقتصادية وتجارية، للتغلب على الكثير من الصعوبات ومجاراة الاقتصادات الأخرى، وسوف نحاول التعرض لهذه السياسات والمعالجات التجارية التي قامت دول المغرب العربي بإنتهاجها هي وكالتالي:

**ليبيا:** انتهجت ليبيا سياسات تجارية مقيدة لحرية التجارة منذ أوائل الثمانينيات حتى نهاية عقد التسعينات مما كان له أثر سلبي على الوضع التجاري في ليبيا وعلى الرغم من التذبذب في حجم التبادل التجاري الناجم عن التقلب المستمر في أسعار النفط مما دفع بالحكومة الليبية الى تبني مجموعة من القوانين لتحسين شروط التبادل التجاري كان أهمها صدور القانون رقم (4) لعام 1992 بتنظيم إستيراد وتوزيع السلع، والقانون رقم (5) لعام 1997 بشأن تشجيع استثمار رؤس الأموال الأجنبية، والقانون رقم (19) لعام 2000 بشأن تجارة العبور والمناطق الحرة، وقانون الوكالات التجارية رقم (6) لعام 2001

[1] – صباح نعوش، تحرير التجارة العربية البينية، المعرفة– ملفات خاصة، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43B5-99B9-26CEA7CBAA2D.htm ، نظر في 2011/10/5.

واللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وقرار تخفيض الرسوم الجمركية والتي سيكون لها أثر إيجابي على حركة التجارة الليبية الصادرة والواردة[1]

**تونس:** أعطت الحكومة التونسية مجموعة من الحوافز والتسهيلات لغرض تشجيع وتنشيط التجارة كان أهمها[2]:

- إعفاء تام من الضرائب فيما يخص النشاط التصديري .
- صدور قرار من السلطة العليا بأن تكون الضمانات على الصادرات بنسبة 5% فيما يخص الأنظمة الجمركية .
- من ناحية المناطق الحرة، أعطت الحكومة التونسية أهمية خاصة لهذه المناطق من ناحية تسهيل الإجراءات الجمركية، سواء بالنسبة لدخول البضائع أو تصديرها، ولا تتحمل المناطق الحرة الخاصة أية رسوم، ويتم السماح بإنشاء المنطقة الحرة في أي مكان دون أي تقييد .
- تشجيع المؤسسات على إنشاء خلايا للتصدير من المختصين، بحيث تتحمل الدولة 50% من المرتبات .
- تتحمل الدولة التونسية 50% من نفقات الرحلات التسويقية لفتح أسواق جديدة أو إدخال سلعة جديدة.
- ولا يفوتنا أن ننوه أنه يوجد في تونس مجلس أعلى للتصدير برئاسة رئيس الدولة يجتمع كل ستة أشهر، بدأت الدورة الأولى عام 1997 والدورة الخامسة عام 2000 ويراجع رئيس الدولة بنفسه هذه القرارات وما توصلت اليه الصادرات التونسية.

**الجزائر:** قامت الحكومة الجزائرية بإتخاذ عدد من الإجراءات لإعطاء القطاع الخاص دور أكبر في التجارة المحلية والاقليمية وفي كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية وأتخذت الجزائر أيضاً عدة خطوات لإصلاح الجهاز المصرفي بهدف تشجيع التجارة والإستثمارات التجارية كان أهمها السماح بإنشاء مصارف خاصة ابتداءاً من عام 1990.

**المغرب:** قامت المغرب بإعفاء تام ولمدة 5 سنوات من الضرائب والرسوم للسلع النسيجية المصدرة وقد أكتفت بتعهد المنشآت الحسنة السمعة، لتحصل على تسهيلات لتصدير منتجاتها، كما أعطت الحكومة المغربية كافة المنتجات نسبة 10% نسبة هالك لا يسدد عنها رسوم جمركية .

- قامت بتقديم كافة المعونات والتسهيلات للمنشآت التجارية، بما في ذلك إيفاد أحد الموظفين من الجمارك لمساعدة المؤسسة في تجهيز مستنداتها لغرض التصدير، وكذلك منحت الحكومة المغربية ضمانات لسرعة رد المبالغ المحجوزة لمجرد التصدير[3]، كما قامت برفع العراقيل التي يمكن أن تعوق

[1] – مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية. التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة من 1993 . 2004، الربع الأول المجلد 46، طرابلس، ليبيا، 2006، ص 4 .

[2] – فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، المجلد الثاني، مطبعة الإسراء، مصر، 2004، ص 440.

[3] – المرجع السابق، ص 447.

نمو صادرات القطاع الخاص وخلق الظروف الخاصة لضمان نموها وارتقائه وتبسيط الاجراءات الادارية عن الخصوص على مستوى تحقيق الاستثمارات وعمليات التصدير ، كما تم إلغاء الزامية التأشيرة لمكتبي الصرف على قرارات الاستيراد، بحيث تم توسيع مجال الواردات المسموح بإستيرادها[1].

نرى مما سبق أنه على الرغم من بعض الإصلاحات التجارية التي قامت بها دول المغرب العربي إلا أن هذه الإصلاحات لم تساهم في إزدياد معدلات التجارة البينية بين دول المغرب العربي والسبب يرجع لأن كافة دول المننطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وتجارية وأن هذه الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول جاءت بفعل وتأثير العولمة على دول المغرب العربي وليس بدافع زيادة معدلات التجارة البينية مما يضع تحدي أمام شعوب هذه الدول أن تؤسس منهاج واضح لزيادة اندماج اقتصاداتها عن طريق توسيع وزيادة التجارة البينية.

## المطلب الثالث: سبل مواجهة التحديات والعوائق الأخرى لدول المغرب العربي:

لمواجهة التحديات والمعوقات الأخرى التي تعترض تطور التجارة البينية لدول المغرب العربي تمثلت المقترحات في مايلي:

**الفرع الأول: سبل مواجهة التحديات**

أولا– الموارد المائية: لقد عمدت كل دولة من دول المغرب العربي على إتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات مائية، للحد من معضلة محدودية الموارد المائية وذلك بإنشاء محطات تحلية مياه البحر والذي يعد بديل مقنع لدول المنطقة خاصة وأنها دول تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال، إلا أن استخدام البحر في التحلية باهظ التكاليف ولا تستطيع هذه الدول الاعتماد عليه بشكل عملي وخاصة في الزراعة والصناعة ومواجهة زيادة السكان وما يترتب عليها، مما أدى لهذه الدول الى الاعتماد على مصادر أخرى خلاف تحلية مياه البحر وكان أهمها استغلال مصادر المياه الجوفية، سواء أن كانت هذه المصادر متجددة أم غير متجددة وخاصة أن هذه الدول تمتلك مخزوناً كبيراً من هذه المياه في باطن الأرض[2]، وتمثلت سياسات دول المغرب العربي كالتالي

**ليبيا:** قامت بإستغلال المياه الجوفية في المناطق الجنوبية، وذلك بنقل المياه من مناطق الجنوب إلى المناطق الشمالية الفقيرة بالمياه والصالحة للزراعة والمأهولة بالسكان، وذلك عن طريق وتنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم، حيث يتم نقل خمسة ملايين ونصف المليون من الأمتار المكعبة من المياه يومياً عن طريق أنابيب ضخمة يبلغ قطرها 4 أمتار ويبلغ طولها الإجمالي 4200 كيلو متر، كما أقامت عدد

[1] – عبدالسلام أديب، السياسات الضريبية واستراتيجية التنمية، دراسة تحليلية للنظام الجابئي المغربي، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 1998 ص187.

[2] – حسن عبدالقادر صالح، الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي، مرجع سابق، ص121.

من الخزانات تتسع لتخزين 300 مليون متر مكعب من المياه، وتشير الدراسات إلى أن هذا المشروع سيقوم بزراعة 85 ألف هكتار من الأراضي شتاءاً بالحبوب وزراعة 100 ألف هكتار من الأراضي صيفاً بالحبوب والأعلاف بالإضافة إلى توفير المياه اللازمة للصناعة والشرب في المدن والقرى على طول الساحل الليبي، وخلق فرص عمل جديدة في ليبيا لتطوير مختلف المشاريع الزراعية والصناعية القائمة[1]

**تونس:** جرى العمل على إنشاء السدود التخزينية لتفادي النقص المستمر في الموارد المائية الجوفية في العديد من الأقاليم في تونس وكان أهم هذه المشاريع مشروع الألف بحيرة جبلية في تونس إذ بدأت وزارة الزراعة في تنفيذ خطة جديدة لتفادي تناقص مصادر المياه عبر إنشاء ألف بحيرة جبلية وذلك منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم وقد تم بالفعل إنجاز هذا العمل في أكثر من نصف عدد البحيرات حتى نهاية التسعينات تقريباً ، وتعمل تونس على إنشاء (203 ) سد جبلي في 11 محافظة تونسية[2]

**الجزائر:** تتوزع أهم الموارد المائية الجزائرية في الجهة الشرقية من الجبال المرتفعة والممطرة وكذلك في الصحراء الجنوبية في حين أن أكثر مناطق الإستهلاك هي المناطق الوسطى في الجزائر ولم تهتم حكومة الجزائر بالمشاكل المائية إلا بعد سنة 1983م فقد باشرت الجزائر بإنشاء السدود والخزانات والعمل جاري لإنجاز وصيانة السدود القديمة والتي يرجع بعضها الى حقبة الإستعمار مع الإبقاء على السدود القديمة وإضافة سدود جديدة مجاورة للسدود القديمة ، كي توفر هذه السدود إضافة 24 ألف هكتار في سهل غريب و 25 ألف هكتار في سهل متيجه الغربي، فقد أدركت الحكومة الجزائرية في وقت متأخر أهمية الماء للتنمية وبدأت في تخصيص موارد مالية ضخمة لمعالجة مشكلة المياه اللازمة للصناعة والزراعة والشرب وقد أدرجت بواسطة جهاز الفلاحة والمنشآت المائية كأولوية من الأولويات في مشروع الخطة الخماسية للفترة 1989 إلى 1993 كما شهدت الجزائر اهتماماً خاصاً بالأسقية المجهزة بالمضخات الآلية[3].

**المغرب:** تبنت المغرب سياسة أو شعار ( مليون هكتار مسقي) لإنجازه قبل نهاية القرن العشرين وقد تم إنجاز جملة من المساحات كالاتي:

حصيلة سنة 1982، 786000 هكتار مروية بإعتبار كل الأنماط ولكن ليست كلها مجهزة.

مخطط سنة 1989 زيادة 163000 هكتار مخصصة للري، أي مجموعاً عاماً وقدره 949000 هكتار.

الفترة من 1990-2000 بلغ عدد الأراضي المروية 1150000 هكتار منها 85000 هكتار مهيأة ضمن المساحات الكبرى و300000 هكتار ضمن المنشآت الصغرى والمتوسطة، ويعتبر تكاثر الآبار المجهزة بالمضخات الآلية مدهشاً في المغرب نظراً لعدم الاعتماد على السدود وحدها في الري وبشكل كلي نتيجة

[1] – خالد علي المحجوبي، التحليل الاقتصادي للأمن المائي العربي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، ليبيا، 2006، ص 130.

[2] – حسن عبد القادر صالح، الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي، ط2، دوائر وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 141.

[3] – جوان فرانسوا تراون، ترجمة علي التومي وآخرون، المغرب العربي الإنسان والمجال، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص 194.

للجفاف وما يحققه من آثار زراعية على دولة المغرب[1].

ثانيا– السياسات الزراعية: وعند النظر للسياسات الزراعية لدول المغرب العربي نجد أنها مختلفة فمثلاً:

**ليبيا:** سعت إلى التنمية الريفية، فقد حظي هذا القطاع بإهتمام الحكومة الليبية والمسؤولين والمواطنين، وقد خصصت ليبيا 20% في المتوسط من إجمالي مخصصاتها المالية على التنمية الزراعية فقد تم إنشاء مؤسسة مستقلة للإشراف على وضع مخطط متكامل للزراعة بهدف زيادة رقعة الأراضي الزراعية، وذلك بإستصلاح مليون ونصف المليون هكتار من الأراضي البور وذلك بتوزيع 17 ألف مزرعة على المزارعين للوصول إلى الاكتفاء الذاتي[2].

**تونس:** قامت سياسات الانتاج الزراعي في تونس بالتركيز على الأمن الغذائي وزيادة الانتاج وتوزيع وتوفير الغذاء وبناء المخزون والرقابة وذلك بتشييد استخدام المياه، وتخزين الفائض من الإنتاج الزراعي، الزيت، الطماطم، وخلافه وكذلك التركيز على تسويق الانتاج الزراعي والحيواني[3].

**الجزائر:** استخدمت طريقة زيادة الانتاج بإستخدام الهندسة الوارثية، وذلك بزراعة الأنسجة لزيادة المحاصيل الزراعية وبالأخص الخضار للإكتفاء منها وتقليص الفجوة الغذائية وتدور الأبحاث في الجزائر الآن حول انتاج بروتين أحادي الخلية والأنزيمات واللقاحات والأجسام الآحادية وإستخدام المخلفات الزراعية والصناعية والمنتجات الثانوية لإنتاج الإيثانول والأستون وكذلك استخدام سياسات تشجيع المزارعين بالتقنيات لتطوير الإنتاج وتحسين المعيشة الريفية وإحداث برامج لتحديث الزراعة[4].

**المغرب:** أنتهجت المغرب سياسة زيادة الإنتاج وأعطته أهمية كبيرة وذلك من خلال تشجيع الإستثمار لتطوير وزيادة الإنتاج فقد قامت الحكومة المغربية بتحسين شبكات النقل البري والسكك الحديدية وإستخدام سياسات التحرر الاقتصادي، اضافة الى تشجيع القطاعين العام بالتعاون مع القطاع الخاص بواسطة الأجهزة الحكومية والجمعيات الوطنية وذلك للحد من الفقر وكذلك لجأت المغرب الى معالجة ظاهرة الجفاف والتصحر والاهتمام بالإرشاد الزراعي، والتمويل المخصص لتحسين كفاءة الري واستعمال البذور المحسنة وتجهيز القرى الفلاحية وتكثيف الانتاج الحيواني[5].

ثالثا– سبل معالجة المشاكل الصناعية والتنموية لدول المغرب العربي: لقد تبنت دول المغرب العربي العديد من الاستراتيجيات والسياسات بهدف الارتقاء والنهوض بصناعاتها سواء أن كانت بسيطة أو الصناعات الأخرى ذات التقنية العالية وقد اختلفت هذه السياسات من دولة الى أخرى.

---

[1] – جوان فرانسوا تراون، ترجمة علي التومي وآخرون، المغرب العربي الإنسان والمجال، مرجع سابق، ص 188 .

[2] – حسن عبدالقادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والأقليمية، دار وائل، عمان، 2002، ص 257 .

[3] – مستخلص من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2004، الخرطوم، يوليو 2005، ص217.

[4] – محمد السيد عبدالسلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون الادارية، الكويت، 1998، ص 216.

[5] – مي الدمشقية سرحال، السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية مصر، 2006، ص 117.

**ليبيا:** كان الدور المحوري لمصرف التنمية لدعم الصناعة في ليبيا وفق ما تقتضيه السياسات الاقتصادية في ليبيا بهدف زيادة معدلات النمو، فقد أرتفعت القروض الممنوحة من مصرف التنمية من 616 قرضاً خلال عام 2001 بقيمة 23.9 مليون دينار لتصل إلى 701 قرضاً بقيمة 69.2 مليون دينار والتي تعود إلى تخصيص ما مقداره 240 مليون دينار من ميزانية التحول لتمويل برامج الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة تنفيذاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لعام 2001، وكان أهمها القروض الممنوحة لصناعة الكيماويات واللدائن والخدمات الصناعية والصناعات المعدنية، الصناعة الغذائية النسبة الكبرى من إجمالي القروض إذ بلغ نحو 27.1 % و 24.7 % و 14.5 % و 10.7 % على التوالي[1]

كما قامت اللجنة الشعبية العامة في ليبيا باجتماعها الإستثنائي الخامس (942) ولمدة 3 سنوات و74 ألف لمدة سنوات أيضاً لتطوير صناعة الحديد والصلب يتم تمويلها ذاتياً ومن خلال برامج الاقرار بهدف زيادة الطاقة الانتاجية إلى 12 مليون طن سنوياً من مختلف أنواع الحديد، كما دفعت أمانة اللجنة الشعبية العامة على اعتماد البرنامج الوطني لتنمية صناعة الاسمنت والصناعات المرتبطة بها بقيمة مليار و885 مليون دينار بهدف الوصول إلى طاقة انتاجية تبلغ 15 مليون طن سنوياً، لسد احتياجات السنوية من خام الأسمنت وما يحققه من توسع في التنمية العمرانية، واستقلال الموارد الوطنية وتشغيل العمالة.

**تونس:** سعت تونس منذ البداية للإستفادة من علاقاتها مع العالم الخارجي لتنمية صناعاتها فقد قامت بالإتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء منطقة تجارة حرة مع شريكها الأوروبي[2]، وكانت تونس أحدى دول شمال أفريقيا السباقة الى إصدار قانون تشريعي يضمن المنافسة الصناعية ومنع الإحتكار فقد صدر القانون بذلك في تونس سنة1991 وكذلك تفعيل المنافسة في قطاع الصناعة الإستهلاكية والسماح للتركيز وبعض القوة الإحتكارية في الصناعات الرأس مالية والتقنية في تونس[3] كما فرضت تونس أن تدخل في تصنيع السيارات التي تستوردها تونس مكونات انتاج تونسية ومن هنا بدأت تعي تونس أهمية تطوير صناعاتها وبالأخص الصناعات التي تحتاج الى تقنية عالية وقد حولت بالفعل تونس صناعاتها الصغيرة الى صناعات عالمية تغذي السوق المحلي والأسواق الأخرى في دول شمال أفريقيا والأسواق الخارجية[4]

**الجزائر:** فقد أولت للصناعة أهمية أساسية في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائرية والتي تم إعدادها منذ فترة طويلة بحيث تهدف هذه الاستراتيجيات الى الآتي[5]:

---

[1] – مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، دار الإزدهار للطباعة، مصراتة، ليبيا، 2002 ، ص 82.

[2] – عبدالهادي عبدالقادر السويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق، ص 89.

[3] – تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، ص 69.

[4] – فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في الأسس والبرامج لتنمية قطاعات الصادرات المصرية، صناعية، زراعية، خدمية، المجلد الثاني، مطبعة الإسراء، مصر، 2004، ص 95.

[5] – السياسات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 1993، ص 22.

أ- استغلال الموارد الطبيعية في البلاد وخاصة الموارد البترولية للحصول على الأموال لتوريد وتجهيز القطاعات الأخرى التي تحتاجها البلاد .

ب-تنمية الصناعات المعدنية والإنشاءات الميكانيكية والكهربائية .

ج- تنمية الصناعات الاستهلاكية اللازمة لإشباع الحاجات الضرورية مثل السلع الغذائية والملابس والتجهيزات الخاصة بالإسكان والأنشطة الأخرى .

د- اقامة صناعة ثقيلة على تحويل الموارد الطبيعية للبلاد مثل قطاع صناعة الفولاذ والبترو كيماويات

هـ- قد بلغت جملة الاستثمارات المخصصة في القطاع الصناعي والقيمة المضافة للصناعة التحويلية للجزائر عام 1990 حوالي 7.21691 مليار دولار .

**المغرب:** انتهجت أسلوب الخصخصة منذ عام 1983، وتولت وزارة المالية تنفيذ هذا النشاط، و في عام 1989 استخدمت وزارة الشئون الاقتصادية والخصخصة، وفي عام 1991 انشئت وزارة التجارة والصناعة والخصخصة، وفي عام 1993 انشئت وزارة الخصخصة مكلفة بخصخصة القطاع العام، و في عام 1998 أنشئت وزراة القطاع العام والخصخصة، وتم في عام 2001 اعادة تنظيم برامج الخصخصة وضمها إلى وزارة الاقتصاد والمالية، وقد تم حتى عام 1999 بإستخدام أسلوب البيع المباشر من خصخصة 32% من رأس مال شركة تعمل في مجال صناعة الملابس و26% من رأس مال شركة صناعة الحديد والصلب، كما عرضت الدولة للبيع أيضاً 5 شركات صناعية مملوكة بالكامل للقطاع العام منها ثلاث شركات لصناعة السكر، شركة للمنسوجات وشركة لإنتاج التبغ، بالإضافة إلى 38%من أسهم شركة انتاج قطع غيار السيارات[1].

وضعت المغرب أدوات جديدة للتمويل والضمان، وخاصة لصالح الصناعات المتوسطة والصغيرة ولصالح الشباب، كما تم في نفس الإطار توجيه السياسة الصناعية والتجارية لضمان انفتاح أكبر للبلاد على المبادلات الدولية، فقد دل سير الأحداث أن السياسات والمعالجات تتوخى إدخال عامل المنافسة وإجبار الصناعات على التحديث والجودة، وتحسين الإنتاج لكي تصبح أكثر منافسة أمام الأسواق الخارجية، كما أتخذت جملة من الإجراءات الأخرى لتقليص الحواجز الجمركية وتلين سعر الصرف والتحرر النسبي للاقتصاد المغربي بهدف تشجيع الصناعات التصديرية[2]

وبهذا الخصوص نستخلص أن دول المغرب العربي بدأت متأخرة في الاهتمام بسياسات التصنيع والإنتاج الصناعي، وقد بدأت حديثاً في التخلص من سيطرة القطاع العام على مجمل القطاعات الصناعية، والتي كانت مملوكة بالكامل للدولة، وأن نتائج هذه العمليات التي جاءت نتيجة لظروف خارجية لم تعطي نتائج ملموسة إلى الآن، وأنه من المأمول في المستقبل أن ترى هذه البرامج والسياسات من تعاون مع دول

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2002، ص 58 .

[2] – عبدالسلام أديب، السياسات الضريبية وإستراتيجية التنمية، دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي، دار أفريقيا الشرق، المغرب، 1998، ص 186.

الاتحاد الأوروبي، والخصخصة، وتحديث القوانين الخاصة بالصناعة والاستثمارات الصناعية ستؤدي في المستقبل إلى انتعاش القطاع الصناعي مما يوفر فرص أكبر لهذه الدول كي تستفيد من هذا القطاع الهام وخاصة إذا جرى تنسيق بين اقتصادات هذه الدول وتفعيل التقارب المشترك بين دول المغرب العربي، وأن جل الاصلاحات كانت في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأهملت الصناعات الكبيرة والتي تتطلب وفرة في رأس المال وتقنيات عالية.

رابعا- سبل معالجة سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لدول المغرب العربي: عمدت دول المغرب العربي بعد معرفتها بتدني مستويات الاستثمارات مقارنة بدول أخرى في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا إلى اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات بهدف معالجة وتشجيع جذب هذه الإستثمارات، وقد تباينت هذه السياسات والاجراءات من قطر إلى آخر.

**ليبيا:** بعد انتهاء أزمة لوكربي، والتخلص من المقاطعة الدولية التي كانت مفروضة على ليبيا قامت ليبيا بتبني سياسات انفتاح اقتصادي، وبذلت الحكومة الليبية جهود واضحة لهيكلة اقتصادها، فقد أثمرت هذه الجهود على عودة صندوق النقد الدولي إلى ليبيا بعد غياب دام خمسة عشر عاماً، وذلك خلال عام 2004، كما تقدمت ليبيا رسمياً بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتحول التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كما شهدت ليبيا اصلاحات واضحة في الجهاز المصرفي وافتتاح المصارف الخاصة، وتم تشكيل لجنة للسوق المالية تختص بوضع آليات عمل السوق ولأول مرة بصدور القانون رقم (21) لسنة 2001[1]

وبناءا على التقرير المقدم من مصرف ليبيا المركزي بإعتباره أكبر مؤسسة نقدية في ليبيا، فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة قراراها رقم (242) لسنة 2003، والذي يعطي بموجبه مهمة إنشاء سوق للأوراق المالية لمصرف ليبيا المركزي، وبناءاً عليه فقد أصدر محافظ مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (2) لسنة 2004 بشأن إنشاء لجنة لسوق الأوراق المالية والتي من أهم اختصاصاتها:

أ- إنشاء مشروعات وتنظيم القرارات واللوائح المنظمة للسوق، والوحدات المتعلقة بتداول الأوراق المالية وأعمال الوساطة المالية.

ب- دراسة التقارير والوثائق ذات الصلة بالسوق، وتقديم ما تراه من مقترحات وتوصيات.

ج- التنسيق مع المصارف الأخرى والجهات الأخرى بهذا الخصوص[2].

**تونس:** لقد قامت تونس بإنتهاج سياسة خارجية مع الدول الأوروبية لتحسين مناخ جذب الإستثمار إليها، فقد عقدت تونس عدة اتفاقيات شراكة مع الدول الأوروبية بدأت منذ عام 1976 وتبعتها بتوقيع اتفاقية شركة مع دول الاتحاد الأوروبي في 1995/7/17 ودخلت حيز التنفيذ بداية من أول جانفي

[1] – محمد مسعود خليفة وآخرون، الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2006، ص7.

[2] – بشير محمد عاشور الدرويش، واقع إعداد وعرض المعلومات المالية في ليبيا ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2006، ص 129.

1997، وقد تعرضت للتقيم من الاقتصاديين العرب فمنهم من رأى فيها أنها تؤدي إلى زيادة معدلات الإستثمارات سواء بإجتذاب رؤوس الأموال العربية الموظفة بالخارج أو إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر أو زيادة الإدخار المحلي[1].

كما قامت الحكومة التونسية بتقديم إعفاء تام من الضرائب على الأرباح لمدة عشرة سنوات، وتخفيض الضرائب بنسبة 10% لما زاد عن ذلك، كما قدمت إعفاءات كاملة من التعريفة الجمركية على الواردات من المواد والسلع الرأسمالية وقطع الغيار، أما الاستثمار الغير موجهة للتصدير فإنها تتمتع بتخفيض معدل الضريبة على الدخل والأرباح وبعض الضرائب الجمركية وحرية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج، والإعفاء من ضريبة البنية التحتية إذ كانت تساهم في تطوير المناطق الفقيرة والنائية أو من المشروعات التي حددتها الدولة .

وذكر تقرير البنك الدولي مؤخراً أن تونس تعد الأكثر من بين دول المغرب العربي جذباً للإستثمارات في قطاع الأعمال، ويرى الخبراء أيضاً أن ما يساعد هذا البلد في الشمال الافريقي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية هو استقرار معدلات النمو الاقتصادي والاصلاحات الاقتصادية لدى الحكومة التونسية[2].

**الجزائر** : قامت الجزائر بتخفيض أعباء الديون التي كانت تثقل الميزانية الجزائرية مستعينة في ذلك بعائدات النفط والغاز في السنوات الأخيرة وأعطت الجزائر حوافز كبيرة بهدف تشجيع الإستثمار الأجنبي في مجال الطاقة والغاز بهدف زيادة الصادرات الجزائرية من هذه المادة وذلك خلال عام 2005[3].

كما قامت الجزائر من ضمن إصلاحتها الاقتصادية، بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية بإنشاء بنك الجزائر الخارجي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء المصارف، وتحسين سوق المال في الجزائر[4]

**المغرب:** واصلت المغرب جهودها الحثيثة لجذب الإستثمارات الأجنبية، فهي بالإضافة إلى تونس والجزائر قامت بعقد إتفاقيات شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، ومنذ فترة طويلة بدأت منذ عام 1976 شملت هذه الإتفاقيات جميع المبادلات التجارية والصناعية والخدمية بهدف تشجيع وجذب الإستثمار الإجنبي[5].

كما باشرت المغرب أيضاً، بتبني برنامج طموح للإصلاح الهيكلي يتضمن تحرير التجارة وإصلاح الجهاز الجمركي وإعادة هيكلة وتحرير القطاع المالي وخصخصة قطاع الاتصالات وتحديث القطاع العام

---

[1] – سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004 ، ص 252 .

[2] – عدنان سالم محمد أرحومة الشرع، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، أكاديمية الدراسات العليا ليبيا ليبيا، 2010 ، ص 103.

[3] – المرجع السابق، ص 106.

[4] – تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مرجع سابق ، ص 66.

[5] – سليمان المنذري، مرجع سابق، ص 250.

وكذلك إحداث برنامج لإصلاح الادارة العامة للمساعدة في التحكم في ارتفاع النفقات العامة وذلك منذ عام 1998 وفق البرنامج الذي طرحته المغرب بعنوان ( ميثاق الإدارة الجديدة )[1].

و مما سبق نرى أن الاصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والغير المباشرة في دول المغرب العربي، لم ترتقي بعد إلى مستوياتها في الدول النامية الأخرى كالصين، وتايلاند، ودول شرق أوروبا، وأن هذه الإصلاحات فرضتها متطلبات العولمة، ومؤسساتها كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وأن هذه الدول تأثرت بالعولمة، وأنها بدأت تشعر بفائدة وأهمية هذه الإستثمارات، وباشرت بالفعل في الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، والتي من المتوقع أن تستفيد منها هذه الدول في المدى الطويل لتحسين أوضاعها الاقتصادية ومن ثم التجارية. بالإضافة إلى:

أ- إمكانية التخصص بين الأطراف المساهمة بناءا على المزايا والمواد المتوفرة لكل طرف وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية والخدمية[2].

ب-الإختناقات الاقتصادية للأقطار المساهمة وطرق معالجتها بأساليب حديثة ومتطورة، مما يجعل دور التكامل مفيدا لكافة الأطراف، ولعل مشكلات الغذاء والماء والبطالة وغيرها تأتي في مقدمة هذه الاختصاصات[3]

ج- العمل التدريجي لتحقيق الانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن الأشخاص وتوسيع مناطق التبادل التجاري وتكثيف المبادلات[4].

د- التعجيل في إنطلاق المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية ولاشك كذلك أنّ الانطلاق الفعلي للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بمقره في تونس في أقرب الآجال سيعطي الدفع المنشود لوتيرة الاندماج الاقتصادي بين دول المنطقة من خلال تدفق رؤوس الأموال وتنمية الاستثمارات وتطوير المبادلات التجارية البينية[5].

هـ-ومن وجهة نظر القطاع الخاص في تفعيل التبادل التجاري بين دول المغرب العربي توفير برامج ترويجية وإعداد دراسة سوق متخصصة وتخصيص برامج لتأهيل الشركات.

خامسا-العولمة: ومن تحديات التي تقف في وجه دول المغرب العربي وتضغط على تحرير تجارتها البينية العولمة، والتي تتطلب لمجابهتها مستويات أعلى من التنافسية، وهاته الأخيرة تحتاج إلى عدد من الإصلاحات الأساسية خاصة المرتبطة بالجانب النوعي والمتعلقة بتأهيل اليد العاملة، وزيادة استخدام التقنيات المتطورة التي ينعكس نشاطها بشكل مباشر وإيجابي على النشاط الاقتصادي ككل، باعتبار أن

---

[1] – سعود البريكان وآخرون، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، الندوة المنعقدة في 20 كانون الأول، ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، أبوظبي، 2006، ص 145.

[2] – مصطفى الصالحين الهوني، مرجع سابق، ص 7.

[3] – نفس المرجع، ص8.

[4] – عبد الحميد عواد، مرجع سابق ، ص14.

[5] – حاتم بن سالم، المغرب العربي في مفترق الشركات، الندوة السادسة، تونس، 2007/05/31، ص21.

المستقبل هو في اتجاه الصناعات التكنولوجيا والصناعات الدقيقة، التي تتطلب كفاءة عالية في اليد العاملة ما يعني ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يعد من أنجع الوسائل للوصول إلى اقتصاد تنافسي مبني على المعرفة ليشمل جميع القطاعات، وبالتالي نعمل على تحسين المنتوجات لدول المغرب العربي، كي تحل محل المنتوجات الخارجية، وبالتالي زيادة المبادلات التجارية، ولتحقيق ذلك يمكن تصور السبل وصياغة السياسات الملائمة للارتقاء بالقدرة التنافسية وفق إنعكاسها على الأداء الاقتصادي في مختلف المجالات ذات الأولوية، وهي تشمل مايلي:

أ- السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع التكنولوجي: إن تنافسية الدولة هي حصاد التنافسية التكنولوجية، وهذه الأخيرة هي حصاد التنمية المعرفية، لذلك فإن تحسين أداء اقتصاديات المغرب العربي ومن ثم النهوض بتنافسيتها لن يكلل بالنجاح ما لم يتم تقوية الطاقة الابتكارية للدول وذلك من خلال:

- تدعيم نشاط البحث والتطوير: ويتم ذلك من خلال الإنفاق على البحث والتطوير، وتشجيع مخابر والربط بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية بمعنى ربط نتائج البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية. ولأجل ذلك فإن قدرة الدول على الابتكار تعتمد على الإنفاق على نشاط البحث والتطوير، وهو متوقف على ما توفره هذه الدول من حماية لنتائج البحث من ابتكارات واختراعات جديدة يكون لها بليغ الأثر في دعم نموها وقدرتها التنافسية في مختلف المجالات ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما يتطلب أنظمة قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال: يعيش العالم حقبة الابتكارات التكنولوجية بشكل غير مسبق يهيمن عليها انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن اعتبارها كأداة أساسية لتحسين الأداء التنافسي في مختلف النشاطات الاقتصادية وكذا اعتبارها كقطاع إنتاجي وخدمي[1]. وبناءا على ذلك من الضروري تطوير هذا القطاع والإعتماد عليه لمواجهة المنافسة الأجنبية من خلال تكثيف الاستثمار في مجال الاتصالات، وخاصة التقنيات الرقمية ورفع طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات وتقليل تكلفة استخدامها، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء شركات توفير خدمات الأنترنيت والهاتف النقال، وضرورة تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الالكترونية، وتشجيع المؤسسات على تطوير مواقع إلكترونية لها على شبكة الانترنيت[2]، كما أن نشر ثقافة الأنترنيت يدعم تعاملات المؤسسات فيما بينها إلكترونيا وبينها وبين المستهلك بشكل مباشر بدون وسيط ما ينعكس على انخفاض التكاليف. كما أن تبادل المعلومات الصناعية بين مختلف عناصر

[1] – محمد مراياتي، أثر تقنية المعلومات والاتصالات في الصناعة التنافسية والاستثمار، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المعلومات الصناعية من أجل التنافسية والتبادل والاستثمار، تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية UN-DESA، دمشق، 29-2007/10/31، ص 1

[2] – تقرير التنافسية العربية، 2003، مرجع سابق، ص 124.

النظام الوطني للابتكار، وخاصة عنصري البحث والتطويرمع الصناعة أو المؤسسات الاقتصادية، يؤدي إلى نقل واستعاب وإنتاج ثم توليد التكنولوجيا، باعتبار التكنولوجيا التنافسية لاتعطي بل تولد محليا[1].

- إن تحسين أداء الاقتصاد من الجانب التكنولوجي يدفع باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتوفر بنية تحتية تكنولوجية متطورة.
- إنشاء العناقيد: تحتاج دول المغرب العربي إلى إقامة التجمعات الصناعية أو العناقيد في مختلف التخصصات والصناعات ذات الأولوية الوطنية، باعتبارها من أنجع السبل لتحقيق تنافسية المؤسسات والقطاعات وحتى الاقتصاديات، من خلال تنمية وتقوية العلاقة الترابطية ما بين مختلف القطاعات في ظل تدفق المعلومات بشكل يسير بالاعتماد على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في إبراز دور العناقيد وتأثيرها على التنافسية.
- تفعيل دور الدولة: لم يعد دور الدولة في خضم التحولات الجارية خاصة التكنولوجية منحصرا فقط في استثماراتها الموجهة للتنمية، بمعنى لا يقتصر فقط على النظرة التقليدية للاستثمار في الأصول المادية من بنى تحتية ومباني ومعدات وتجهيزات، بل يمتد إلى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعارف ورأس المال البشري)، فبدون تكثيف الاستثمار في هذه الأصول لن تتمكن الاقتصاديات من خلق نظم وطنية للإبتكار قادرة على إحداث التغيير وبناء قدرات تنافسية وطنية[2]. ولن تتكلل جهود تنويع الاقتصاد بالنجاح مالم يتم تطوير الموارد البشرية وتنمية المهارات الفردية بالإستثمار في رأس المال البشري.

**ب-** السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع الإنتاجي: إن مدى فعالية نمط الانتاج الذي يتم اختياره كثيرا ما يعتمد على مرحلة التنمية والخصائص الهيكلية المميزة لكل اقتصاد[3]، ويتضمن النهوض بالجهاز الإنتاجي لاقتصاديات المغرب العربي رؤية شاملة من مختلف الجوانب، التي تشمل الأداء الصناعي والزراعي والخدمي، فتأهيل القطاع الصناعي يستند إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تبني سياسات ذات توجه قصير المدى والثانية تمتد إلى المدى الطويل. ففي المرحلة الأولى من الضروري بناء وتطوير الصناعات الثقيلة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية والتي يمكن تحويلها لخدمة حاجات الأسواق المحلية خاصة في الزراعة والبناء والزراعة، فضلا عن ذلك تعتبر بعض الصناعات الخفيفة في هذه المرحلة ضرورية خاصة تلك التي تخلق روابط إنتاجية محلية

[1] – المرجع السابق، ص 2.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص 103.

[3] – هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص 31

كبيرة وتساهم في خلق فرص العمل[1]. وهو ما يفيد أن هذه المرحلة موجهة أساسا إلى الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة ومتوسطة وتقوم على توظيف اليد العاملة البسيطة بالدرجة الأولى باعتبارها النسبة الغالبة، كذلك يعد تحسين أداء الزراعة من أولويات هذه المرحلة، فهو يعتمد على تحسين أداء كل من المغرب وتونس وحتى الجزائر لتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء، وللمساهمة في توفير فرص العمل لفئة كبيرة من اليد العاملة خاصة غير المؤهلة منها والتي تقطن المناطق الريفية.

أما عن الخدمات فتعتبر السياحة من أهم القطاعات وأكثرها قدرة على تعزيز تنافسية تونس والمغرب، بالإضافة إلى الجزائر باعتبارها تتوفر على تنوع كبير وكذا تراث تاريخي متنوع، وقطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تتداخل فيها مختلف جوانب الحياة، لذا أصبح من الضروري الإلمام بكل متطلباته خصوصا وأن قدرة هذه الدول على توفيرها ممكنة. وفي هذه الحالة تبرز أهمية الصناعات الحرفية والتقليدية وما يمكن أن تمثله كعامل أساسي للجذب السياحي وتوفير العملة الصعبة وخلق مناصب عمل جديدة وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن بين المناطق الريفية والحضرية.

المرحلة الثانية: فيعطي فيها دور متزايد للصناعات التي توسع من تجارة الصادرات، وهي الصناعات التحويلية والاستهلاكية في مختلف المجالات وذات التأثير المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي، ما يسهم في تحقيق ترابط وتشابك قوي بين مختلف القطاعات الوطنية وبما يخلق جهازا صناعيا متكاملا يضعف من تبعية دول المغرب العربي للاقتصاديات الصناعية المتقدمة ولمؤسساتها المتحكمة في أسواق السلع المختلفة والتكنولوجيا المتطورة[2].

إن المميز لهذه المرحلة، هو التركيز على الصناعات التي تساهم فيها التكنولوجيا بقسم كبير وذات القيمة المضافة العالية واليد العاملة المؤهلة، ومن أمثلة هذه الصناعات التي توفر مزايا تنافسية كامنة للاقتصاديات الصناعية الالكترونية والاتصالات وصناعة البيتروكيماويات، بالإضافة إلى الصناعة الدوائية، بتعبير آخر يعتمد على مقياس الإنتاجية، يتمثل جوهر السياسات الواجب إتباعها من طرف هذه الدول في العمل على تحسين الإنتاجية في القطاعات التقليدية كمرحلة أولى، لأن وزنها كبير في الاقتصاد باعتبار أن متوسط الإنتاجية يعتمد على هيكل الاقتصاد، وأن تغيير هيكل الإنتاج هو عملية بطيئة. ولكن على المدى البعيد، وبما أن الهدف الأساسي هو الوصول إلى رفع مستوى معيشة الأفراد و أن نمو دخل الدول في المدى الطويل يعتمد على إنتاج القطاعات التي تختار التخصص فيها، فإن مستويات المعيشة لن ترتفع طالما كان الإنتاج مركزا في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، والتي لا تتسم بإمكانيات النمو، في هذه الحالة تبرز الحاجة إلى ضرورة التحول نحو التصنيع أو الصناعات التحويلية كمرحلة ثانية[3].

---

[1] – المرجع السابق، ص 28.

[2] – المرجع السابق، ص 29.

[3] – صادق رشيد، افريقيا والتنمية المستعصية، ترجمة مصطفى مجدي جمال، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1995، ص 55.

واستنادا لذلك تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة الولوج إلى الأسواق العالمية بمنتجات تتميز بالجودة وذات طلب عالمي كبير، وهي تعتمد في أساسها على المكون التكنولوجي بدلا من المنتجات الأولية الأمر الذي يخرج دول المغرب العربي من التبعية لقطاعات العوامل الطبيعية، والتي طالما هددت أداءها التنافسي على المستوى العالمي واستقرارها الداخلي، وذلك من خلال تنويع صادراتها إلى الأسواق العالمية ورفع مساهمتها في إجمالي التجارة العالمية.

**ج**- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في نشاط اقتصاديات المغرب العربي وتعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات ذات العلاقة المباشرة بالمستهلك في كافة صورها إضافة إلى أنها تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من مواد خام ووسيطة[1].

كما أنها تقوم بدور تكاملي مع المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي ككل، فهي تلعب دورا كبيرا كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي لبعض المنتجات الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي للصناعات وتتميز بمرونة في الإنتاج وإمكانية التحول من نوعية إنتاج إلى أخرى دون تكلفة عالية طبقا

لاحتياجات السوق من السلع والخدمات، كما أنها تتميز بقدرتها على خلق مناصب العمل[2].

وتتمثل إستراتيجية النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد عل وسيلتين تتمثل في:

- حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]: التي تركز على توفير آليات للمؤسسات في بدايتها لتتحول إلى مشروعات أكثر صلابة توفر فرص عمل وتنتج مشروعات بطرح أفكار وتقنيات جديدة.
- المناولة: وتعتبر المناولة وسيلة فعالة لتنظيم الإنتاج الصناعي وتحسين استخدام طاقات المؤسسات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها الإنتاجية من خلال مشاركة أكبر عدد من وحدات الإنتاج المتخصصة، بمعنى أن هذه الإستراتيجية تتيح الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخصص في الأجزاء التي تخلت عنها المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى انتعاش التخصص في المنتجات الوسيطة في مختلف فروع الصناعة ومن ثم تنشيط القطاعات في مختلف المجالات[4].

وفي السياق ذاته تبرز ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص الذي يسيطر على غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويلعب دورا أساسيا في تطوير الاقتصاديات المحلية وتحسين تنافسيتها في مختلف المجالات نظرا لما يتميز به من قدرة الإبداع والمغامرة باعتبار أن هدفه الأول والأخير هو تحقيق الربح،

---

[1] – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إستراتيجية التنمية الصناعية العربية، ديسمبر 2004، ص 64.

[2] – المرجع السابق، ص 69.

[3] – المرجع السابق، ص 75.

[4] – المرجع السابق، ص.ص 78-79.

على أن تكون ممارساته بما يخدم الاقتصاديات المحلية وبإشراف ومراقبة الدولة لكن بدون حواجز تعيق نشاطه.

**د-** السياسات الموجهة لتحسين بيئة الأعمال والاتصال: إن النهوض بالقدرة التنافسية لدول المغرب العربي يستدعي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وذلك لا يكون من دون توفير المناخ الملائم وذلك خاصة فيما يتعلق بتحسين نوعية البنية التحتية الملائمة، فمطلوب تخصيص المزيد من الأموال لمشروعات البنية التحتية ، مثل: الكهرباء والربط بشبكات الهاتف الثابت والهاتف النقال والانترنيت مع ضرورة تسريع وتيرة تطوير شبكة الطرق والموانئ والمطارات باعتبارها واجهة الاقتصاد.

بالإضافة إلى إصلاح أداء مؤسسات الدولة المرتبطة ببعض الممارسات المثبطة للاستثمار والتي تقف عائقا أمام تحسين الأداء الاقتصادي كالبيروقراطية والفساد والرشوة. دون إغفال الإصلاحات التي تمس القطاع المالي والمصرفي، وذلك من خلال تطوير البنوك وتفعيل أداء السوق المالية التي توفر مصادر التمويل بسهولة وتشرف على مراقبة المؤسسات وتضمن الشفافية والإفصاح. إن عملية تطوير الأسواق المالية على قدر كبير من الأهمية خاصة في مجال رفع ثقافة إستخدام الأسهم للحصول على التمويل، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق وتشجيع الادخار.

ومما سبق تعمل هذه الاستراتيجيات للنهوض بهذه القطاعات التي تتكلل عوائدها بمنافسة عوائد القطاعات الخارجية ومن ثم تحل محل منتجات هذا الأخير في الأسواق الوطنية مما يعمل على تكثيف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، مع العمل على رفع الحواجز الجمركية والغير الجمركية للوصول إلى منطقة حرة مغاربية.

**الفرع الثاني: معالجة المعوقات الأخرى**

أما فيما يخص المعوقات الأخرى والمتمثلة في ضعف منشآت النقل، والقيود الإدارية والكمية والغير الجمركية، فتمثلت مقترحات معالجتها كما يلي:

تدعيم البنى التحتية البنى التحتية: والتي تعتبر الأساس لإقامة المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية، والتي تعتبر أيضا مجال أوسع للتعاون المغاربي، بحيث تعمل على خدمة البنى التحتية في كل بلد، يستفاد منها في المجالات الأخرى خاصة نقل البضائع والأشخاص وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، كما تعمل على تطوير المناطق النائية والحدودية، وفي هذا الصدد يمكن الحث على العمل:

إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي، وتوحيد تسعيرتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس، وموريتانيا عن طريق المغرب. تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغاربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين البلدان الخمسة المغاربية مع بعضها البعض، حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار شرق غرب الذي يربط من جهة تونس بالجزائر من جهة أخرى، مع تجديد الطريق الصحراوي العابر المالي والنيجر.

التفكير في بعث النقل البحري بين البلدان المغاربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، إذ لا يعقل أن نجد أساطيل بحرية تنقل البضائع والأشخاص نحو أوروبا من كل بلد مغاربي ونفتقد لهذابين الدول المغاربية، هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغاربية وتنشيط الميدان السياحي، في دول المغرب العربي رغم تكاليفها اليسيرة مقارنة بالنقل الجوي. هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والمواد الأولية والبضائع والأشخاص[1].

بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية: خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وتثمين نتائج مشاريع البحث العلمي، وتقريب مؤسسات البحث العلمي من القطاع الخاص بالدول المغاربية، قصد تنفيذ مشاريع مشتركة والإستفادة المتبادلة من الخبرات بما من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج الخاص على تعزيز قدراتها التنافسية كما أسلفنا الذكر عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها. وفي هذا الصدد يمكن تعزيز الشبكات بين الجامعات ومراكز البحوث لمزيد من الإستفادة من الإمكانيات المتوفرة على المستوى الدولي لتمويل مشاريع البحث في إطار الشراكة.

كذلك يلاحظ أن هناك إجراءات إدارية ثقيلة مصاحبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، وليس هناك أفضلية للسلع المغاربية في هذا المجال. وللتغلب عليها يمكن أن تقدم الإقتراحات التالية:

توحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنضام استغلال الموارد بدءا من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها في المجال الإتحادي، مرورا بتوحيد أسعار الضرائب على السلع وتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي وحرية التحويل بينها، وصولا إلى توحيد جهات التحصيل الضرائب الجمركية واعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة. كما تعمل على إلغاء الإزدواج الضريبي، على أن يتم لاحقا الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغاربية على بعضها البعض.

[1] – لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص35–36.

## خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا لمختلف المعوقات السياسية والاقتصادية والتحديات التي يوجهها دول المغرب العربي وطرح بعض الحلول والمقترحات للحد من هذه المعوقات، تجدر الإشارة إلى أن عملية التكامل الإقتصادى بين دول المغرب العربي تعتبر السبيل الوحيد، وذلك عن طريق الاتفاق على المسائل الإقتصادية الأكثر يسرا وسهولة، وذلك بتوفير المعلومات التجارية والمالية الخاصة بالإستثمار في دول المغرب الاتحاد المغرب العربي، وكذا التعرف على سلع الفجوة الغذائية والعمل على توفير المناخ اللازم لها لسد هذه الفجوة، وإعادة بعث اتحاد المغرب العربي متحاشين قدر الامكان معوقاته، وذلك بصفة تدريجية، منطلقين من المشاريع الاقتصادية المشتركة الثنائية والشاملة، وصولا إلى الإتحاد الجمركي القطاعي، فالسوق المشتركة المغاربية.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة

تطرقت الدراسة إلى موضوع محوري أصبح الشغل الشاغل لكافة الدول على اختلاف مستوياتها من ناحية وعلى التجمعات الإقليمية من ناحية أخرى، وانطلاقا من الدراسة التي قمنا بها حول سياسات تفعيل التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي والتي تم فيها تناول الأساس النظري للتكامل الاقتصادي باعتباره الإطار الملائم لعملية تحرير وتفعيل التجارة البينية، كما تناولنا واقع التجارة البنية لدول المغرب العربي وانعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على تجارتها البينية، مع إبراز أهم التحديات الخارجية المفروضة على التجارة البينية لدول المغرب العربي في ظل النظام المتعدد الأطراف، والتحديات الداخلية التي تعاني منها دول المغرب العربي بالإضافة إلى العوائق التي تحول تدون تنمية التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي

### اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات الدراسة المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى

1- اختبار الفرضية الأولى: التي تمحورت في أن التكامل الاقتصادي له دور أساسي في تطور المبادلات التجارية البينية، أثبتت هذه الفرضية صحتها وذلك لما يؤديه التكامل الاقتصادي من دور مهم في تنمية التجارة البينية لدول المغرب العربي، عن طريق إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية ويعمل على تغذية الأعضاء بلاجراءات والتدابير الضرورية، والكافية لاحداث التغيرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويأخذ بالتنسيق السياسات التكاملية للدول الأعضاء التي تعمل على توسيع القاعدة الانتاجية التكاملية وبالتالي تنمية التبادل التجاري البيني.
2- اختبار الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة بأن الشراكة الأورومتوسطية هدفها الرئيسي هو إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، والحفاظ على الاستقرار الأمني من جهة البحر الأبيض المتوسط، كرد على توسعات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومهما نتج عن الشراكة الأورومتوسطية من ايجابياتفإنها ايجابيات محفوفة بالمخاطر، وهذا نتاج لتبعية الاقتصادية لدول المغرب العربي للدول المتقدمة، وما تشهده من فجوة تكنولوجيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي
3- اختبار الفرضية الثالثة: أما فيما يخص الفرضية الثالثة فقد أثبتت صحتها من خلال انكشافها على المعوقات والتحديات التي تحول دون تطور التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي والعمل على ايجاد مقترحات تعمل على إزالة هذه المعوقات من جهة والوقوف أمام التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دول المغرب العربي.

ومن خلال كل ماسبق من عرض لحيثيات الدراسة واثبات صحة الفرضيات من عدمها تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

## النتائج:

من عرض الدراسة السابقة وتحليل أهم محتوياتها أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

1- لم يؤدي وقوع دول المغرب العربي على إقليم جغرافي قيامها بإجراء اتحاد اقتصادي واضح ومنظم لكافة دول هذا الإقليم.

2- ضعف التجارة البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة من 1997 حتى 2007 مما يوضح أن لكل دولة سياساتها التجارية الخاصة مما يوضح التذبذب في التجارة البينية لهذه الدول في هذه الفترة .

3- تتصف التجارة البينية بين دول المغرب العربي بالتركيز الجغرافي للفترة من 1997- 2007 فتجارة ليبيا شهدت نمواً مع تونس بنسبة أعلى من تجارتها مع الجزائر والمغرب، بينما نجدها مهمشة لبعضها الآخر مثل: ليبيا وموريتانيا.

4- عدم إتصاف التجارة البينية لدول المغرب العربي للسنوات من 1997-2007 بالتنوع من حيث عدد السلع الواردة والسلع الصادرة فيما بينها، فقد كان النصيب الأكبر فيها لتجارة المواد الأولية والمواد الخام والصناعات الخفيفة والمتوسطة .

5- يتصف الهيكل السلعي لبعض دول المغرب العربي بتنوع نسبي عنه في دول أخرى فنجد أن الهيكل السلعي لصادرات المغرب وتونس بها تنوع أكثر من الهيكل السلعي لصادرات الجزائر وليبيا التي يشكل النفط الخام ومشتقاته النصيب الأكبر في الصادرات بنسبة تجاوزت 95% من إجمالي صادراتها على حساب المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية .

6- تشكل الإيرادات الجمركية مصدر مهم لبعض دول المغرب العربي في حصولها على إيرادات التصدير .

7- قلة الاهتمام بالبنية التحتية الفعالة والمنتجة، كالطرق والموانئ والمطارات وكذلك عدم وجود أسطول بحري أو بري أو جوي وعدم وجود خدمات وشركات مشتركة مما يضع صعوبات جمة في نمو التجارة البينية بين دول المغرب العربي.

8- تتجه أغلب الصادرات الخارجية لدول المغرب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي وبالأخص التجارة الخارجية لكل من ليبيا والجزائر وتونس والمغرب.

9- انخفاض الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة كالأراضي الصالحة للزراعة والمياه والمواد الأولية والتي يصدر أغلبها خام إلى العالم الخارجي .

10- دخول كل من تونس والمغرب والجزائر في اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي(الشراكة الأورو متوسطية)، بشكل غير منظم ومدروس وغير منسق وبدون دراسة شاملة لإيجابيات العولمة وسلبياتها .

12- عدم كفاية الموارد المائية في بعض دول المغرب العربي فهي تعاني من صعوبات كثيرة في استغلالها وتوفيرها وبالأخص في ليبيا وبدرجة أقل تونس مما أثر على إنتاجها الزراعي الذي يعتمد على سقوط الأمطار وما يخضع له من تقلبات كثيرة كالجفاف .

13- عدم التوازن الحاد في توزيع الموارد البشرية في دول المغرب العربي حتى داخل نطاق الدولة الواحدة فبعضها دول ذات حجم سكاني صغير ( ليبيا . تونس) والأخرى ذات حجم سكاني كبير أكثر من 30 مليون نسمة (الجزائر- المغرب ) ، وكذلك عدم توزعهم على كافة مناطق الإقليم فنجد أن أغلب سكان هذه الدول يقطنون المناطق الشمالية من هذه الدول أو بالقرب من المسطحات المائية والأنهار.

14- تصدر أغلب المواد الأولية في دول المغرب العربي كمنتج خام، كالحديد والفوسفات والنحاس والنفط وخلافه وتقوم باستيراده مصنعاً مما يعني ضعف القدرات الصناعية في هذه الدول .

15- لم تستطيع دول المغرب العربي النفطية الاستفادة من العوائد النقدية الناتجة عن تصدير النفط الخام لإقامة صناعات إستراتيجية بديلة ومنتجة لتزيد من القدرات التصديرية لهذه الدول.

16- ما زالت دول المغرب العربي تعتمد على بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة والتي لا تتطلب وفرة في رأس المال ولا تتطلب تقنيات عالية مما يوضح ضعف القاعدة الصناعية والإنتاجية في هذه الدول وكذلك ضعف جذب الاستثمارات في المجال الصناعي .

17- عدم استقلالية اقتصاديات دول المغرب العربي فهي تابعة لاقتصاديات عالمية تتحكم فيها وتتأثر بها كالإتحاد الأوروبي فهو يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات كل من تونس، الجزائر، المغرب.

18- محدودية القدرة التنظيمية لدول المغرب العربي لمواجهة مشاكلها السياسية وما يوضح ذلك في اختلاف أنظمتها السياسية ودساتيرها وقوانينها وتشريعاتها وخاصة في معاملتها مع بعضها البعض كمجموعة إقليمية في شمال أفريقيا تتكلم لغة واحدة ودين واحد ومصير واحد يجمعها على المدى البعيد مما انعكس على ضعف تجارتها البينية .

19- اختلاف السياسات النقدية والمالية المتبعة في دول المغرب العربي من دولة إلى أخرى وكذلك اختلاف أسعار صرف عملاتها إضافة إلى اختلاف ربط عملاتها فمنها ما يربط عملته بسلة من العملات ومنها ما يرتبط باليورو وأخرى يتم ربط عملاتها بالدولار الأمريكي مما أدى إلى تدني وضعف تجارتها البينية.

20- إجمالاً اتجهت الصادرات البينية لدول المغرب العربي للانخفاض في فترة الدراسة رغم ازديادها بوتيرة أسرع مع الدول الخارجية مما كان له تأثير واضح في معدلات التنمية لدول المغرب العربي.

## التوصيات

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه هذه الدراسة، وإلى جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها:

1- الاهتمام بالمصالح التجارية وبالأخص التجارة البينية بين هذه الدول وذلك في إطار اتفاقيات جماعة فاعلة بعيداً عن النظرة السياسية والإقليمية لرؤساء حكومات هذه الدول .

2- عدم تدخل الدولة في النشاط التجاري والاقتصادي لدول المغرب العربي إلا في نطاق ضيق الغرض منه التنظيم فقط .

3- الاهتمام بالبنية التحتية وبشكل منسق بين دول المغرب العربي كإنشاء طريق موحد ومعبد سريع يربط دول شمال أفريقيا ببعضها البعض أو إنشاء خطوط للسكك الحديدية أو مد شبكات كهرباء تربط مجموعة هذه الدول بشبكة واحدة .

4- دعم التجارة البينية لدول المغرب العربي بإلغاء كافة الرسوم والضرائب والتعقيدات الإدارية عند المعابر الحدودية والمطارات والموانئ وإصدار قانون واضح وملزم بذلك ومتابعة تنفيذه والتحقق من تنفيذه إبرام اتفاقيات مشروطة مع المستثمر الأجنبي والذي يقوم بالاستثمارات حسب مصلحته فقط وذلك بأن تفرض عليه شروط للاستثمار في قطاعات أخرى بجانب القطاعات التي يرغب هو الاستثمار فيها ولكن في إطار إقليمي موحد .

5- التنسيق بين دول المغرب العربي فيما بينها فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية وأسعار صرف عملاتها ومعاملتها التجارية تجاه العالم الخارجي.

6- السعي نحو خلق جو ثقافي لدى مواطني دول المغرب العربي فيما يتعلق بتعاونهم على المنافذ وتحديد وتقليص الإجراءات الإدارية واختصارها لتتسم بالمورنة ومن ثم السرعة .

7- الاستفادة من العولمة وإيجابياتها والاقتداء بما فعلته دول أخرى نامية في آسيا وأمريكيا الجنوبية والاستفادة من تجربة بعض البلدان (كوريا ) مثلاً.

8- بالنسبة لوضع دول المغرب العربي أقترح أن تستفيد الدول التي تحتوي على احتياطي ضخم من النفط من الموارد البشرية والفنية لدول أخرى من دول المغرب العربي لإنشاء صناعات نفطية متطورة.

9- إنشاء مشروعات إستراتيجية مختلفة ومشتركة بين دول المغرب العربي في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية وإعطاء القطاع الخاص النصيب الأكبر منها وفق خطة محكمة بعيدة المدى والتركيز على الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتقنيات عالية .

10- الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والخصخصة والإصلاحات الهيكلية الأخرى والتخلص من أعباء خدمة الديون .

11- تحفيز الاستثمارات البينية بين دول المغرب العربي وإعطاءها الأولوية في جميع المجالات التمويلية والإدارية وغيرها .

12- إقامة الندوات والمؤتمرات على مستوى وزاري وعلى مستوى رجال الأعمال والمفكرين والمتعلمين والأكاديميين بين دول المغرب العربي للوقوف على المشاكل ومعالجتها بشكل جماعي .

13- توفير المناخ المناسب لدعم المشاريع المشتركة وإعطائها حق الاستثمار وحق التملك كأن يقوم مستثمر مغربي بإنشاء مشروع في ليبيا أو تونس وإصدار قوانين ولوائح تنظم ذلك.

14- العمل على إنشاء مصارف إقليمية تقدم خدماتها وتسهيلاتها لرجال الأعمال والتجار بين دول المغرب العربي.

15- العمل على تكثيف مثل هذه الدراسات والسعي إلى تعميقها وتحويلها إلى واقع اقتصادي معمول به.

## الآفاق المستقبلية للبحث

من خلال دراستنا لموضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي وتفعيل سياساتها لتنمية تجارتها، والتعمق في التحديات الداخلية والخارجية بالاضافة إلى المعوقات التي تحول دون تطور هذه التجارة، بالرغم من المقومات التي تزخر بها دول المغرب العربي وتنوعها، توصلنا في الأخير إلى النتائج وقترحنا بعض التوصيات، إلا أن موضوع التجارة البينية لدول المغرب العربي، أو بالأصح تجربة تكامل المغرب العربي ظل يطرح نفسه كدراسة في ظل التغيرات العالمية، المتمثلة في التكتلات، والتطور التكنولوجي المرتفع المستمر، وفي ظل الظروف الراهنة التي تعيشها بعض دول المغرب العربي من ثورات، إرتأينا في الختام طرح بعض الدراسات المستوحات من هذا الموضوع، وهي:

- مستقبل تجربة اتحاد المغرب العربي في ظل التطورات الراهنة
- خيارات المنطقة المغاربية في الاندماج مع الأورمتوسطية وانعكاساتها على اقتصاديات دول المغرب العربي
- إعادة بعث مشروع التكامل المغاربي ودوره في تفعيل تجارتها البينية
- التجارة البينية لدول المغرب العربي ودورها في تطوير الصناعات التحويلية

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## المراجع العربية:

### أولا: الكـــتب


1- أحمد رمضان شقلية، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، د.م، د.س.

2- أسامة المجذوب، العولمة والاقليمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999.

3- اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

4- بكري كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2003.

5- بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

6- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة. 1974.

7- جوان فرانسوا تراون، ترجمة علي التومي وآخرون،المغرب العربي الإنسان والمجال، دار الغرب الإسلامي بيروت،1997.

8- الحبيب المالكي، الإقتصاد المغربي والأزمة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986.

9- حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والاقليمية دراسة تطبيقية عن الوطن العربي، دار وائل للنشر، الأردن،2002.

10- حسن عبد القادر صالح، الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي، ط2، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 2002.

11- حسني علي خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، مؤسسة شباب الجامعة لطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية، 1984.

12- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.

13- حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.

14- حميد الجميلي، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا،2005.

15- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

16- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة 2003.

17- سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004 .
18- صالح أبوبكرعلى أحمد، المتغيرات العالمية والإقليمية وتأثيرها على العلاقات العربية والأفريقية، دار النهضة العربية القاهرة، 2005.
19- عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربي بيروت، 1996.
20- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
21- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة ، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
22- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.
23- عبد المهدي شريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة علاقات بالمنظمات الإقليمية والدولية القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995.
24- عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2007.
25- عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، ط2، القاهرة، 2006.
26- عبد الهادي يموت، التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1983.
27- عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادى العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد،1977.
28- عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، بيروت 1982.
29- عبدالسلام أديب، السياسات الضريبية واستراتيجية التنمية، دراسة تحليلية للنظام الجابئي المغربي، دار إفريقيا الشرق المغرب، 1998.
30- عزام البرغوثي، القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 1998.
31- عطيه المهدي الفيتوري، مبادئ الاقتصاد الدولي، الشركة العربية للتنمية والتجارة الدولية فرع الجماهيرية، ليبيا
32- فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، القاهرة، 1990.
33- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
34- فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، دار المعارف بالإسكندرية، القاهرة، 1997.
35- فؤاد مرسى، فصول في التكامل الاقتصادي العربي، دار نافع للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.

36- فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في الأسس والبرامج لتنمية قطاعات الصادرات المصرية، صناعية زراعية، خدمية، المجلد الثاني، مطبعة الإسراء، مصر، 2004.
37- فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، المجلد الثاني، مطبعة الإسراء، مصر 2004.
38- كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002.
39- مجموعة من الباحثين، الاقتصاد الليبي وتجنب ايرادات النفط رؤية مستقبلية، دار الازدهار للطباعة، مصراتة، ليبيا 2003.
40- محمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2002.
41- محمد الأمين، أثر التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، ط1، المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2007.
42- محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1999.
43- محمد حافظ عبده الرهوان ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، شركة مطابع الطوبجي، القاهرة، 2003-2004.
44- محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي للدول العربية، جامعة الملك سعود، دار النشر الصحي والمطابع، الرياض السعودية، 1993.
45- محمد رئيف مسعد عبده، "التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005.
46- محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، القاهرة، 1978.
47- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
48- محمد عيد حسونه، مدخل إلى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، 2006.
49- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجربها وتوقعتها, ج2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
50- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادى الاقليمى بين النظرية والتطبيق, مصر، معهد البحوث والدراسات العربية 2000.
51- محمد محمود الحمصي، خطط التنمية العربي وإتجاهات التكاملية والتنافرية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت
52- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1971-1972.

53- محمود محمد بانللي، السوق الإسلامية المشتركة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1975.
54- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا 2000
55- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2005.

## ثانيا: أطروحات دكتوراة وماجستير

### أ/دكتوراة

56- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزئر.

### ب/رسائل ماجستير

57- أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006.
58- بوزيدقدور، التكامل الإقتصادي والسوق العربية المشتركة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، جوان 1989.
59- جميل مطرو على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1989.
60- خليفة موراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006.
61- رابح فضيل، التكامل الاقتصادي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995 ص2.
62- سالم محمد الحامدي، التبعية التجارية لأقطار المغرب العربي، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ليبيا، 2009.
63- عدنان سالم محمد أرحومة الشرع، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
64- عدنان محيريق، واقع وآفاق التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006.
65- موريس شيف ول، آلن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية،مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة،2002.

66- يوسف عبد الحميد الخرماني، قطاع الزراعة ودوره في تنمية الصادرات في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2006.

## ثالثا: تقـــارير ومنشورات ومجلات

### أ/التقـــارير

67- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير حول: "المغرب العربي في مفترق الشركات"، تونس، 31 ماي 2007.

68- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نحو إقامة مجتمع المعرفة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003.

69- بلقاسم زايري، تحليل إمكانيات التكامل العربي الاقليمى في ضوء نظريات التكامل الاقتصادى، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، الامارات العربية المتحدة، المجلد 2 العدد1، 2009.

70- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، منشورات صندوق النقد العربي، 2008.

71- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2002.

72- تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003.

73- تقرير التنمية البشرية، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2006.

74- جمال الدين زروق، سياسة التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت 1992.

75- سلطان فؤاد، السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1995.

76- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، دار الإزدهار للطباعة، مصراتة، ليبيا2002.

### ب/منشورات

77- بشير محمد عاشور الدرويش، واقع إعداد وعرض المعلومات المالية في ليبيا ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

78- جان، فرانسوادي سينو، السوق الأوربية المشتركة، ط1، لبنان، منشوراتعويدات،1983.

79- جمال الدين زروق، سياسة التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1992.

80- جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981.

81-خالد علي المحجوبي، التحليل الاقتصادي للأمن المائي العربي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، ليبيا 2006.
82-دنيا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985.
83-سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2005.
84-السياسات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 1993.
85-صادق رشيد، افريقيا والتنمية المستعصية، ترجمة مصطفى مجدي جمال، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1995.
86-عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلاميةبحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط،المغرب، د.س.
87-فرانس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1999.
88-فرنسيس جيرو نيلام، الإقتصاد الدولي، ترجمة: محمد عزيز ومحمود سعيد الفاخري، ط1، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا،1991.
89-فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي ، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.
90-محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون الإدارية، الكويت، 1998.
91-محمد رياض رشيد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA، جامعة الفاتح، ليبيا، 1995.
92-محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، من منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق2004.
93-محمد مسعود خليفة وآخرون، الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، المنظمة العربية للتنمية الإداريةمصر 2006.
94-محمد مسعود خليفة وآخرون، الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر 2006.
95-مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية. التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة من 1993. 2004، الربع الأول المجلد 46، طرابلس، ليبيا، 2006.
96-مي الدمشقية سرحال، السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية مصر، 2006.
97-يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.

**ج/المجلات**

98-حسن أبو طالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 172، جانفي 1996.
99-حسين الفحل، الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد 23 سوريا، 2007.
100- حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسية الدولية، القاهرة العدد 144، افريل 2001.
101-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 1998.
102-علاوي محمد لحسن، الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة الباحث العدد7، ورقلة 2009-2010.
103-لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر العدد الخامس دون ذكر السنة.
104-محمد الأطرش، المشروعان الاوسطى والمتوسطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد120، 1996.
105-مستخلص من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2004، الخرطوم، يوليو 2005.
106-مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، دار الإزدهار للطباعة، مصراتة، ليبيا، 2002 .
107-مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، اتفاقياتالشراكةالأورو-مغاربية وتأثيرهاعلىالتجارةالخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية: طرابلس العدد السابع: السنة الرابعة 2009.

## رابعا: المؤتمرات والندوات

### أ/ المؤتمرات

### ب/الندوات

108- حاتم بن سالم، المغرب العربي في مفترق الشركات، الندوة السادسة، تونس، 2007/05/31.
109-حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام حركة التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي المنظمة العربية للتنمية الادارية، ج2، الأردن، 2004.
110- سعود البريكان وآخرون، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، الندوة المنعقدة في 20 كانون الأولصندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، أبوضبي، 2006.

111- عامر باكير، طالب عوض، تطورالتجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2004.
112- عامر باكير، طالب عوض، تطورالتجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2004.
113- عامر باكير، طالب عوض، تطورالتجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية، 2004.
114- عبد الحميد عواد، استراتيجية التنمية المغاربية آفاق منطقة التبادل الحر المغاربي وفرص جلب الاستثمارات الخارجيالندوة السادسة، المغرب العربي في مفترق الطرق، تونس 31 ماي2007.
115- عبد الرؤوف بن غزالة، الندوة السادسة،المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور اتحاد المصارف المغاربية في الاندماج المصرفي والمالي: (تونس 2007/05/31).
116- فتحي الحسيني خليل، نحو تصور عملي للتكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989.
117- محمد أحمد العدوى، التكامل الاقليمي بين دول شمال افريقيا ببين دعاوى الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن المؤتمر الدوليالأول لشباب باحثين في الشؤون الإفريقية: تحت عنوان التكامل الاقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، ط1 القاهرة، 2005.
118- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة7-8 تشرين2007.
119- محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الاقليمي في أفريقيا رؤى مستقبلية، المؤتمر الدولي الأول لشباب باحثين في الشؤون الإفريقية معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط1، القاهرة، 2005.
120- محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، عمان، 2004.
121- محمد مراياتي، أثر تقنية المعلومات والاتصالات في الصناعة التنافسية والاستثمار، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المعلومات الصناعية من أجل التنافسية والتبادل والاستثمار، تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية UN-DESA، دمشق 29-2007/10/31.
122- مصطفى الصالحين الهوني وعبد القادر ولد محمد، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الندوة السادسة المغرب العربي في مفترق الشراكات، تونس، 31 ماي2007.

123- مصطفى الصالحين الهوني،،المغرب العربي في مفترق الشراكات، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي- الاجتماعي- الثقافي،الندوة السادسة، تونس، 2007/05/31.
124- الهادي الجيلاني، الندوة السادسة،المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاي الاقتصادي المغاربي دور الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال، تونس 2007/05/31.

## خامسا: أوراق عمل ومحاضرات

### أ/ أوراق عمل

### ج/محاضرات

125- حسين بوقارة، سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 1997.
126- عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، ورقة مقدمة للمائدة الستديرة التاسعة للأساتذة العرب حول العرب والعولمة، ليبيا، 23-1999/07/28.
127- عوض بن عوض يسلم عصب، جدوى التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر: الواقع والافاق، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي: التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع والمأمول، جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا، المملكة العربية السعودية، 26-28 ماي 2009.
128- منصور بن عوض القطحاني، الإنفاق على البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول، ورقة قدمت في ورشة عمل "طرق تفعيل وثيقة الأراء للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حول التعليم العالي"، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 30 جانفي- 1 فبراير 2005.

## سادسا: مواقع الأنترنت

129- رياض الصداوي، مشروع اتحاد المغرب العربي، الحوار المتمدن، العدد 1981، على الموقعالالكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103246
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15001_en.htm .
http://www.el-massa.com/ar/content/view/4743
130- الإتحاد الدولي لنقبات العمال العرب، مذكرة الامانة العامةلإتحادنا حول: تحرير تجارة الخدمات وآثارها على البلدان العربية، على الموقع الإلكتروني:http://icatu56.org/show3.php?page=show1.php&showit=405&table=secretariat

131- بوابة الاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:

132- صباح نعوش، تحرير التجارة العربية البينية، المعرفة– ملفات خاصة، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43B5-99B9-26CEA7CBAA2D.htm

133- فلاح خلف الربيعي، التكامل الاقتصادي بين شروط التقليدية والحديثة، مؤسسة الحوار المتمدن العدد 2666، 2009. الموقع الالكتروني:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879

134- قسم البحوث والدراسات، دول المغرب العربي معلومات أساسية، الجزيرة نت خدمة خاصة، على الموقع الالكتروني:http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FC66BFFD-BDFF-412E-8509-3F924874C1DD.htm

135- للمزيد أنظر تصريحات رودريجو راتو، مدير عام صندوق النقد الدولي لجريدة الحياة اللندنية، على الموقع الإلكترونيالتالي: www.daralhayat.net/action/ print.ph.

136- وزراء التجارة الخارجيون، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030917

137- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لجريدة المساء على الرابط الإلكتروني:

## سابعا: المراجع الأجنبية

138−A.M FreemanIII, "International Trade An Introduction to Method and Theory" , New York, Harper & Row 1971

139-B. Balassa : The Theory Of Economic Intgration, George Allen, Unwin ltd London, 1961.

140- Boussetta, Espace Euro- Méditérranée et Couts de La nom Intégration Sud : le Cas des Pays du Maghreb, Femise Resersch Programme, Marseille, France,Aout 2004.

141-Claude Sobry , Jean-Claude Verez ,Element de macroenomie,Ellipses . coll.

142-F. Kahnert and Others, Economic Integration Among Developing Countries, Development Centre studies Paris.1968

143-François Gauthier, Relation Economique Internationales, 2ème Edition, Université Laval Saintefoy, Canada, 1992.

144-J.F.Mittaine,F.Pequerul,Les Unions economiques régionales, Paris,Armant Colin,1999.

145-Jean- François Mittaine, Pequerul,Les unions Economiques Régionales,Paris, Armand Colin 1999

146-OMC, Statistiques Du Commerce International, 2007.

147-Viner Jacob,The Customs Union Assue, New York .Harper and Row, 1950 .

148-world Trade Organization, Trade Profiles 2007.

149-Yadwiga Forowicz," Economie Internationale", Benchemin, Quebeq,Kanada, 1995.